

محاسبة الجمعيات التعاونية

أ.د. وليد ناجي الحيايلى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك - 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الأهداء

الى التى سوف تبقى ذكراها
فابضة الى يوم اللقاء
الى ابنتى
..... لينا

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	17
الفصل الأول	
ماهية التعاون والحركة التعاونية	
تعريف الجمعية التعاونية	19
ماهية الحركة التعاونية	19
مبادئ التعاون	20
ظهور الحركة التعاونية في أوروبا	25
ظهور الحركة التعاونية في البلدان النامية	26
أنواع الجمعيات التعاونية	28
الإطار العام لمحاسبة الجمعيات التعاونية	33
الفصل الثاني	
دفاتر ومستندات الجمعيات التعاونية وطرق التسجيل فيها	
دفاتر ومستندات الجمعيات التعاونية	35
دفاتر الجمعيات التعاونية الزراعية	35
سجل الأعضاء	35
سجل الأسهم	36
سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية	37
ملف المراسلات الصادرة والواردة	37
سجل تشغيل الآلات والورش	37
سجل الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة)	38
سجل المشتريات	40
سجل المعاملات مع الأعضاء	40

41	سجل المعاملات مع غير الأعضاء
44	سجل المستودع
45	دفاتر وسجلات محاسبية
45	سجل النقدية
47	سجل اليومية الأستاذ
48	مستندات الجمعيات التعاونية الزراعية
48	مستندات مواد المستودع
48	أذونات التوريد إلى المستودع
50	أذونات الصرف من المستودع
51	مستندات حركة النقدية
51	مستند القبض
52	مستند الصرف
53	دفاتر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
53	دفتر اليومية
54	دفتر الأستاذ العام
55	دفاتر مساعدة أخرى
56	دفتر الموازين والجرد
57	دفتر الصندوق
58	المستندات المالية والتجارية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
58	فواتير المشتريات
58	فواتير المبيعات
60	وصلات القبض والصرف
62	إيصالات المساهمة

الفصل الثالث

مصادر تمويل الجمعيات التعاونية وطرق إثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية

65	مصادر تمويل الجمعيات التعاونية
65	التمويل الذاتي
67	التمويل الخارجي
68	المعالجة المحاسبية لمصادر تمويل الجمعيات التعاونية
68	إثبات رأس مال الجمعية التعاونية في الدفاتر
69	القيود المحاسبية للاكتتاب والتسديد قبل تأسيس الجمعية
69	القيود المحاسبية بعد التأسيس واكتساب الجمعية الشخصية الاعتبارية
69	مثال تطبيقي (1)
73	مثال تطبيقي (2)
80	قيود الاكتتاب والتسديد في حالة دفع الأقساط مقدما
86	قيود الاكتتاب والتسديد في حالة التأخر عن تسديد الأقساط المستحقة
89	قيود الاكتتاب والتسديد للأعضاء الجدد أثناء مباشرة الجمعية أعمالها
91	القيود المحاسبية في حالة انسحاب الأعضاء من الجمعية
92	المعالجة المحاسبية للقيود الخاصة بتنازل العضو عن أسهمه
92	المعالجة المحاسبية في حالة وفاة أحد الأعضاء
93	القيود المحاسبية المتعلقة بمصاريف التأسيس
94	رسوم العضوية
95	رسوم الاشتراكات
96	الهيئات وما في حكمها

الفصل الرابع

الأعمال المشتركة للجمعيات التعاونية وقيودها المحاسبية

99	عمليات الإقراض والاقتراض
103	عمليات الإيداع والادخار
106	مثال

الفصل الخامس

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات

التعاونية الزراعية وحساباتها الختامية

111	تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة للزراعة والاستغلال الزراعي
118	توفير الآلات الزراعية الحديثة وتنظيم انتفاع الأعضاء بها
121	تنظيم الحصول على المواد الزراعية من أموال الجمعية وإعادة بيعها للأعضاء نقداً
124	تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية لصالح الأعضاء أو لصالح الجمعية
131	القيام بعمليات الادخار لأعضائها
131	مباشرة الاختصاصات الأخرى المخولة لها طبقاً للقوانين واللوائح
132	الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعيات التعاونية الزراعية
132	حساب المتاجرة
133	حساب تشغيل الآلات والورش
137	حساب معصرة الزيتون
138	حساب بضاعة البيع بالوكالة
141	مثال
148	حساب ملخص الإيرادات والمصاريف
149	حساب توزيع الدخل

الفصل السادس

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية

الاستهلاكية وحساباتها الختامية

161	تسجيل وترحيل القيود المحاسبية
161	مرحلة التدقيق والمراجعة
162	مرحلة تنظيم سندات القيد
162	قيد المدفوعات
163	قيد المقبوضات
163	قيد إدخال للمستودع بسعر البيع
164	قيد الإرسال إلى الفروع والأقسام
166	قيد التحويل فيما بين الفروع والأقسام والإعادة للمستودع
168	قيد البضاعة النافذة
173	قيد الرواتب والتعويضات
173	قيد المبيعات بالنسيئة وبالتقسيط
174	مثال تطبيقي
179	الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية
179	حساب المتاجرة
181	حساب الأرباح والخسائر
184	حساب ما قبل التوزيع
184	حساب التوزيع
185	الميزانية
187	مثال تطبيقي

الفصل السابع

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية

السكنية وحساباتها الختامية

195	المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية السكنية
195	تنظيم حصول الأعضاء على مواد البناء ومستلزماته
197	تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة للإسكان
197	الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية السكنية والميزانية العمومية
197	حساب المتاجرة
197	حساب الأرباح والخسائر
198	حساب التوزيع
199	الميزانية العمومية

الفصل الثامن

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية للصيد

البحري وحساباتها الختامية

201	المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية للصيد البحري
201	العمل على توفير أدوات الصيد ومعداته ولوازمه ومد الأعضاء بها
202	القيام بتسويق الأسماك لصالح الجمعية أو لصالح أعضائها
206	تنظيم عمليات الأقراص والاقتراض
206	الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعيات التعاونية للصيد البحري
207	حساب المتاجرة
207	حساب التسويق
208	حساب الأرباح والخسائر
209	حساب التوزيع
209	الميزانية العمومية
209	مثال تطبيقي

الفصل التاسع

انقضاء الجمعيات التعاونية وحلها وتصفيتهما

213	تصفية الجمعيات التعاونية
214	حقوق وواجبات المصفي
215	معالجة المال الناتج من التصفية
215	معالجة الاحتياطي القانوني عند التصفية
218	حسابات التصفية
222	مثال تطبيقي
227	التصفية بالاندماج
228	معالجة نتائج أعمال التصفية
231	معالجة الاحتياطي القانوني عند التصفية بالاندماج
232	حسابات التصفية بالاندماج
233	مثال تطبيقي
236	المراجع

مُتَكَلِّمَاتُ

تعتمد فكرة التعاون على أساس تطبيق مبدأ العدالة في توزيع واستغلال والاستفادة من الخيرات المادية والروحية للجمعية التعاونية. لكي ينعم بها كافة أعضاء الجمعية طبقاً لمعيار مساهمة كل عضو في عمل الجمعية، وانسجاماً مع مبادئ التعاون. بعيداً عن دور رأس المال في تحديد مدى استفادة الأعضاء من تلك الخيرات.

بما أن الحركة التعاونية في بلدان العالم الثالث تحتاج إلى جهود متضافرة على مستوى الأفراد والدول من أجل تحقيق غايته الإنسانية، سعت كثير من هذه البلدان إلى إصدار قوانين وتشريعات تختص بتنظيم الحركة التعاونية. وأهمية تلك القوانين في تطوير الحركة التعاونية لم تحظ بالعناية العلمية من قبل الباحثين وأساتذة الجامعات، بالرغم من أن بعض الكليات والمعاهد المتخصصة بالعلوم الاقتصادية والمالية تقوم بتدريس مادة تسمى بمحاسبة الجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى أن الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها منتشرة في أغلب بلديات والمدن العربية. لذلك وجدت نفسي أمام مسؤولية معالجة هذه القوانين من الناحية المحاسبية لخدمة الحركة التعاونية من خلال توفير مصدر علمي للطلبة الدارسين والباحثين المتخصصين بالإضافة لمحاسبي الجمعيات التعاونية.

يتكون الكتاب من تسعة فصول عالجت فيها محاسبياً جميع عمليات الجمعيات التعاونية حسب طبيعة عمل كل منها وفق القوانين والتشريعات التعاونية الصادرة في البلدان العربية عموماً.

أأمل أن يجد القارئ العربي المختص أساتذة وطلبة ومهتمين بالعمل التعاوني ما يفيدهم ويسد حاجاتهم، خصوصاً أن هذا العمل يصلح أن يكون مادة

تدريسية في الجامعات وحقيبة تدريبية يستفاد منها في تطوير كفاءة محاسبي
الجمعيات التعاونية، ويصلح أن يكون مرشداً في تصميم النظم المحاسبية
للجمعيات التعاونية على اختلاف اختصاصاتها، نظراً لمعالجته كافة جوانب
الأنشطة التعاونية.

والله الموفق

المؤلف

الفصل الأول

ماهية التعاون والحركة التعاونية

1-1- تعريف الجمعية التعاونية:

الجمعية التعاونية هي وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعاً من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكاتف والمساندة المتبادلة والمسئولية التضامنية، لمزاولة نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون، في سبيل خدمة مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع بصفة عامة.

2-1- ماهية الحركة التعاونية:

يقصد بالحركة التعاونية مجموعة المنظمات التعاونية الموجودة في كل بلد بغض النظر عن طبيعة نشاطها الاقتصادي سواء كان زراعي، تجاري، صناعي، خدمي.. الخ. تشكل جملة أنشطتها الهيكل العام للحركة التعاونية، والتي تلعب دوراً بالغ التأثير في رفع مستوى معيشة الأعضاء المنتسبين للحركة التعاونية الذين يشكلون شريحة كبيرة من أبناء المجتمع، من خلال العمل على خلق وتأثير نمو في بعض جوانب الاقتصاد الوطني. إلا أنه لا يمكن تحقيق ذلك النمو وتلك الوتائر دون توفر عدد من الشروط الأساسية، أبرزها الاحتياجات البشرية والوسائل الفنية.

حيث يعتبر توفر العنصر البشري، أحد أبرز مستلزمات تطور الحركة التعاونية. لذا يتطلب تأمين الكادر المدرب والمؤمن بأهداف التطور الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع عموماً.

1-3- مبادئ التعاون:

ينظم عمل التعاونيات مجموعة من المبادئ العامة التي تم إقرارها من قبل مؤتمر الحلف التعاوني الدولي المنعقد في فيينا عام 1930م، استناداً إلى التعاليم التعاونية التي وضعت من قبل الرواد الأوائل في هذا المجال، خصوصاً المبادئ التي صاغها رواد روتشديل، التي أقرت في صيغتها النهائية في مؤتمر الحلف المنعقد في باريس أواخر عام 1937م، حيث تم تقسيم هذه المبادئ إلى مجموعتين: (1)

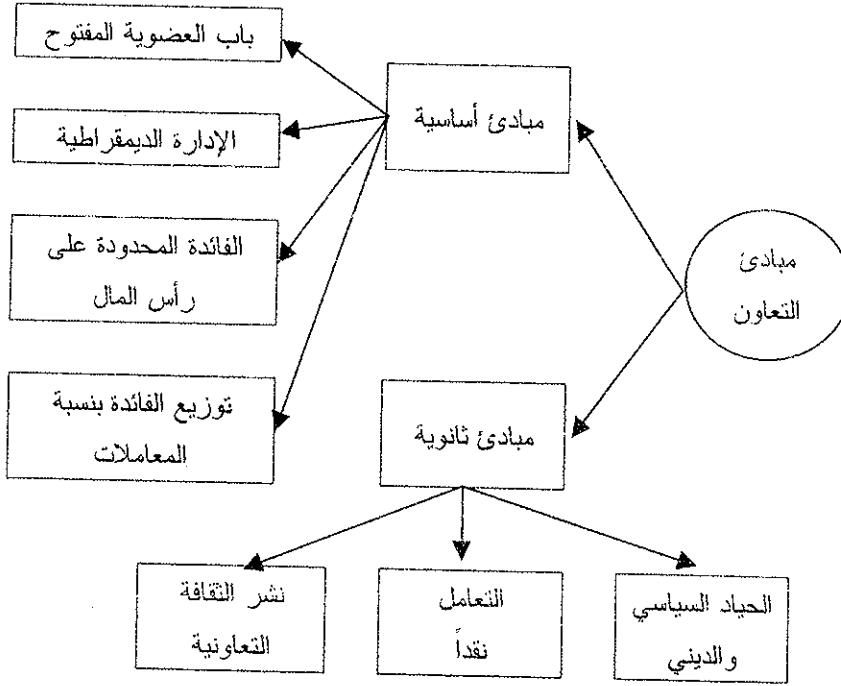
المجموعة الأولى- مجموعة المبادئ الأساسية أو الرئيسية والتي تشمل:

- 1- باب العضوية المفتوح.
 - 2- الإدارة الديمقراطية.
 - 3- الفائدة المحدودة على رأس المال.
 - 4- توزيع الفائدة بنسبة المعاملات.
- المجموعة الثانية- المبادئ الثانوية وتشمل:

- 1- الحياد السياسي والديني.
- 2- التعامل نقداً.
- 3- نشر الثقافة التعاونية.

(1) السقا، حمدي. المحاسبة الخاصة. الجزء الثاني. محاسبة الجمعيات التعاونية، محاسبة القيد المفرد الطبعة الرابعة المطبعة الجديدة-جامعة دمشق 1976-1977 ص 27-31.

شكل رقم (1)



أ- المبادئ الأساسية:

أولاً- باب العضوية المفتوح

يقصد بهذا المبدأ، أن كل فرد من أبناء المجتمع يستطيع أن يصبح عضواً في جمعية تعاونية متى شاء مع الأخذ بنظر الاعتبار بعض المعايير المتعلقة بالموقع الجغرافي والموقع الوظيفي والمهني لطالب العضوية وغيرها من العوامل، شريطة أن يقدم طلب الالتحاق بالجمعية، وأن يسدد قيمة سهم واحد كحد أدنى، وأن يحترم نظامها الداخلي، وفقاً للأنظمة والقوانين المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية في كل بلد. وما دام هذا المبدأ قد أطلق حرية الفرد في

الانضمام للجمعيات التعاونية لذلك فلكل منهم حق الانسحاب من الجمعية التعاونية إن شاء ذلك دون إكراه أو إجبار .

إن تطبيق مبدأ باب العضوية المفتوح في الجمعيات التعاونية يؤدي إلى:-

- عدم ثبات رأس مال الجمعية نتيجة الانضمام والانسحاب من الجمعية خلال السنة المالية.

- عدم وضع حد لعدد أعضاء الجمعية.

- إصدار أسهم الجمعية بالقيمة الاسمية فلا فرق بين قيمة أسهم الجمعية وقت التأسيس وبعد التأسيس.

- عدم وجود حد أقصى لرأس مال الجمعية، إلا أنه يوجد حد أقصى لمقدار ما يملكه العضو في رأس مال الجمعية.

ثانياً- الإدارة الديمقراطية

لكل عضو من أعضاء الجمعية، وبغض النظر عن جنسه أو دينه أو لونه، صوت واحد في جميع القرارات التي يتم التصويت عليها في الجمعية العمومية، وبغض النظر عن عدد الأسهم التي يحملها، منعاً لسيطرة الأفراد على الجمعية من خلال ملكيتهم للأسهم. ويحق لأي عضو من أعضاء الجمعية تبعاً لذلك أن يصبح عضواً في مجلس إدارة الجمعية دون أن يكون لحصته برأس المال أي تأثير على عضويته في مجلس الإدارة. بل الأساس هو الكفاءة والمقدرة والسمعة الجيدة للعضو .

بينما الوضع في المؤسسات الرأسمالية يختلف عما يجري في الجمعيات التعاونية، حيث في الأولى يكون الدور المؤثر والمسيطر لرأس المال ومقدار ما يساهم به المالك. بينما العنصر الإنساني يعتبر هو الأساس في الجمعيات التعاونية.

ثالثاً- الفائدة المحدودة على رأس المال

يعتبر رأس المال في الجمعيات التعاونية أداة يستعان بها من أجل تأمين احتياجات الجمعية للأموال مع بقية المصادر المالية الأخرى. لذلك يخصص جزء من الفائض وبحدود معينة لا تتجاوز في أكثر التشريعات التعاونية نسبة 6% من صافي الفائض السنوي يوزع على حملة الأسهم إذا وجد فائض يسمح بذلك. وهناك بعض التشريعات، لا تخصص أي جزء من الفائض الصافي كفاية على رأس المال.

إن الأساس من وضع الحدود أمام رأس المال في الجمعيات التعاونية عند توزيع الفائض يستند على أن جهود الأعضاء المشتركة في الجمعية هي الأساس في نشاطها، أما رأس المال فهو عامل مساعد، ولا يوجد له دور في تحديد حقوق الأعضاء حيث أن القاعدة هي أن لكل عضو صوت واحد مهما بلغت أسهمه في رأس مال الجمعية.

رابعاً- توزيع الفائدة بنسبة معاملات الأعضاء

الأسس التي قامت عليها الحركة التعاونية هي إنشاء نظام اقتصادي لا يهدف تحقيق الأرباح، بل غايته تقديم الخدمات لأعضائها، سواء كانت مادية أو اجتماعية. إذ تقوم الجمعيات التعاونية التجارية بشراء السلع من الموردين بأسعار الجملة لكي تقوم ببيعها على أعضائها بسعر التكلفة. إلا أنه من الصعب على الجمعيات التعاونية تحديد سعر التكلفة بدقة، نظراً لصغر حجم الجمعيات من ناحية، ولضعف إمكانياتها من حيث تحديد المصاريف التي تتكبدها نتيجة الحصول على السلع وتقديمها للأعضاء من ناحية ثانية. إلا أنه وبالنظر لكون الجمعيات التعاونية لديها أهداف غير اقتصادية، ذات مضامين اجتماعية تتطلب مورداً اقتصادياً لتغطية نفقاتها. ونتيجة لذلك تضطر الجمعيات التعاونية بالبيع أو تقديم الخدمات بأسعار أعلى من أسعار التكلفة.

إلا أن التساؤل الذي يمكن أن يشار إليه هل أن الفائض الذي يتم توزيعه على الأعضاء يعتبر ربحاً بالمفهوم التجاري؟ يجيب على هذا السؤال، د. حنا رزوق: (لا يعتبر ربحاً بالمفهوم التجاري الذي نعرفه، ذلك لأن ما يسترده العضو ليس في الواقع إلا جزءاً من ماله الذي دفعه زيادة على سعر التكلفة، ولا يمكن لإنسان أن يربح من ماله الخاص، هذا من جهة، ومن المنطقي أن تتناسب حصة كل عضو من العائد مع قيمة معاملاته مع الجمعية، ذلك أن من يشترى أكثر يساهم بمقدار أكبر من غيره في تكوين الربح الذي سيوزع، وهذه الحصة تسمى "العائد" ⁽¹⁾).

إن توزيع العائد حسب معاملات الأعضاء في الجمعيات التعاونية يختلف جوهرياً عن توزيع الفائض في المشاريع الرأسمالية. إذ أن الأساس في الجمعيات التعاونية يعتمد على مقدار تعامل العضو مع الجمعية وليس بمقدار رأس ماله الذي ساهم به في الجمعية. بينما أساس توزيع الأرباح في المشاريع الرأسمالية يقوم على مقدار حصة المالك في رأس مال المشروع.

ب- المبادئ الثانوية:

إن هذه المبادئ لا تعتبر إلزامية من حيث الجوهر لعمل الجمعيات التعاونية. إلا أن تطبيقها يعمق المحتوى التعاوني، وتشمل:

أولاً- الحياد السياسي والديني

يعنى بالحياد السياسي والديني للجمعيات التعاونية أنها لا تشترط عند قبول العضو في الجمعية أي انتماء سياسي، أو اعتناق دين معين.

(1) د. رزوق حنا، المحاسبة الخاصة، الجزء الثاني، دمشق، مطبعة الداودي، 1986-

ثانياً- التعامل نقداً

يقوم هذا المبدأ على أساس ضرورة تعامل الجمعية مع الأعضاء نقداً، انطلاقاً من أن التعامل غير النقدي يضعف عمل الجمعيات التعاونية، وقد يؤدي برؤوس أموالها إذا ما امتنع عدد من الأعضاء عن تسديد ما بذمتهم من ديون للجمعية، وخصوصاً أن رؤوس أموال الجمعيات التعاونية تتصف فسي الغالب بالمحدودية والتي لا تسمح بالتعامل وفق هذا الأسلوب.

ثالثاً: نشر الثقافة التعاونية

يركز هذا المبدأ على ضرورة مساهمة الجمعيات التعاونية بنشر التعاليم والأفكار التعاونية وسط أعضائها وباقي مواطني المجتمع، إيماناً بأن انعدام الثقافة التعاونية يؤدي إلى تلكؤ عمل الجمعيات التعاونية وفشل حركتها. ولذلك تنص التشريعات والقوانين التعاونية على تخصيص جزء من صافي العائد السنوي الذي تحققه الجمعيات لنشر الثقافة والتدريب التعاوني.

في ختام مناقشتنا للمبادئ التعاونية لا بد من الإشارة إلى أن الخبرة التاريخية للحركة التعاونية العالمية أثبتت أن أبرز وأهم مبدئين في التعاون، هما: مبدأ الطوعية (باب العضوية المفتوح)، ومبدأ الإدارة الديمقراطية. إذ أن خرقهما في كثير من البلدان أدى إلى كوارث عديدة على صعيد هذه الحركة، مما تركت آثارها السلبية في وتائر تطورها الاقتصادي والاجتماعي اللاحق.

1-4- ظهور الحركة التعاونية في أوروبا :

عند بزوغ عصر النهضة في أوروبا في بداية القرن الثامن عشر رافقه تقسيم العمل، وتطور أدوات الإنتاج، مما أدى إلى الانقلاب الصناعي من حيث تغيير طريقة الإنتاج وزيادة كميته. وتبعاً لذلك انقسم المجتمع إلى طبقتين هما: طبقة البرجوازية التي تمتلك وتسيطر على وسائل الإنتاج، وطبقة العمال المأجورين وصغار المنتجين الذين يقعون تحت سيطرة واستغلال البرجوازية.

نتيجة لذلك تدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسواد الأعظم من العمال وصغار المنتجين، مما نجم عن ظهور بعض الحركات والتيارات والأفكار التي طالبت بإصلاحات مختلفة من أجل تحسين وتطوير حالة الطبقات الفقيرة وإنقاذهم من الظلم والفاقة والحرمان. ومن هذه الحركات ظهرت في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الدعوة التعاونية التي دعت إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين أوضاع الطبقة العاملة مادياً، ذلك بتجميع جهودهم وتوحيد إمكانياتهم المادية والمالية والمباشرة في ممارسة نشاطهم دون وسيط.

ومن أشهر المفكرين التعاونيين في فرنسا الفيلسوف (شارل فوربيه) وفي إنجلترا (وليم كنج) والاشتراكي الإنجليزي وزعيم النهضة التعاونية الأولى (روبرت أوين) و (فردريك رانفيلز) و (شولز ولتس) في ألمانيا.

وفي سنة 1844م أسس ثمانية وعشرون عاملاً من عمال النسيج في مدينة روتشديل الصناعية، جمعية تعاونية استهلاكية برأس مال قدره 28 جنيه، التي عرفت بجمعية (رواد روتشديل)، تعتبر هذه الجمعية أول جمعية تعاونية استهلاكية ظهرت في العالم، وعلى غرارها قامت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الدول الأخرى. وقد وضعت هذه الجمعية المبادئ الأساسية للتعاون كنظام اقتصادي اجتماعي يهدف إلى الحد من سيطرة رأس المال وتحسين الظروف المادية والاجتماعية لأعضائها.

1-5- ظهور الحركة التعاونية في البلدان النامية:

ظهرت الحركة التعاونية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مطلع القرن المنصرم، إلا أن شروط توسعها وانتشارها لم يكن متوفراً آنذاك لعدة أسباب كان في مقدمتها سيادة علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، والتخلف

الاجتماعي و الثقافي الذي فرضه الاستعمار الأجنبي على هذه البلدان. (انظر جدول رقم 1).

جدول رقم (1)

تاريخ ظهور أولى التعاونيات في عدد من بلدان آسيا وأفريقيا⁽¹⁾

البلد	تاريخ ظهور التعاونيات
الهند	1904
إيران	1933
اليمن	1957
مفريقيا	1922
سوريا	1943
تاييلند	1917
الفيليبين	1916
مصر	1908
المغرب	1922
زامبيا	1914
أوغندا	1913

وبظهور الحلف التعاوني الدولي عام 1895 وما رافقه من تطور أعماله في منتصف القرن التاسع عشر وانتشار أدبياته ومؤلفاته والتي رافقتها دعوة بلدان آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية للمساهمة في الحلقات الدراسية التي يقيمها ذلك الحلف ساعدت على بزوغ الحركة التعاونية في هذه البلدان، مما

⁽¹⁾ Information's Cooperatives, Complement N2, Bureau Informationnel du Travail, Geneva, 1974, P-23,185,197, 202, 204, 216, 221, 226, 248, 263, 278.

أثرت إيجابياً على انتشار الأفكار التعاونية وسط الجمهور وبالذات في تلك البلدان التي تطورت فيها علاقات التبادل النقدي-البضائعي.

بالإضافة إلى ذلك وفي نهاية 1950م نتيجة لنضال حركات التحرر الوطني للبلدان المستعمرة أدت إلى تقويض السيطرة الاستعمارية في عدد كبير من هذه البلدان وتحقق الاستقلال السياسي وإلى تعزيز وزيادة دور المنظمات التعاونية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وذلك للدعم الكبير الذي قدمته الحكومات المتبينة لهذه الحركة، التي أثرت إيجابياً على زيادة التعاونيين وسط السكان.

لكن من ناحية أخرى لم تستطع الحركة التعاونية فيها أن تحقق المهام المرسومة لها في زيادة فاعليتها في الحياة الاقتصادية - الاجتماعية بشكل ناجع نظراً لعدم كفاية الكادر المدرب ذو الخبرة والدراسة في هذا المجال، التي لا زالت تعاني منه حتى الآن معظم المنظمات التعاونية في هذه البلدان. ثم بعثرة المنظمات التعاونية باختصاصات إدارية متعددة، حيث أن انعدام الإدارة الموحدة للحركة التعاونية (كالاتحاد التعاوني المركزي) أدى إلى نتائج سلبية في تطور هذه الحركة.

1-7- أنواع الجمعيات التعاونية:

إن الأهداف التي يسعى أعضاء الجمعيات التعاونية إلى تحقيقها من خلال انتمائهم للجمعية تختلف باختلاف طبيعة عمل الجمعية التعاونية، وتأسيساً على ذلك تصنف الجمعيات التعاونية على أساس هدف العضوية، وبالتالي تقسم الجمعيات إلى:

1- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:

تقوم الجمعية التعاونية الاستهلاكية بمباشرة ما يلي:

أ- توفير السلع التموينية والمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية وغيرها من السلع والبضائع التي تكلف بتوزيعها.

ب- إدارة محل أو أكثر لتوزيع السلع التي تكلف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بتوزيعها بالأسعار المحددة.

ج- المساهمة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى في ضمان استقرار المعروض من السلع التي تكلف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بتوزيعها.

يتضح من النص السابق أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تعمل على تأمين السلع الاستهلاكية بأسعار رخيصة للمساهمة في القضاء على مسببات الاستغلال التي يتعرض لها المواطن نتيجة التعامل مع التجارة الخاصة. كما أن التعاون الاستهلاكي يعمل على رفع مستوى معيشة الأعضاء المنتمين إليه كحلقة من حلقات النظام الاقتصادي في البلد. ويساعد في القضاء على السوق السوداء والتلاعب بالأسعار، وسوء توزيع المواد والسلع الاستهلاكية، وضمان توفيرها للجمهور. كما أنه يقلل من طول مسار حركة السلع من المنتج إلى المستهلك من خلال القضاء على السماسرة، والوكلاء في العمليات التجارية، وزيادة استقرار وثبات الأسعار. بالإضافة إلى كل ذلك تعمل التجارة التعاونية مع المؤسسات الإنتاجية إلى زيادة استقرار وثبات الأسعار. كذلك تعمل التجارة التعاونية مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى على توسيع السوق الداخلية مع تنمية المؤسسات الإنتاجية وزيادة المعروض من السلع الاستهلاكية وتحسين نوعيتها.

2- الجمعيات التعاونية الزراعية:

الجمعية التعاونية الزراعية هي جماعة شعبية تقوم على مبادئ التعاون الأساسية وتتكون من الأشخاص المشتغلين بالزراعة أو الذين لهم مصالح مباشرة مرتبطة بها أو المنتجين في المجالات المتصلة بها، وهي تعمل على رفع

مستوى الزراعة إنتاجياً وتسويقياً بهدف تحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية لأعضائها في حدود الخطة العامة للدولة. وتباشر الجمعية نشاطها في جميع مجالات الإنتاج الزراعي ومراحلها المتعاقبة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها حاجات أعضائها ومنطقة عملها، وتقوم بصفة خاصة بما يأتي:

1- الإسهام في تنفيذ خطط الدولة في تنظيم زراعة الأرض وتحسين الاستغلال الزراعي بالتعاون مع أجهزة الدولة المتخصصة.

2- تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة للزراعة واستغلال الأرض.

3- توفير الآلات الزراعية الحديثة وتنظيم انتفاع الأعضاء بها.

4- دعم الصناعات الريفية والبيئية بالتعاون مع أجهزة الدولة.

5- إدارة واستغلال الأراضي التي يعهد بها إليها من الأشخاص الاعتباريين والأفراد.

6- إنشاء المزارع النموذجية لتربية الحيوان والدواجن وتوزيع السلالات النقية.

7- المساهمة في أداء الخدمات العامة والاجتماعية.

8- مباشرة الاختصاصات الأخرى المخولة لها طبقاً للقوانين واللوائح.

ويجوز أن تنشأ جمعيات نوعية تقوم على غرض واحد من هذه الأغراض، إلا أن نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية في العديد من البلدان النامية يقتصر حالياً على تقديم الخدمات السابقة واللاحقة للاستغلال الزراعي عن طريق تقديم الخدمات الضرورية للأعضاء لمساعدتهم في تهيئة مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وتشمل الخدمات التي تقدمها الجمعيات الزراعية للأعضاء ما يلي:-

1- تسهيل حصول الأعضاء على القروض الزراعية من المصرف الزراعي.

2- الحصول على ما يلزم من المواد الزراعية كالبدور والسماد والعلف والأدوات الزراعية مقابل عمولة يحددها الاتحاد التعاوني الزراعي في كل مدينة.

3- تأجير الآلات الزراعية المملوكة للجمعيات الزراعية لتهيئة الأراضي الزراعية للأعضاء وبأسعار تعاونية.

4- تشغيل ورش تصليح الآلات الزراعية ووسائل نقل الأعضاء وبأسعار تعاونية.

5- تسويق المنتجات الزراعية لصالح الأعضاء أو لصالح الجمعية.

6- تشغيل معاصر زيت الزيتون للأعضاء والمواطنين وبأسعار تعاونية.

7- تربية النحل والمتاجرة في العسل.

3- الجمعيات التعاونية السكنية:

تتعدد الوظائف التي يحققها التعاون السكني، إلا أن أبرزها هو توفير المساكن لأعضائها أما بالبيع أو بالتأجير، أو عن طريق مد الأعضاء بالقروض المناسبة للحصول على المسكن. لذلك يعتبر هدف الجمعيات التعاونية السكنية توفير المساكن اللائقة للأعضاء وضمان الخدمات اللازمة للتجمعات السكنية، مع القيام بأعمال الصيانة والإدارة لها وفق المبادئ التعاونية انسجاماً مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

انسجاماً مع ما ذهبنا إليه، فإن الجمعيات التعاونية للإسكان تعمل لتحقيق الأهداف التالية:

1- إنشاء المساكن المناسبة وتوزيعها على الأعضاء سواء عن طريق التملك أو التأجير.

2- تنظيم حصول الأعضاء على القروض والمساعدات العينية والنقدية
الأزمة للإسكان.

3- تجميع مدخرات الأعضاء وتوظيفها لصالحهم في مجال الإسكان
بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية.

4- توفير مواد البناء وتنظيم انتفاع الأعضاء بها.

5- المساهمة في أداء الخدمات العامة والاجتماعية للأعضاء.

6- الاختصاصات الأخرى المخولة لها طبقاً للقوانين واللوائح.

4- الجمعيات التعاونية للصيد البحري:

هي جماعة شعبية تقوم على مبادئ التعاون الأساسية، وتتكون من
الأشخاص المشتغلين بالصيد البحري على وجه الاحتراف وبصفتهم منتجين، ولا
يجوز أن يشترك في هذه الجمعيات الوسطاء أو التجار.

تباشر الجمعيات التعاونية للصيد البحري نشاطها في جميع مجالات الثروة
البحرية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها حاجة أعضائها بمنطقة
عملها وتقوم بصفة خاصة بما يلي:

1- تقديم المساعدة والعون لأعضائها لتمكينهم من تملك سفن الصيد
وقواربه وشباكها.

2- العمل على توفير أدوات الصيد ومعداته ولوازمه ومد الأعضاء بها
بأيسر السبل وبأقل التكاليف، وذلك وفقاً لنظام يعد لهذا الغرض.

3- تدبير وسائل سريعة ومجهزة لنقل الأسماك من مناطق إنتاجها إلى
مناطق استهلاكها أو تسويقها سواء عن طريق التملك أو الاستئجار.

4- القيام بتسويق الأسماك وغيرها من منتجات الصيد وإقامة وتملك
المنشآت والمحلات اللازمة لذلك على نحو يحقق مصلحة كل من
المستهلك والمنتج معاً.

5- تأدية الخدمات الاجتماعية لأعضائها والعمل على رفع مستواها.
6- الإسهام في تنفيذ سياسة الدولة في قطاع الثروة البحرية والمساهمة في رسم هذه السياسة بإعداد البيانات الإحصائية في المجال السمكي والثروة البحرية إنتاجاً وتسويقاً.

7- استئجار أو تملك الأراضي والمباني والمحلات والمخازن اللازمة لنشاطها.

8- إنشاء وإدارة المزارع التعاونية السمكية.

9- الإقراض والاقتراض لتنفيذ هذه الأغراض وتنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية أو النقدية اللازمة لمزاولة عملية الإنتاج في مجال الثروة البحرية، ولجمعيات الصيد البحري أن تقوم بوجه عام بجميع الأعمال الأخرى المرتبطة باقتصاديات إنتاج الصيد البحري والصناعات المرتبطة به، ولها أن تجمع بين هذه الأغراض كلها أو بعضها تبعاً لنوعية وطبيعة تكوينها.

إن أهمية الجمعيات التعاونية للصيد البحري، تنبثق من دورها في تحقيق الأمن الغذائي باعتبار الأسماك تشكل إحدى المصادر الغذائية المهمة بالإضافة لما تتميز به من انخفاض نسبة تكاليفها، وعلى هذا الأساس أولت العديد من الدول أهمية كبيرة لهذا النوع من الجمعيات في خططها الاقتصادية والاجتماعية.

1-8- الإطار العام لمحاسبة الجمعيات:

المحاسبة بشكل عام عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ والأصول والإجراءات التي تتبع لتسجيل العمليات المالية المختلفة التي تتجمل عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها.

أن القواعد والمبادئ والأصول والإجراءات التي يتم إتباعها لتسجيل العمليات المالية، يجب أن تصاغ بطريقة تلائم عمل وعائدية وطبيعة ملكية الوحدة الاقتصادية. ولكن يجب أن لا يفهم أن هناك محاسبة تعاونية تختلف في أدواتها ووسائلها عن المحاسبة التي تستخدم وتطبق في المشاريع الرأسمالية. إلا أن المحاسبة في الجمعيات التعاونية لا بد من مسايرتها لبعض خصائص التعاونيات من حيث وضع الحلول الممكنة لها بما يتعلق بدفاتها وأسلوب القيد المحاسبي، بطريقة تتوافق وتتسجم مع التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية حسب طبيعة نشاطها، لأن المحاسبة التعاونية في هيكلها العام، تستند على هذه التشريعات والقوانين.

الفصل الثاني

وفاتر ومستندات الجمعيات التعاونية وطرق التسجيل فيها

أولاً- دفاتر ومستندات الجمعيات التعاونية :

2-1 دفاتر الجمعيات التعاونية الزراعية :

بما أن التنظيم المحاسبي يعتمد في الأساس على مجموعة من السجلات والدفاتر، كما يعتمد على طريقة محاسبية محددة تستطيع أن تحقق علاقة مترابطة ومحكمة بين المجموعة الدفترية، بحيث تتضمن تدفق البيانات المحاسبية بشكل سليم مما يحقق الرقابة الدقيقة على النواحي المالية للجمعية. لذلك يمكن تقسيم المجموعة الدفترية الخاصة بالجمعيات التعاونية بشكل عام إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

المجموعة الأولى: دفاتر وسجلات بيانية، وأهمها ما يلي:

1- سجل الأعضاء:

يحتوي هذا السجل على بعض البيانات الضرورية عن كل عضو من أعضاء الجمعية، مثل اسم العضو، ومهنته، وعنوانه، وتاريخ الانضمام للجمعية أو الفصل منها وغيرها من البيانات التي ترى الجمعية ضرورة إثباتها، على أن يخصص لكل عضو صفحة مستقلة من صفحات هذا السجل.

تعتبر البيانات التي يمكن الحصول عليها من هذا السجل مهمة وضرورية لمعرفة حركة الانضمام أو الخروج من وإلى الجمعية. بالتالي يمكن تحديد مقدار نمو أو تراجع عدد الأعضاء للحكم على مدى نجاح أو فشل الجمعية.

ونقدم فيما يلي نموذجاً لهذا السجل:

سجل الأعضاء

نموذج رقم (2/1)

رقم مسلسل	اسم العضو بالكامل	تاريخ ومكان الميلاد	المهنة	الحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة	محل الإقامة	عدد الأسهم	تاريخ الانضمام	تاريخ الانفصال

2- سجل الأسهم:

يعتبر هذا السجل من السجلات التحليلية التي تبين جميع التفاصيل المتعلقة بالأسهم التي يمتلكها الأعضاء، إذ يخصص كل صفحة منه لأحد الأعضاء، يبين فيها عدد الأسهم التي يمتلكها كحصة في رأس مالها، وتسلسل أرقامها وقيمتها، وكل ما يطرأ عليها من تنازل أو إلغاء. ومن الطبيعي أن يساوى مجموع قيمة الأسهم بهذا السجل مع رصيد رأس المال في الأستاذ العام. ونقدم أدناه نموذجاً لهذا السجل:

سجل الأسهم

نموذج رقم (2/2)

الأسهم المكتتب فيها				الأسهم المستردة				الأسهم المتنازل عنها				الرصيد			
التاريخ	العدد	أرقام الأسهم من - إلى	القيمة	البيان	التاريخ	العدد	أرقام الأسهم من - إلى	القيمة	البيان	التاريخ	العدد	أرقام الأسهم من - إلى	القيمة	البيان	التاريخ

3- سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية:

يجب على كل جمعية تعاونية وبغض النظر عن طبيعة عملها، أن تملك سجلاً خاصاً لمحاضر جلسات مجلس الإدارة، وسجل آخر لمحاضر جلسات الجمعية العمومية.

يعتبر سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة، وكذلك سجل محاضر جلسات الجمعية العمومية، من السجلات الضرورية لتدوين محاضر جلسات المجلسين والقرارات التي يتم اتخاذها أثناء الاجتماعات. ويستخدم لهذا الغرض دفتر عادي ذو صفحات متصلة مرقمة بشكل متسلسل.

4- ملف المراسلات الصادرة والواردة:

يجب على كل جمعية تعاونية الاحتفاظ بصور لمراسلاتها مع الجهات المختلفة في ملف خاص بشكل متسلسل زمنياً للرجوع إليها عند الضرورة. ولنفس الغرض تحتفظ بمراسلاتها الصادرة.

بجانب المجموعة السابقة من الدفاتر والسجلات البيانية التي يحتفظ بها لتحقيق الأغراض الإدارية والاجتماعية بصفة عامة، فهناك مجموعة أخرى من الدفاتر والسجلات التي تملكها الجمعيات الزراعية بصفة خاصة مثل: (1)

1- سجل تشغيل الآلات والورش:

يتطور استخدام الآلات الزراعية، وتشغيل الورش الميكانيكية في الجمعيات التعاونية، ويزداد سنة بعد أخرى حتى أصبحت تشكل جزءاً كبيراً من مصاريف وإيرادات هذه الجمعية.

لذا يتطلب الأمر مسك سجل خاص ترحل إليه جميع مفردات المصروفات اللازمة لتشغيل وصيانة الآلات والورش. كما يجب أن ترحل إليه

(1) دكتور عيسى أبو طبل، بحوث في محاسبة المنشآت المتخصصة، أصحاب المهن الحرة والجمعيات التعاونية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، ص (88).

جميع مفردات الإيرادات المتحققة عن التشغيل من واقع المستندات والوصلات الثبوتية.

تنظم صفحات هذا السجل بحيث تحتوى كل صفحة على حقلين رئيسيين أحدهما للمصروفات، والثاني للإيرادات. وكل حقل منهما يحتوى على خانة فرعية تسجل فيها المبالغ ورقم المستند والتاريخ وتفاصيل العملية. كما هو مبين أدناه:

نموذج رقم 2/3:

سجل تشغيل الآلات والورشة

الإيرادات				المصروفات			
التفاصيل	التاريخ	رقم المستند	دينار	التفاصيل	التاريخ	رقم المستند	دينار
							المجموع

2- سجل الأصول طويلة الأجل (الموجودات الثابتة):

يقصد بالأصول طويلة الأجل الوسائل الاقتصادية التي تمتلكها الجمعيات التعاونية الزراعية بغرض استخدامها في العمليات الإنتاجية، وليس بقصد إعادة بيعها. وهي عادة تعمر أكثر من فترة محاسبية واحدة، مع المحافظة النسبية على شكلها الطبيعي. وتفقد الأصول طويلة الأجل أجزاء من قيمتها وعلى مراحل، وتنتقل قيمة الجزء المفقود إلى قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة ويسمى الجزء المفقود بالاندثار السنوي.

يتم احتساب الأجزاء المفقودة للأصول طويلة الأجل وفق طرق محاسبية متعارف عليها. والجزء المفقود منها يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر سنوياً.

الأصول طويلة الأجل المستخدمة في الجمعيات الزراعية تكون على أشكال عدة، مثل: الأراضي، المكاثر الزراعية، وسائل النقل، المباني ... الخ. وهي تشكل جزءاً كبيراً من أموالها. لذلك يتطلب الأمر نظاماً من المراقبة الجيدة لحمايتها من سوء الاستخدام والتبذير والتلف والضياع. وإن إحدى وسائل المراقبة على هذه الممتلكات هي السجلات المنظمة التي تبين طريقة حفظها واستخدامها. بالإضافة إلى أنها توفر بيانات ضرورية لأغراض الإشراف والتخطيط.

إن سجل الأصول طويلة الأجل لا يختلف من حيث تنظيمه في الجمعيات التعاونية الزراعية عن باقي الوحدات الاقتصادية الأخرى، وعادة يتم تخصيص صفحة أو أكثر لكل أصل من الأصول طويلة الأجل، يحتوى على البيانات والمعلومات المتعلقة باسم الأصل، ورقمه، وعمره الإنتاجي، وتكلفته، وقسط الإهلاك السنوي وتاريخ الحصول عليه، وغيرها من المعلومات. كما هو موضح في النموذج المقدم أدناه:-

نموذج رقم (2/4)

صفحة من سجل الأصول طويلة الأجل:

اسم الأصل: رقمه: العمر الإنتاجي:

تكلفة الأصل: تاريخ اقتنائه: مكان حفظ الأصل:

التاريخ	الحركة			إضافات رأسمالية	تخريد	قسط الإهلاك	تراكم الإهلاك	تصليحات جارية	الملاحظات
	مدین	دائن	الرصيد						

3- سجل المشتريات:

يعتبر سجل المشتريات في الجمعيات التعاونية الزراعية، من السجلات الضرورية في معرفة مقدار علاقة التعاونية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة (قطاع اشتراكي، قطاع تعاوني، قطاع خاص) وبيان مدى تعاملها مع كل قطاع من هذه القطاعات.

ويحتوى هذا السجل على عدد من الصفحات، كل صفحة أو أكثر تختص بأحد الموردين، تبين مبالغ وأصناف المشتريات كما هو موضح أدناه:

صفحة من سجل المشتريات

نموذج (2/5)

اسم المورد:

نوع القطاع:

الملاحظات	التاريخ	رقم المستند	نوع وتحليل المعاملة							المبلغ	
			أخرى	أدوات احتياطية	أصول ثابتة	مبيدات	أسمدة	خدمات	منتجات زراعية	دينار	فلس
										المجموع	

4- سجل المعاملات مع الأعضاء:

تمسك الجمعية دفترًا خاصاً بمعاملاتها مع الأعضاء ودفترًا آخر خاصاً بمعاملاتها مع الغير، بحيث يكون لكل من معاملاتها مع أعضائها أو الغير حساباً مستقلاً. ويجب أن يشتمل كل من الدفترين المشار إليهما على كافة البيانات المتعلقة بمعاملات العضو أو الغير مع الجمعية بحيث يكون موضعاً لما

والنموذج الذي يتماشى مع هذا الغرض هو لا بد من أن يخصص لكل عضو صفحة أو أكثر تتضمن بيانات ومعلومات تحليلية عن معاملاته مع الجمعية وفقاً لما هو موضح أدناه:

صفحة من سجل المبيعات للأعضاء

[illegible]

يوزع الفائض الصافي في نهاية العام بعد خصم العائد الناتج من التعامل مع غير الأعضاء كالتالي (وفق بعض القوانين التعاونية):

- أ- 20% على الأقل لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز الكف عن الاستقطاع إذا بلغ الاحتياطي ثلاثة أمثال رأس مال الجمعية.
- ب- 15% على الأكثر كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة طبقاً لما تقرره الجمعية العمومية.
- ج- 15% على الأكثر كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة طبقاً لما تقرره الجمعية العمومية.
- ج- 15% على الأقل للخدمات العامة والاجتماعية والخيرية في منطقة عمل الجمعية وذلك بالتنسيق مع جهة الإدارة المحلية المختصة.
- د- 5% للتدريب التعاوني في منطقة عمل الجمعية أو داخل المحافظة التابعة لها.
- هـ- 15% على الأكثر كمكافأة للعاملين بالجمعية طبقاً للنظام الداخلي لكل جمعية، ويصدر بتوزيعها قرار من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
- و- يوزع باقي الفائض على أعضاء الجمعية باعتباره عائداً لكل منهم بنسبة تعامله مع الجمعية. بحيث لا يقل عن 35% من صافي الفائض ويجوز بقرار من الجمعية تخصيص ما يزيد على ثلث هذا العائد للمشروعات التي تقوم بها الجمعية أو التي تساهم بمنطقة عملها.
- ويخصص الفائض الناتج عن عمليات الجمعية مع غير الأعضاء للخدمات التي تقوم بها الجمعية في منطقة عملها وذلك وفقاً لما تقرره الجمعية العمومية.
- إن الفصل بين كيفية التصرف في الفائض الناجم عن التعامل مع الأعضاء عن الفائض المتحقق من التعامل مع غير الأعضاء يبرز خصوصية التعاونية كمنظمة اقتصادية اجتماعية.

وتأسيساً على ما تقدم، لا بد من إعداد سجل يحقق هذا الغرض ويسهل مهمة محاسب الجمعية عند توزيع الفائض، والنموذج الذي نقترحه للمعاملات مع غير الأعضاء هو اشتقاق من سجل المعاملات مع الأعضاء الذي سبق شرحه، ويشمل سجل المعاملات مع غير الأعضاء الجانب المدين فقط من سجل المعاملات مع الأعضاء، توافقاً مع عدم جواز التعامل غير النقدي مع غير الأعضاء.

صفحة من سجل المعاملات مع غير الأعضاء

نموذج رقم (2/7)

نوع وتحليل المعاملة									المبلغ	
اسم العميل	ملاحظات	التاريخ	رقم المستند	أخرى	توريدات استهلاكية	استحقات	خدمات	منتجات زراعية	دينار	قلس

ومن واقع سجل المعاملات مع الأعضاء وسجل المعاملات مع غير الأعضاء، يتم تحديد مقدار التعامل بغرض توزيع صافي العائد وفوق النسب المحددة بالقانون على أساس الخطوات التالية:

- 1- تحديد قيمة التعامل الإجمالي.
- 2- تحديد قيمة التعامل مع الأعضاء من واقع سجل التعامل مع الأعضاء.
- 3- تحديد قيمة التعامل مع غير الأعضاء من واقع سجل التعامل مع غير الأعضاء.

4- تحديد العائد المتحقق من التعامل مع الأعضاء والعائد المتحقق من التعامل مع غير الأعضاء، بواسطة المعادلتين التاليتين:-

$$\frac{\text{الربح الصافي} \times \text{المبيعات للأعضاء}}{\text{المبيعات الإجمالية}} = \text{العائد المتوقع من التعامل مع الأعضاء}$$

العائد المتحقق من التعامل مع غير الأعضاء = $\frac{\text{الربح الصافي} \times \text{المبيعات لغير الأعضاء}}{\text{المبيعات الإجمالية}}$

6- سجل المستودع:

يعتبر سجل المستودع من السجلات الرقابية التنظيمية الذي يمسك من قبل قسم الحسابات بالإضافة للسجل الذي يمسكه أمين المستودع. ويثبت فيه جميع البيانات المتعلقة بحركة السلع من وإلى المستودع بقصد ضبط ورقابة وحماية هذه الأصول من سوء الاستخدام أو السرقة والتلاعب. كما يوفر للإدارة المعلومات والبيانات المطلوبة عن كميات السلع المخزونة ومقدار السعة التخزينية المستغلة.

نموذج رقم (2/8)

صفحة من سجل المستودع

رقم المستودع: الطاقة التخزينية:
 مساحتها: اسم المادة:
 موقع المادة: رقم المادة :

[illegible]

المجموعة الثانية- دفاتر وسجلات محاسبية

تتعد السجلات المحاسبية المستخدمة في الجمعيات التعاونية الزراعية حسب حجم معاملاتها وطبيعة عملها. وتختلف باختلاف الطريقة المحاسبية التي تعتمد عليها.

فإذا اتبعت الطريقة الإيطالية، فتمسك والحالة هذه دفتر يومية، ودفتر أستاذ، ومجموعة من اليوميات المساعدة للعمليات المتكررة. وكذلك مجموعة من دفاتر الأستاذ المساعدة. وإذا اتبعت الجمعية الطريقة الإنكليزية، فإنها تمسك مجموعة من اليوميات الأصلية، ويومية للعمليات الأخرى، وأستاذ عام، ودفاتر أستاذ مساعدة، وأخيراً، إذا اتبعت الطريقة الأمريكية، فهنا تمسك دفترًا واحدًا يسمى بدفتر اليومية الأستاذ. ونعتقد أن الطريقة الأخيرة تتلاءم وحجم معاملات الجمعيات الزراعية العاملة في البلدان العربية، لذلك سوف نتكلم عن أهم السجلات المحاسبية التي يجب أن تملكها الجمعيات التعاونية الزراعية، توافقاً مع الطريقة الأخيرة.

1- سجل النقدية:

يخصص هذا السجل لحركة النقدية سواء كانت عن طريق الخزينة أو عن طريق البنك. بحيث يتم تخصيص صفحة للمقبوضات يتضمن أعمدة تحليلية عن الحسابات الدائنة التي تنجم عنها مقبوضات الجمعية، مثل المبيعات وإيرادات الآلات، إيرادات متنوعة، قيمة الاكتتاب بأسهم الجمعية، والتحويلات من الصندوق إلى البنك أو العكس. وتأخذ صفحة المقبوضات الشكل التالي:

صفحة المقبوضات النقدية

كما يتضمن هذا السجل صفحة أخرى للمدفوعات النقدية من الصندوق أو البنك بحيث يتضمن أعمدة تحليلية للحسابات المدينة التي عادة تخصص في الجمعيات التعاونية لتسديد الأجور والرواتب أو مصاريف الآلات أو المشتريات... الخ. وتأخذ صفحة المدفوعات الشكل الآتي:

صفحة المدفوعات النقدية

-46-

2- سجل اليومية الأستاذ:

يؤسس هذا السجل على الجمع بين دفتر اليومية والأستاذ في وقت واحد فهو سجل تجمعي تحليلي يستعمل لحصر جميع عمليات الجمعية من ناحية وتحليلها وتبويبها بقصد ترحيلها للحسابات المختصة من ناحية أخرى. ويحتوى سجل اليومية الأستاذ على جزئين، الأول لليومية والثاني للأستاذ. ويجب أن يتم التصرف بحكمة عند تسيطر هذا السجل بحيث يتم توزيع الحسابات فيه بحيث يتسع لجميع الحسابات التي يستلزمها نشاط الجمعية، بالإضافة إلى أن صلاحية هذا السجل تتوقف على حسن اختيار أسماء الحسابات التي تفتح فيه.

ويمكن أن نصور هذا السجل بالنموذج التالي:

نموذج رقم (2/11)

صفحة من اليومية الأستاذ

التاريخ	اليان	رقم مستند القبض	رقم مستند الدفع	المستودق		البنك		ح/ العلف		ح/ المصاد		ح/ المبيعات		ح/ الخدمات	
				الداخل	الخارج	دين	دائن	دين	دائن	دين	دائن	دين	دائن	دين	دائن

2-2- مستندات الجمعيات التعاونية الزراعية :

المستند عبارة عن برهان مكتوب يؤيد حدوث العمليات الاقتصادية التي تتم بين الجمعية وأعضائها، وبينها وبين الغير . ولا بد من اتصافها عند الأعداد بالدقة والوضوح للمحافظة على الحجة القانونية التي يضمنها المستند عند الضرورة.

1- مستندات مواد المستودع:

تستخدم التعاونيات بعض المستندات الخاصة بإثبات عمليات مواد المستودع عند دخولها أو خروجها منه، ويستفاد منها لأغراض الرقابة على الموجود المخزني كأداة من أدوات الحماية من سوء الاستخدام أو التلاعب. وتشمل مستندات مواد المستودع النماذج التالية:-

أ- أدونات التوريد المستودعي:

لا يجوز بأي حال من الأحوال إدخال أي مادة مخزنية إلى المستودع بدون مستند ثبوتي يؤيد هذه الواقعة، على أن يحتوى على البيانات الخاصة بتلك المواد من حيث نوعها وكميتها وسعرها، بحيث تكون أساساً لإثباتها في سجل المستودع الممسوك من قبل أمين المستودع وقسم المحاسبة. ونقدم أدناه نموذجاً لكيفية عمل إذن التوريد المستودعي:

نموذج رقم (2/12)

..... إذن توريد مستودعي رقم:

الأصناف الموضحة أدناه وردت للمستودع:

وبناء على: التاريخ

القيمة	الكمية	السعر	الوحدة	النوع	الملاحظات

رئيس الحسابات

تقبل هذه الأصناف وتقييد بسجل المستودع

التاريخ ----- سنة 2000

لجنة الاستلام

تمت معاينة هذه الأصناف ووجدت موافقة

استلمت هذه الأصناف وأصبحت في عهدي وقيدت بدفتر العهدة

أمين المستودع

صرفت القيمة من خزينة ----- بتاريخ 2000 / /

رئيس الحسابات

النموذج السابق يستخرج عادة من أصل وصورتين، حيث أن:

الأصل، يحتفظ به أمين المستودع ويتخذة مستنداً للقيد بسجل المستودع.

الصورة الأولى، ترفق بها الفاتورة ويحتفظ بها قسم الحسابات، ويخزنها مستنداً

للقيد بالدفاتر عند صرف قيمة الفاتورة. وكذلك للقيد في سجل المخازن

(المستودع).

الصورة الثانية، تبقى في دفتر أذونات التوريد إلى المستودع وتكون

مستنداً للمقارنة عند الضرورة.

ب- أذونات الصرف من المستودع:

الأساس عدم جواز دخول أي مادة إلى المستودع إلا بمستند، فمن الطبيعي عدم جواز خروجها منه دون مستند أيضاً. ويستخدم لهذا الغرض مستند يسمى بإذن الصرف من المستودع. وهو من حيث المحتوى لا يختلف عن إذن الإدخال المخزني كما هو مبين أدناه.

نموذج رقم (2/13)

إذن صرف من المستودع

[illegible]

2- مستندات حركة النقدية:

تشمل هذه المجموعة المستندية على:

أ- مستند القبض:

عند استلام أي مبلغ نقدي من قبل أمين الصندوق في الجمعية (سواء من الأعضاء أو من الغير) لا بد من تحرير مستند يثبت عملية الاستلام ويستخدم من بعد أساساً لإثبات القيد بدفتر النقدية ومن ثم بدفتر اليومية. والنموذج التالي يوضح شكل إيصال القبض في الجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو غير زراعية.

نموذج رقم (2/14)

مستند قبض

استلمت من
مبلغ وقدره :
وذلك عن:
المستلم : يعتمد/ أمين الصندوق أمين الجمعية
الصفة : التاريخ: 2000/ /

ويعمل إيصال القبض النقدي من أصل وثلاث صور، حيث يسلم الأصل لمورد النقدية والصورة الأولى لأمين الخزينة لتسجيلها في كشف حركة المقبوضات النقدية، والصورة الثانية ترسل للمحاسب لاتخاذ أساساً في القيد المحاسبي، والصورة الثالثة تبقى ثابتة بالدفاتر لأغراض المراقبة.

ب- مستند الصرف:

عند استلام أي مبلغ نقدي لا بد من تحرير إيصال كمستند يثبت عملية الاستلام ويبين أسبابها، ليكن أساساً فيما بعد لإثبات عملية الاستلام النقدي في الدفاتر والسجلات المختصة، ويمكن أن تصور هذا الإيصال بالشكل الآتي:

نموذج رقم (2/15)

مستند صرف نقدي

.....	صرف إلى :
.....	مبلغاً وقدره :
.....	وذلك عن :
.....	المستلم :
.....	يعتمد/ أمين الصندوق
.....	أمين الجمعية

ويعمل مستند الصرف من أصل وصورتين حيث يرسل الأصل إلى أمين الخزينة لتسجيله في كشف حركة المدفوعات النقدية كما ترسل الصورة الأولى إلى المحاسب لإثباته في السجلات المحاسبية المختصة. والصورة الأخيرة تبقى بدفتر الإيصالات دون أن تنتزع لأغراض الرقابة عند الضرورة. بالإضافة للنوعين السابقين فهناك أيضاً مستندات النشاط التجاري وتتضمن:

أ- أمر الشراء.

ب- فاتورة الشراء.

ج- فاتورة البيع.

كما يمكن أن تستخدم الجمعية وحسب حجم نشاطها المستندات الخاصة بالرواتب والأجور.

2-3- دفاتر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:

تناولنا في الفقرات السابقة بشيء من التفصيل الدفاتر والمستندات التي تستخدم في الجمعيات التعاونية الزراعية، علماً أن معظم هذه السجلات والمستندات يمكن استخدامها في بقية أنواع الجمعيات التعاونية. بما فيها التعاونيات الاستهلاكية. لذلك، سوف يقتصر بحثنا هنا على بعض السجلات والمستندات التي تستخدم فقط في الجمعيات التعاونية النوعية.

إن السجلات الإحصائية كسجل الأعضاء والأسهم وملف المراسلات وسجل المشتريات وسجل المعاملات مع الأعضاء وغير الأعضاء وسجل المستودع وغيرها من السجلات يمكن أن تستخدم في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغيرها من الجمعيات.

وعليه سوف نتناول هنا السجلات المحاسبية فقط التي تتلاءم مع طبيعة عمل هذا النوع من الجمعيات. وفي البداية، لا بد أن نشير إلى أن السجلات المحاسبية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية، تتوافق مع الطريقة المحاسبية المستخدمة على أساس حجم نشاط الجمعية. فأن كان حجم نشاط الجمعية واسع، وحساباتها عديدة، فمن الأفضل لها أن تستخدم الطريقة الإيطالية. والتي تمسك بمقتضاها الدفاتر التالية:

1- دفتر اليومية:

يحتوى دفتر اليومية بموجب الطريقة الإيطالية على أربع حقول يخصص الحقل الأول للأرقام الجزئية، والثاني والثالث للمبالغ الإجمالية أما الحقل الأخير، فيخصص للحركة الإجمالية لسند قيد اليومية.

يأخذ نموذج صفحة دفتر اليومية وفق هذه الطريقة الشكل التالي:

نموذج رقم (2/16):

رقم سند القيد	التاريخ	البيان	مبالغ جزئية	المبالغ الإجمالية المدينة	المبالغ الإجمالية الدائنة	حركة القيد

2- دفتر الأستاذ العام:

يرحل لهذا السجل جميع القيود من واقع سند القيد أو من دفتر اليومية، على أن يفتح حسابات متعددة وفق نشاط الجمعية.

ويفضل أن يكون السجل المستخدم لهذا الغرض من الأنواع العريضة ليستوعب جميع الحسابات، حيث يتم فتح صفحة خاصة للمصاريف الإدارية التي يتم تقسيمها إلى عدة جداول، حسب عدد الحسابات التي تتضمنها هذه المجموعة من المصاريف بالإضافة إلى احتوائها على جدول خاص بإجمالي المصاريف الإدارية ويطبق أيضاً على رأس المال فيما إذا كانت الجمعية تتكون من فروع متعددة وفق النماذج التالية:

نموذج رقم 2/17 سجل الأستاذ العام:

رقم صفحة اليومية	رقم سند القيد	التاريخ	البيان	دائن	مدين

نموذج رقم 2/18 صفحة من الأستاذ العام فيما يتعلق بالمصاريف:

إجمالي	م. ثرية	قرطاسية	إيجارات	تعويضات	إنارة وتدفئة	رقم سند القيد	رقم صفحة اليومية

نموذج رقم 2/19 صفحة الأستاذ فيما يتعلق برأسمال الفروع:

إجمالي	فرع 1	فرع 2	فرع 3	فرع 4	فرع 5	فرع 6	فرع 7	فرع 8	التاريخ	رقم سند القيد	رقم صفحة اليومية

وعلى ضوء النماذج المقترحة بصفحة الأستاذ العام رقم (2/19، 2/18) يستطيع المحاسب أن يتصرف بتنظيم صفحات الأستاذ، على أساس حجم نشاط الجمعية.

3- دفاتر مساعدة أخرى:

بموجب هذه الطريقة يتم مسك دفاتر مساعدة كدفتر الذمم الدائنة، ودفتر ذمم بضائع الفرع ... الخ وهما من الدفاتر التي يتطلبها حجم نشاط الجمعية. أما إذا كانت الجمعية التعاونية الاستهلاكية من النوع الصغير، ذات حجم نشاط محدود فإنها تحتاج إلى حسابات قليلة، لذلك فإن الطريقة الأمريكية هي التي تصلح لحجم نشاط هذه الجمعيات. وبمقتضى هذه الطريقة تستخدم الدفاتر التالية:

1- دفتر اليومية:

وهو نفس النموذج المستخدم في الجمعيات التعاونية الزراعية رقم (2/11) الذي سبق الحديث عنه في الفقرات السابقة عند تناولنا دفاتر الجمعيات التعاونية الزراعية إلا أن الحسابات التي يحتويها دفتر اليومية في هذا النوع من الجمعيات يختلف عن حسابات دفتر اليومية للجمعيات الزراعية. عموماً يأخذ الشكل التالي:

نموذج رقم 2/20

المبالغ		التاريخ	البيان	الصندوق		البنك		المشتريات	المبيعات	ذمم مدينة		ذمم دائنة	
دائن	مدين			من	إلى	من	إلى			من	إلى	من	إلى

2- دفتر الموازين والجرد:

ترحل إلى هذا الدفتر جميع موازين المراجعة التي تقيد فيها أرصدة الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ. كما يرحد إليه كافة مجاميع جانبي هذه الحسابات شهرياً، بالإضافة إلى ميزان المراجعة النهائي والذي يعد في نهاية السنة المالية. على أن يخصص جزء منه لتسجيل عمليات الجرد النهائي الذي تجريه الجمعية في نهاية كل دورة مالية للموجودات المتداولة والثابتة. وفق النموذج الموضح فيما يلي:

نموذج رقم (2/21) صورة صفحة الموازين في دفتره الجرد والموازين:

رقم صفحة الأستاذ	أرقام الحسابات	أسماء الحسابات	المبالغ		أرصدة	
			مدينة	دائنة	مدينة	دائنة

وعند تسجيل الجرد، يجب على لجنة الجرد أن تنظم جدولاً يحتوى تفاصيل البضاعة الباقية في آخر المدة بسعر البيع وسعر التكلفة ورقم قائمة الجرد.

3- دفتر الصندوق:

يمسك هذا الدفتر من قبل أمين الصندوق لتسجيل كافة العمليات النقدية التي يقوم بها يومياً مع ترصيد الحسابات في نهاية كل شهر. والنموذج الموضح أدناه يبين طريقة تنظيمه.

نموذج رقم (2/22): صورة صفحة دفتر الصندوق:

له				منه			
البيان	تاريخه	رقم المستند	مبالغ دائنة	بيان	تاريخه	رقم المستند	مبالغ مدينة

نموذج رقم (2/23) كشف حركة نقدية ليوم واحد:

التاريخ	رقم السند	مدفوعات	مبالغ		مقبوضات	مبالغ	
		مشتريات	xx	xx	رصيد اليوم السابق		
		مصاريف	xx	xx	مبيعات	xx	xx
		عدد	xx	xx	قيمة أسهم	xx	xx
		أثاث	xx	xx	إيرادات	xx	xx
		تسديد موردين	xx	xx	تسديد زبائن	xx	xx
		مدفوعات للبنك	xx	xx	مردودات مشتريات	xx	xx
				xx	مسحوبات من البنك		
		مجموع المدفوعات	-	-	مجموع المقبوضات خلال يوم	xx	xx
					مجموع مقبوضات اليوم	xx	xx
					مجموع مدفوعات اليوم	xx	xx
				ملاحظات	الرصيد المدور لليوم اللاحق.	xx	xx

2-4- المستندات المالية والتجارية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:

1- فواتير المشتريات:

فواتير المشتريات من المستندات الثبوتية للعمليات المالية في الجمعيات التعاونية كما هو الحال في الوحدات الاقتصادية الأخرى، والتي لا بد أن تكون مستكملة للشروط القانونية لأجل أن يستند عليه عند عمل مستند القيد، لذلك لا بد أن تحتوى على بعض البيانات الضرورية، كاسم البائع، وتاريخ البيع، ورقم الفاتورة، ونوع المواد، ومواصفاتها، وقيمتها رقماً وكتابةً وتوقيع رئيس وأعضاء لجنة المشتريات.

2- فواتير المبيعات:

لتنظيم حركة البضائع بمخازن الجمعية كذلك حركة النقدية في الصندوق، لا بد من عمل فاتورة البيع بثلاث نسخ تعطى نسختان للمشتري لدفع قيمتها إلى

محاسب الصندوق وتعاد إحداها إلى البائع مؤشرة من قبل محاسب الصندوق باستلام قيمة البضائع المباعة، ثم يقوم البائع بإرفاقها بكشف المبيعات لكي ترسل للمحاسب بغرض تسجيلها وفق الأصول. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة عمل فواتير بيع للأعضاء وفواتير بيع لغير الأعضاء لكي تسهل عملية إدخالها في سجلات المبيعات الخاصة بالأعضاء و غير الأعضاء بهدف احتساب العائد، وفق النماذج المبينة أدناه:-

نموذج رقم (2/24):

الجمعية: فاتورة بيع للأعضاء رقم الفاتورة : فاتورة بيع لغير الأعضاء رقم العضوية :					
المبالغ	بيان نوع البضاعة	الكمية	سعر الوحدة	رقم الصنف	الملاحظات
				فقط لا غير	
توقيع أمين الصندوق					

نموذج رقم (2/25):

[illegible]

يعتبر كشف المبيعات من المستندات التجارية المهمة، الذي ينظم من واقع فواتير المبيعات اليومية بجميع أنواعها، بحيث يكون مجموع قيمة الفواتير مطابقاً للكشف، ويرفق به جميع فواتير المبيعات مع وصولات القبض، ثم ترسل إلى المحاسب لإجراء القيد اللازمة.

3- وصولات القبض والصرف:

ينظم هذين النوعين من الإيصالات من قبل أمين الصندوق بحيث يحتويان على كافة التفاصيل الضرورية لعمليات القبض والصرف النقدي.

علماً بأنه لا يجوز صرف أي مبلغ إلا بمستند يثبت صحة الصرف لكي يرفق مع إيصال الصرف. مثل فواتير المشتريات والنفقات بكافة أشكالها على أن تكون موقعة من المستفيد.

أما بالنسبة لوصولات القبض، فلا بد من أن تحتوي على توقيع أمين الصندوق كاعتراف بقبض المبلغ، وينظم وصل القبض لكافة عمليات القبض (مبيعات-إيرادات إعانات-رأسمال). ويعتبر وصل القبض والصرف من مستندات كشف الحركة النقدية اليومي.

نموذج (2/25):

الجمعية التعاونية الاستهلاكية	رقم:
.....	تاريخ:
السيد/ أمين الصندوق	
ادفعوا لأمر السيد/ :	المبلغ المذكور أدناه وقدره:
.....	
وذلك لقاء :	
.....	قيمة الفاتورة
.....	قيمة صرفيات
.....	قيمة أجور نقل
.....	رئيس مجلس الإدارة
.....	أمين الصندوق
المحاسب	

نموذج رقم (2/26)

الجمعية التعاونية الاستهلاكية	
رقم :
تاريخ :
أمر القبض	
قبض من /
المبلغ المذكور أدناه وقدره:
فقط:
وذلك لقاء:-	
لقاء
لقاء
لقاء
لقاء
أمين الصندوق	
الاسم:	
التوقيع:	

4- إيصالات المساهمة:

تستعمل إيصالات المساهمة من قبل اللجنة المؤقتة لتأسيس الجمعية قبل وبعد مباشرتها العمل، على أن تكون عدد هذه الإيصالات من أربعة نسخ الأولى تسلم للمساهم، والثانية ترفق مع طلب الانتساب لتعرض على مجلس الإدارة، والثالثة لأمين الصندوق لتنظيم وصل قبض بقيمة المساهمة في الجمعية، والرابعة تعطي للمساهم وفق النموذج أدناه:

نموذج رقم (2/27)

الجمعية التعاونية الاستهلاكية

رقم :

تاريخ :

إيصال مساهمة

قبض من السيد/ مبلغاً وقدره: فقط لا غير وذلك قيمة سهماً

الاسم: اسم الأب: اسم الأم:

عدد الأولاد: الإقامة: المهنة:

اسم توقيع القابض

الفصل الثالث

مصادر تمويل الجمعيات التعاونية وطرق إثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية

3-1 مصادر تمويل الجمعيات التعاونية:

لأجل أن تنشأ أي جمعية تعاونية لا بد لها من أن تمتلك تركيبة من الوسائل والموارد الاقتصادية، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون لها مصادر تمويلية، وهذه المصادر إما أن تكون ذاتية (داخلية) أو مقترضة (خارجية).

أولاً - التمويل الذاتي (الداخلي):

ينشأ هذا التمويل من الآتي:

1- رأس المال:

يتكون رأس مال الجمعيات التعاونية من حصص صغيرة تسمى بالأسهم، قيمة كل سهم لا تزيد عن خمسة دنانير، ولا تقل عن دينار واحد. وعدد الأسهم غير محدود. يحق لكل مواطن أن يصبح عضواً في جمعية تعاونية بشرط أن يكتتب على الأقل بسهم واحد من أسهم الجمعية. تدفع قيمة الأسهم المكتتبه بها بالكامل مع جواز تقسيط قيمتها وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للجمعية. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتجاوز مجموع الأسهم التي يساهم بها العضو في رأس مال الجمعية عن 20% من القيمة الإجمالية للأسهم التي أصدرتها الجمعية.

2- الاحتياطات:

وهي جزء من أرباح الجمعيات التعاونية التي تستقطع سنوياً. ويتم تخصيصها لأغراض معينة كالاحتياطي القانوني الذي يشكل 20% من الأرباح الصافية السنوية للجمعية.

يختلف الموقف القانوني من الاحتياطي القانوني في الجمعيات التعاونية عنه في المشاريع الرأسمالية، حيث في الأخيرة يعتبر جزء من حقوق الملكية يعود للمالكين عند التصفية. بينما في الجمعيات التعاونية لا يعتبر من حقوق الملكية عند التصفية، بل يعود للحركة التعاونية في حالة وجود اتحاد تعاوني مركزي في البلد، أو يعود للمجتمع في حالة عدم وجود الاتحاد. ولا يجوز التصرف في الاحتياطي القانوني إلا بالحدود المنصوص عليها في القانون.

حيث تنص القوانين التعاونية في بعض البلدان العربية على ما يلي:
لا يجوز بأي حال من الأحوال التصرف في الاحتياطي القانوني إلا في حالة تعرض الجمعية لخطر جسيم يهدد كيانها، وبعد موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية، وتصديق الجهة الإدارية المختصة، كما لا يجوز استثمار هذا الاحتياطي إلا بقرار من الجمعية العمومية وبالشروط الآتية:

- 1- أن يتم الاستثمار في حدود لا تزيد عن 70% من رصيد الاحتياطي.
- 2- أن يكون الغرض من الاستثمار هو ضمان مورد ثابت للجمعية، وأن يكون المشروع مضمون الكسب ولا يؤثر على نشاط الجمعية.

وأن يتم الاستثمار في أحد المشروعات الإنتاجية التي تتصل بمجالات عمل الجمعية وأوجه نشاطها فإذا كان الغرض من الاستثمار هو شراء عقار ثابت فيجب أن يكون العقار لازماً لاستعماله في الجمعية أو استغلاله لأحد أغراضها أو أوجه نشاطها الواردة بالقانون.

ولا يجوز بأي حال من الأحوال تقديم القروض للأعضاء من أموال
الاحتياطي القانوني.

يفهم من النص السابق أن الاحتياطي القانوني في الجمعيات التعاونية
يخصص في الأساس لتعزيز موقع المركز المالي أولاً، ولحمايتها من الخسائر
التي تهدد وجودها ثانياً.

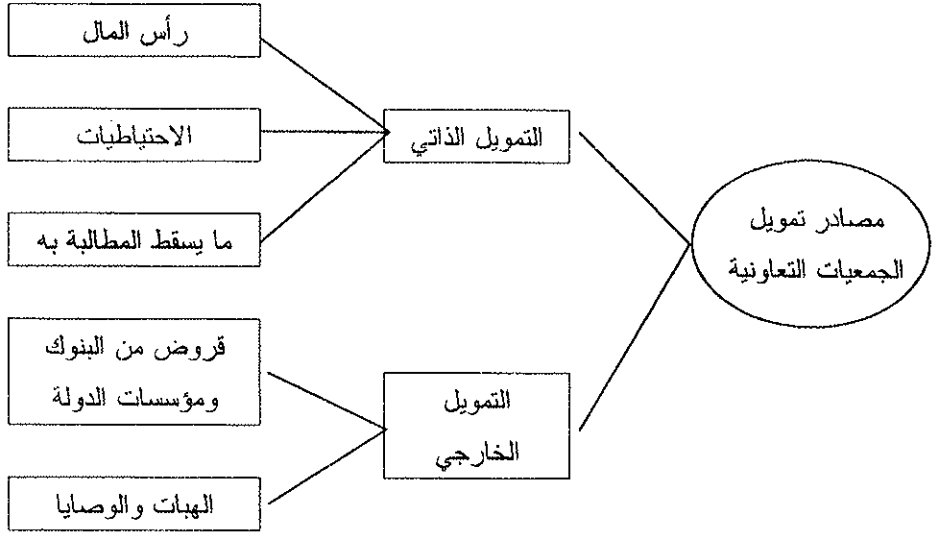
3- بعض الأموال التي تعتبر بحكم الاحتياطي القانوني وخاصة:

- أ- رسوم العضوية الغير قابلة للاسترداد.
- ب- ما يسقط المطالبة به كعائد المعاملات وقيمة الأسهم وفوائدها أن
وجدت.

ثانياً- التمويل الخارجي:

في كثير من الأحيان تكون الأموال الذاتية في الجمعيات التعاونية غير
كافية لتغطية احتياجاتها المالية، مما يدفع بالجمعية لتغطية النقص الحاصل في
أموالها الذاتية عن طريق الاقتراض من خارج الجمعية. وعادة تلجأ التعاونية في
مثل هذه الحالة إلى الدولة، أو إلى البنوك والمؤسسات الرسمية.
كما يعتبر في حكم المصدر الخارجي ما تقبله الجمعية من الهبات
والوصايا بحيث لا تتعارض مع أغراض الجمعية. وما تخصصه لها الدولة أو
الهيئات والمؤسسات العامة من دعم سواء كان نقدياً أو عينياً.

شكل رقم (2)



3-2 المعالجة المحاسبية لمصادر تمويل الجمعيات التعاونية:

أولاً- إثبات رأس مال الجمعية التعاونية في الدفاتر:

سبق وأن ذكرنا أن رأس مال الجمعية التعاونية غير مستقر طوال السنة المالية تبعاً لانضمام وانسحاب الأعضاء فيها ذلك نتيجة للتطبيقات العملية لمبدأ باب العضوية المفتوح الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول، الذي يقضى بحق أي مواطن أن يصبح عضواً في أي جمعية تعاونية متى شاء وفق الضوابط والشروط التي تحددها الأنظمة والقوانين التعاونية بكل بلد. يعنى ذلك بأن بعض المواطنين يصبحون أعضاء في جمعية عن طريق الاكتتاب بأسهمها، أما قبل تأسيسها (قبل اكتساب الشخصية الاعتبارية)، أو بعد التأسيس. وهذا ما يتطلب معالجة محاسبية للأعضاء الذين يكتتبون باسم الجمعية قبل التأسيس، والأعضاء الذين يكتتبون بعد التأسيس.

أ- القيود المحاسبية للاكتتاب والتسديد قبل تأسيس الجمعية:

لا تكتسب الجمعية التعاونية شخصيتها الاعتبارية ولا يحق لها ممارسة نشاطها إلا بعد شهر (إشهار) عقد تأسيسها ونظامها الداخلي، أو بعد الحصول على إذن التأسيس من الجهات الإدارية المختصة. لذلك فإن الاكتتاب وتسديد قيمة الأسهم من قبل الأعضاء قبيل تأسيس الجمعية التعاونية تثبت في الدفاتر وفق القيد التالي:

يجعل حساب البنك/الاكتتاب مدينياً وحساب الأعضاء المساهمين دائئاً بقيمة الأسهم المكتتب بها.

ب- القيود المحاسبية بعد التأسيس واكتساب الجمعية الشخصية الاعتبارية:

إذا وجد بعد التأسيس واكتساب الشخصية الاعتبارية أن بعض الأعضاء اكتتبوا برأس مال الجمعية التعاونية بأكثر من 20%، فلا بد والحالة هذه (بمقتضى القانون التعاوني) رد الزيادة إليهم وإثباتها في الدفاتر، ذلك بجعل حساب الأعضاء المساهمين مدينياً وحساب البنك/اكتتاب دائئاً بمبلغ الزيادة. أما المبلغ المتبقي بعد رد الزيادة- فهو عبارة عن رأس مال الجمعية القانوني الذي يثبت في الدفاتر بأن نجعل حساب الأعضاء المساهمين مدينياً وحساب رأس المال دائئاً. ثم تجرى بعد ذلك عملية تحويل المبلغ الخاص برأس المال من حساب الاكتتاب إلى حساب البنك الجاري، ذلك بأن نجعل حساب البنك الجاري مدينياً، وحساب البنك الاكتتاب دائئاً.

مثال تطبيقي (1):

لو افترضنا أنه في 2002/5/1 طلب مؤسسو جمعية تعاونية زراعية في بلدية ياجوز، الاكتتاب برأس مالها، وكانت قيمة السهم الواحد 5 دنانير تدفع

دفعة واحدة، وأنه في 2002/8/1 تم تأسيس الجمعية، وكان الاكتتاب بالصورة التالية:

عدد الأعضاء	التفاصيل	عدد الأسهم
300 عضوا	اكتتبوا بمعدل سهم واحد لكل منهم	300 سهم
200 عضوا	اكتتبوا بمعدل سهمين لكل منهم	400 سهم
50 عضوا	اكتتبوا بمعدل عشرة أسهم لكل منهم	500 سهم
عضو واحد	اكتتب بمعدل 700 سهم	700 سهم
551 عضواً	المجموع	1900 سهم

والمطلوب:

إثبات قيود الاكتتاب وتسديد قيمة الأسهم في يومية الجمعية. وبيان أثرها على الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام.

الحل:

التسجيل في دفتر يومية الجمعية:

$$1900 - 700 = 1200 \text{ سهما } \frac{4}{5} \text{ من عدد الأسهم التي يجوز الاكتتاب بها.}$$

$$1500 = \frac{5 \times 1200}{4} \text{ سهم العدد الإجمالي المطلوب الاكتتاب به.}$$

$$300 = \frac{20 \times 1500}{100} \text{ سهم يحق للعضو المكتتب بعدد 700 سهم وهي تعادل}$$

20% من مجموع الأسهم المطلوب الاكتتاب بها.

$$\text{إذ } 20\% = 100 \times \frac{300}{1500}$$

2002/5/1

من حـ/البنك-اكتتاب

9500

إلى حـ/الأعضاء المساهمين

9500

(قيمة ما دفعه الأعضاء عند الاكتتاب (5 × 1900 = 9500 دينار))

2000 من حـ/الأعضاء المساهمين 2002/8/1
 2000 إلى حـ/البنك الاكتتاب
 (أعاد الزيادة إلى العضو المكتتب بأكثر من 20% من رأس المال 400 سهم ×
 5 دينار = 2000 دينار)

7500 من حـ/الأعضاء المساهمين 2002/8/1
 7500 إلى حـ/رأس المال
 تأسيس الجمعية برأس مال قدره 7500 دينار عن 1500 سهم بواقع 5 دينار
 لكل سهم (5 × 1500)

7500 من حـ/البنك/الجاري 2002/8/1
 7500 إلى حـ/البنك-اكتتاب
 (تحويل رصيد حساب البنك اكتتاب بالكامل إلى حساب البنك جاري)

الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ:

منه	حـ/البنك/اكتتاب	له
الأعضاء المساهمين 9500	2000 الأعضاء المساهمين	
	7500 البنك/جاري	
9500	9500	

منه	حـ/الأعضاء المساهمين	له
2000 البنك/اكتتاب	9500 البنك/اكتتاب	
7500 رأس المال		
9500	9500	

منه	حـ/رأس المال	له
	7500	الأعضاء المساهمين
7500		رصيد
7500	7500	

منه	حـ/البنك/الجاري	له
7500	البنك/اكتتاب	
	7500	رصيد
7500	7500	

مما يتقدم يتضح أن قيمة الأسهم تم تسديدها دفعة واحدة، لكن يجوز في بعض الأحيان أن يتم دفع قيمة الأسهم على أقساط على أن لا تتجاوز عن خمس سنوات ولا تقل قيمة القسط عن دينار واحد. وإذا تم تسديد قيمة الأسهم المكونة لرأس مال الجمعية بالتقسيط فيتم الاكتتاب بموجب إحدى الطريقتين التاليتين: (1)

الطريقة الأولى:

بموجب هذه الطريقة يفتح حساب رأس المال بقيمة القسط المطلوب فقط وفق الخطوات التالية:

- 1- يجعل حساب البنك/الاكتتاب مدينياً بقيمة الأقساط المسددة وحساب الأعضاء المساهمين دائناً بنفس القيمة عند الاكتتاب.
- 2- يجعل حساب الأعضاء المساهمين مدينياً بمبلغ الأقساط المدفوعة عند الاكتتاب وحساب رأس المال دائناً بنفس القيمة في تاريخ التأسيس.

(1) الدكتور السفا، حمدي، المحاسبة الخاصة، مصدر سابق ص 45.

- 3- يجعل حساب البنك/الجاري مدينياً بمبلغ الأقساط المدفوعة عند الاكتتاب، وحساب البنك/الاكتتاب دائناً في تاريخ التأسيس.
- 4- عند المطالبة بالقسط الأول يجعل حساب القسط الأول مدينياً وحساب رأس المال دائناً بقيمة القسط الأول.
- 5- عند تسديد القسط الأول من قبل الأعضاء يجعل حساب البنك/الجاري مدينياً وحساب القسط الأول دائناً بقيمة القسط المطلوب.
- 6- يتكرر القيدان في الفقرتين (4) و (5) عند حلول ميعاد القسط الثاني أو القسط الثالث ... الخ.

مثال تطبيقي (2):

في 2002/4/1 طلب بعض المواطنين من سكنة مدينة (س) تأسيس جمعية تعاونية. وفي 2002/10/1 اكتتب جميع الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم 1300 عضواً، ودفعوا قيمة قسط الاكتتاب البالغ ديناراً واحداً من اصل قيمة السهم البالغ 5 دينارات، وقد تم الاكتتاب على النحو التالي:

عدد الأعضاء	التفاصيل	عدد الأسهم
800	عضواً اكتتبوا بمعدل سهم واحد لكل منهم	800 سهم
400	عضواً اكتتبوا بمعدل ثلاثة أسهم لكل منهم	1200 سهم
100	عضواً اكتتبوا بمعدل أربعة أسهم لكل منهم	400 سهم
1300 عضواً	المجموع	2400 سهم

وقد تم تكوين الجمعية في 2002/8/1، أما باقي الأقساط فقط طلبت ودفعت

كما يلي:

رقم القسط	قيّمته بالدينار	تاريخه
الأول	2	2002/9/1
الثاني	2	2002/10/1

المطلوب:

إثبات قيود الاكتتاب وتسديد رأس المال في يومية الجمعية وبيان أثرها على الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام.

الحل:

1- القيود اليومية:

2400 من حـ/البنك الاكتتاب 2002/1 /4

2400 إلى حـ/الأعضاء المساهمين

دفع قيمة قسط الاكتتاب البالغ ديناراً واحداً (2400 سهم \times 1 دينار = 2400 دينار)

2400 من حـ/الأعضاء المساهمين 2002/8/1

2400 إلى حـ/رأس المال

تأسيس الجمعية بموجب موافقة الجهة الإدارية بكتابتها رقم - بتاريخ --

2400 من حـ/البنك -جاري 2002/8/1

2400 إلى حـ/البنك -اكتتاب

(تحويل رصيد حساب البنك -الاكتتاب إلى الحساب الجاري بالبنك)

4800 من حـ/القسط الأول 2002/9/1

4800 إلى حـ/رأس المال

طلب القسط الأول بواقع 2 دينار للسهم الواحد

(2400 سهم \times 2 دينار = 4800 ديناراً)

2002/9/1 من حـ/البنك - الجاري 4800
إلى حـ/القسط الأول 48000
(تسديد قيمة القسط الأول)

2002/10/1 من حـ/القسط الثاني 4800
إلى حـ/رأس المال 4800
طلب القسط الثاني بواقع 2 دينار للسهم الواحد
(2400×2 دينار = 4800 ديناراً)

2002/10/1 من حـ/البنك - الجاري 4800
إلى حـ/القسط الثاني 4800
(تسديد قيمة القسط الثاني)

2- الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام:

له	حـ/البنك/اكتتاب	منه
حـ/البنك - جاري	2400	حـ/الأعضاء المساهمين 2400
	2400	2400

له	حـ/الأعضاء المساهمين	منه
حـ/البنك - اكتتاب	2400	حـ/رأس المال 2400
	2400	2400

منه	حـ/رأس المال	له
	2400	حـ/الأعضاء المساهمين
	4800	حـ/القسط الأول
	4800	حـ/القسط الثاني
رصيد	12000	
12000		

منه	حـ/البنك - جاري	له
2400	حـ/البنك/اكتتاب	
4800	حـ/القسط الأول	
4800	حـ/القسط الثاني	
رصيد	12000	
12000		

منه	حـ/القسط الأول	له
4800	حـ/رأس المال	حـ/البنك - جاري
4800		4800

منه	حـ/القسط الثاني	له
4800	حـ/رأس المال	حـ/البنك - جاري
4800		4800

من المثال السابق يتضح أن لهذه الطريقة بعض العيوب، أبرزها:

1- استخدام عدد من الحسابات التي لا مبرر لها والتي تثقل العمل المحاسبي وتعقده. خصوصاً عند دخول وانسحاب عدد من الأعضاء أثناء السنة.

2- أن هذه الطريقة لا تبين مقدار رأس المال الحقيقي.

3- لا تظهر هذه الطريقة مديونية الأعضاء بالأقساط الباقية.

الطريقة الثانية:

بموجب هذه الطريقة يتم فتح حساب رأس المال بالقيمة الاسمية وفق الخطوات التالية:

- 1- يجعل حساب البنك-اكتتاب مديناً وحساب الأعضاء المساهمين دائناً بقيمة قسط الاكتتاب الإجمالي وبتاريخ الاكتتاب.
- 2- يجعل حساب الأعضاء المساهمين مديناً وحساب رأس المال دائناً بكامل قيمة الأسهم المكتتب بها وفي تاريخ التأسيس.
- 3- يجعل حساب البنك-جاري مديناً وحساب البنك-اكتتاب دائناً بنفس القيمة المذكورة في القيد رقم (1) عند تحويل الرصيد من حساب البنك-اكتتاب إلى حساب البنك-جاري.
- 4- يجعل حساب القسط الأول مديناً وحساب الأعضاء المساهمين دائناً بقيمة القسط عند المطالبة.
- 5- يجعل حساب البنك-الجاري مديناً وحساب القسط الأول دائناً عند تسديد قيمة القسط الأول المذكور في الفقرة (4).
- 6- يتبع نفس القيود المذكورة في الفقرتين (4،5) عند وجود أقساط أخرى.

وعند استخدامنا لمعطيات المثال السابق بموجب الطريقة الثانية نحصل

على القيود التالية:

2400	من حـ/البنك-اكتتاب	2002/4/1
2400	إلى حـ/الأعضاء المساهمين	
(تسديد قيمة قسط الاكتتاب بواقع دينار واحد لكل سهم (2400×1دينار))		
12000	من حـ/الأعضاء المساهمين	2002/8/1
12000	إلى حـ/رأس المال	
(تأسيس الجمعية بموجب موافقة الجهة الإدارية المختصة المرقمة-والمؤرخة- (2400سهم×5دينار للسهم الواحد = 12000دينار))		
2400	من حـ/البنك-الجاري	2002/8/1
2400	إلى حـ/البنك-اكتتاب	
(تحويل رصيد حساب البنك/اكتتاب لحساب رصيد البنك-جاري)		
4800	من حـ/القسط الأول	2002/9/1
4800	إلى حـ/الأعضاء المساهمين	
(طلب القسط الأول من الأعضاء بقيمة 2 دينار للسهم الواحد (2×2400))		
4800	من حـ/البنك-جاري	2002/9/1
4800	إلى حـ/القسط الأول	
(تسديد القسط الأول)		
4800	من حـ/القسط الثاني	2002/10/1
4800	إلى حـ/الأعضاء المساهمين	
(طلب تسديد القسط الثاني)		

2002/10/1

من حـ/البنك-جاري

4800

إلى حـ/القسط الثاني

4800

(تسديد القسط الثاني)

له	حـ/البنك-اكتتاب	منه
حـ/البنك-اكتتاب	2400	حـ/الأعضاء المساهمين 2400
	<u>2400</u>	<u>2400</u>

له	حـ/الأعضاء المساهمين	منه
حـ/البنك-اكتتاب	2400	حـ/رأس المال 12000
حـ/القسط الأول	4800	
حـ/القسط الثاني	4800	
	<u>2400</u>	<u>2400</u>

له	حـ/رأس المال	منه
حـ/الأعضاء المساهمين	12000	رصيد 12000
	<u>12000</u>	<u>12000</u>

منه	حـ/البنك/جاري	له
2400	حـ/البنك-اكتتاب	
4800	حـ/القسط الأول	
4800	حـ/القسط الثاني	رصيد 12000
<u>12000</u>		<u>12000</u>

منه	حـ/القسط الأول	له
4800	حـ/الأعضاء المساهمين	4800 حـ/البنك-جاري
<u>4800</u>		<u>4800</u>

منه	حـ/القسط الثاني	له
4800	حـ/الأعضاء المساهمين	4800 حـ/البنك-جاري
<u>4800</u>		<u>4800</u>

جـ- قيود الاكتتاب والتسديد في حالة دفع الأقساط مقدماً:

عالجنا في الفقرات السابقة القيود المحاسبية الخاصة لتحصيل قيمة الأقساط المستحقة لأسهم الجمعية المترتبة بذمة الأعضاء، في مواعيد استحقاقها. إلا أنه يحدث أن يقوم أحد الأعضاء أو البعض منهم بتسديد ما بذمتهم من أقساط قبل تاريخ الاستحقاق. في مثل هذه الحالة تثبت بيومية الجمعية القيود التالية:

1- يجعل حساب البنك/الاكتتاب مدينياً، وحساب الأعضاء المساهمين دائناً بقيمة الأقساط المدفوعة.

2- يجعل حساب الأعضاء المساهمين مدينياً، وحساب المدفوعات مقدمة دائناً بقيمة الأقساط المدفوعة.

3- في تاريخ استحقاق الأقساط المدفوعة مقدماً، يجعل حساب المدفوعات مقدماً مدينياً وحساب القسط دائناً بقيمة المدفوع مقدماً.

مثال تطبيقي:

تقدم عدد من المواطنين بمدينة عمان بطلب للاشتراك في إحدى الجمعيات التعاونية بعد أن اكتبوا بأسهم الجمعية وفق ما هو مدون أدناه:

عدد الأسهم	التفاصيل	عدد الأعضاء
1000 سهم	عضواً اكتبوا بمعدل سهم واحد لكل منهم	1000
800 سهم	عضواً اكتبوا بمعدل سهمين لكل منهم	400
150 سهم	عضواً اكتبوا بمعدل عشرة أسهم لكل منهم	15
1950 سهم	المجموع	1415 عضواً

وقد طلبت الجمعية بناءً على قرار مجلس إدارتها من الأعضاء المذكورين تسديد قيمة الأسهم على دفعات وفق ما هو مذكور أدناه:

رقم القسط	قيمه بالدينار	تاريخه
قسط الاكتتاب	2	2002/5/1
قسط الأول	3	2002/8/1
قسط الثاني	3	2002/12/1

في تاريخ الاكتتاب، دفع جميع الأعضاء قسط الاكتتاب باستثناء الأعضاء المذكورين أدناه سددوا قيمة الأسهم بالكامل:

عدد الأسهم	التفاصيل	عدد الأعضاء
200 سهماً	عضواً اكتبوا بمعدل سهم واحد لكل منهم	200
40 سهماً	عضواً اكتبوا بمعدل سهمين لكل منهم	20
240 سهماً	المجموع	220 عضواً

علماً بأن:

- 1- الجمعية تأسست بتاريخ 20/6/2002.
- 2- سددت جميع الأقساط الباقية في مواعيدها.

المطلوب:

- 1- إجراء قيود الاكتتاب وتسديد قيمة الأسهم في يومية الجمعية.
- 2- بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام.

الحل:

ملاحظات على الحل:

- 1- عند إثبات قسط الاكتتاب بتاريخ (2002/5/1) يطرح من إجمالي الأسهم البالغة 1950 سهماً - عدد الأسهم المدفوعة مقدماً: 1950 - 240 = 1710 سهماً.
- 2- يتم استخراج قيمة الأسهم المكتتب بها باستثناء قيمة الأسهم المدفوعة مقدماً:
 $2 \times 1710 = 3420$ دينار قيمة أقساط الاكتتاب باستثناء أقساط اكتتاب الأعضاء الذين سددوا ما بذمتهم من مستحقات مقدماً.
- 3- استخراج قيمة الأقساط المدفوعة مقدماً $10 \times 240 = 2400$ دينار
- 4- استخراج قيمة ما تم تسديده من قبل الأعضاء بتاريخ الاكتتاب وذلك بجمع قيمة أقساط الاكتتاب (باستثناء أقساط الاكتتاب المدفوعة مقدماً) مع الأقساط المدفوعة.
 $2400 + 3420 = 5820$ ديناراً إجمالي ما سدد بتاريخ الاكتتاب.

قبيود اليومية:

2002/5/1	من حـ/البنك-الاكتتاب	5820
	إلى حـ/الأعضاء المساهمين	5820
	(قيمة ما سدده الأعضاء عند الاكتتاب)	
2002/6/20	من حـ/الأعضاء المساهمين	19500
	إلى حـ/رأس المال	19500
	(تأسيس الجمعية بـ 1950 سهماً بواقع 10 دينارات للسهم الواحد)	
2002/6/20	من حـ/البنك-جاري	5820
	إلى حـ/البنك-اكتتاب	5820
	(تحويل المبلغ المسدد في 5/1 إلى الحساب الجاري)	
2002/6/20	من حـ/الأعضاء المساهمين	1920
	إلى حـ/أقساط مدفوعة مقدماً	1920
	(تحويل المدفوع مقدماً (10-2 قسط الاكتتاب = 8 دينارات قيمة القسط الأول والثاني) لـ 240 سهماً مدفوعة مقدماً 8× دينارات قيمة القسط الأول والثاني المسددة مقدماً = 1920 ديناراً))	
2002/8/1	من حـ/القسط الأول	5850
	إلى حـ/الأعضاء المساهمين	5850
	(طلب تسديد القسط الأول بكامل قيمة القسط دون النظر لما تم تسديده مقدماً)	
	1950 سهماً 3× دينارات قيمة القسط الأول = 5850 دينار إجمالي القسط الأول للسهم الواحد)	

2002/8/1

من المذكورين

حـ/البنك-جاري

5130

حـ/أقساط مدفوعة مقدماً

720

إلى حـ/القسط الأول

5850

(تسديد القسط الأول $3 \times 240 = 720$ ديناراً، تسوية احتساب ما دفع مقدماً وبقيمة القسط الأول

$5850 - 720 = 5130$ ديناراً ما ستلم فعلاً عند الاستحقاق من قيمة القسط المذكور)

2002/12/1

من حـ/القسط الثاني

9750

إلى حـ/الأعضاء المساهمين

9750

(المطالبة بتسديد القسط الثاني (1950 سهماً 5×390 ديناراً قيمة القسط الثاني

للسهم الواحد = 9750 ديناراً))

2002/12/1

من المذكورين

حـ/البنك-جاري

8550

حـ/المدفوعات مقدماً

1200

إلى حـ/القسط الثاني

9750

تسديد قيمة القسط الثاني (240 سهماً مدفوعة مقدماً 5×48 ديناراً قيمة السهم الواحد = 1200 ديناراً)

$9750 - 1200 = 8550$ ديناراً ما تم تسديده فعلاً بتاريخ الاستحقاق

الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام:

له	حـ/البنك/اكتتاب	منه
حـ/البنك-جاري	5820	حـ/الأعضاء المساهمين 5820
	8520	8520

منه	حـ/الأعضاء المساهمين	له
19500	حـ/رأس المال	5820 حـ/البنك - جاري
1920	حـ/أقساط مدفوعة مقدماً	5850 حـ/القسط الأولي
		9750 حـ/القسط الثاني
21420		21420

منه	حـ/رأس المال	له
		19500 حـ/الأعضاء المساهمين
19500 رصيد		
19500		19500

منه	حـ/البنك/جاري	له
5820	حـ/البنك/اكتتاب	
5130	حـ/القسط الأول	
8550	حـ/القسط الثاني	
		19500 رصيد
19500		19500

منه	حـ/أقساط مدفوعة مقدماً	له
720	حـ/القسط الأول	1920 حـ/الأعضاء المساهمين
1200	حـ/القسط الثاني	
1920		1920

منه	حـ/القسط الأول	له
5850	حـ/الأعضاء المساهمين	5850 حـ/المذكورين
5850		5850

منه	حـ/القسط الثاني	له
9750	حـ/الأعضاء المساهمين	9750 حـ/مذكورين
9750		9750

د- قيود الاكتتاب والتسديد في حالة التأخر عن تسديد الأقساط المستحقة:

في حالة تأخر أحد الأعضاء أو البعض منهم تسديد ما بذمتهم من قيمة أقساط الأسهم المستحقة يمنح مهلة للتسديد، وبعد انتهاء المهلة المحددة بموجب قرار مجلس إدارة الجمعية يصدر قرار آخر من الجمعية العمومية بفصل العضو من الجمعية. حيث تزول صفة العضوية في الحالات التالية:

1- إذا انسحب العضو من الجمعية ويكون ذلك بطلب استقالة يقدمه

لمجلس الإدارة قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل.

2- إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة السابقة.

3- إذا فصل العضو من الجمعية، ويصدر قرار الفصل من الجمعية العمومية في الحالات الآتية:

أ- إذا أتى عملاً من طبيعته أن يلحق بالجمعية ضرراً جسيماً.

ب- إذا لم يسدد ما عليه من ديون للجمعية في المهلة التي تحددها له الجمعية من تاريخ الاستحقاق.

ويحق للعضو عند زوال العضوية لأي سبب، بما فيها التأخير عن تسديد الأقساط التي بذمته أن يسترد قيمة ما ساهم به وبالقيمة الحقيقية للأسهم التي دفعها بعد خصم ديون الجمعية.

تجدر الإشارة إلى أنه إذا ساوى القانون بين العضو المنسحب والعضو المفصول، يؤدي إلى عدم اكتراث الأعضاء في تسديد ما بذمتهم أو الإتيان بأعمال تلحق الأضرار المادية أو الأدبية الجسيمة بالجمعية. ولذلك من الأجدر، الفصل بين الحالتين بحرمان العضو المفصول من الجمعية من قيمة ما دفعه من الأسهم كرادع للذين تنطبق عليهم أحكام القانون.

وتأسيساً على ما تقدم ترد قيمة الأقساط للعضو المفصول بعد ستة أشهر التالية لعمل الحساب الختامي السنوي وفق الشروط التالية:

- 1- لا يجوز للجمعية أن ترد للعضو مبلغاً يزيد عن القيمة التي دفعها عند تسديد قيمة أقساط الأسهم التي اكتتب بها.
- 2- لا يجوز أن تصرف له أية فائدة عن الأسهم في حالة توزيع فوائد على الأسهم.

- 3- أن لا يؤدي دفع قيمة أقساط الأسهم التي اكتتب بها العضو إلى تخفيض قيمة رأس مال الجمعية إلى أقل قيمة وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية.

- 4- تدفع قيمة الأقساط المكتتب بها بعد خصم كل ما على العضو من ديون للجمعية.

- 5- يبقى العضو المفصول مسؤولاً قبل الجمعية والغير لمدة سنتين من تاريخ فصله من الجمعية عن الالتزامات التي ترتبت على أعمالها حتى تاريخ زوال صفة العضوية، وفي حدود قيمة الأسهم التي اكتتب بها.

وتعالج حالة فصل العضو من الجمعية محاسبياً وفق القيود التالية:

أ- يجعل حساب رأس المال مدينياً وحساب الأعضاء المساهمين دائناً بقيمة الأسهم التي اكتب بها العضو عند صدور قرار الفصل.

ب- يجعل حساب رأس المال مدينياً وحساب الصندوق دائناً بقيمة الأسهم المكتتب بها، في حالة رد قيمة الأسهم، المكتتب بها، وعند عدم وجود خسائر في الحساب الختامي للجمعية في سنة فصل العضو.

أما في حالة وجود خسائر فيتم احتساب حصة العضو المفصول بمقدار الخسائر التي نصيبه من جراء ذلك، ومن ثم يجعل حساب الأعضاء المساهمين مدينياً وحساب الصندوق بقيمة ما يرد فعلاً دائناً، وكذلك حساب الأرباح والخسائر بمقدار ما يلحقه من خسائر.

مثال تطبيقي:

كان رأس مال جمعية تعاونية في 31/12/2002 قد بلغ 100000 دينار، وقد أظهر الحساب الختامي لهذه الجمعية في نفس التاريخ خسائر صافية مقدارها 5000 ديناراً، في الأسهم المكتتب بها والبالغة (20) سهماً قيمة السهم الواحد (10) ديناراً وكان قد دفع منها قيمة قسط الاكتتاب فقط والبالغ ديناراً واحداً عن كل سهم، فتكون قيود اليومية لهذه الجمعية كما يلي:

$$20 \times 1 = 20 \text{ ديناراً قيمة ما دفعه العضو المفصول عند الاكتتاب:}$$

$$10000 = 10 \div 100000 \text{ سهماً مجموع ما اكتب برأس مال الجمعية.}$$

$$0.5 = \frac{5000}{10000} \text{ ديناراً ما يتحمله كل سهم من اسهم الجمعية عن الخسائر}$$

20 من حـ/رأس المال 2002/6/1
إلى حـ/الأعضاء المساهمين 20
(فصل العضو --- والمكتتب بعشرين سهماً دفع منها قسط الاكتتاب فقط والبالغ ديناراً واحداً
عن كل سهم)

20 إلى حـ/الأعضاء المساهمين 2002/12/31
إلى مذكورين
10 حـ/الصندوق
10 حـ/الأرباح والخسائر
(تسديد قيمة الأسهم المكتتب بها العضو المفصول بعد خصم الخسائر التي يتحملها عن أعمال
الجمعية (20 سهم×0.5 دينار خسارة السهم الواحد))

هـ- قيود الاكتتاب والتسديد للأعضاء الجدد أثناء مباشرة الجمعية أعمالها:
بعد مباشرة الجمعية أعمالها كثيراً ما ينضم أعضاء جدد إليها، فالعضو
المنضم إلى الجمعية بعد مباشرة أعمالها يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها
العضو قبل التأسيس، كما يتحمل نفس واجبات الأعضاء المؤسسين.
فالعضو الجديد الذي يرغب في الانتساب لجمعية تعاونية، عليه أن يقدم
طلباً ويدفع قيمة السهم أو الأسهم التي يكتتب بها، وفي حالة مطابقة شروط
الجمعية يكتسب الصفة القانونية لعضوية الجمعية التعاونية.
وقد يقوم العضو الجديد بدفع قيمة الأسهم دفعة واحدة أو على دفعات وفقاً
لما يحدده النظام الداخلي للجمعية أو ما يقرره مجلس إدارتها.
فإذا تم دفع قيمة الأسهم دفعة واحدة وعند الاكتتاب، يجعل حساب
البنك/الجاري مديناً، وحساب رأس المال دائناً بقيمة الأسهم المسددة.

مثال تطبيقي:

انضم أحد المواطنين إلى جمعية تعاونية قائمة في مدينة بغداد بعد أن دفع قيمة عشرة أسهم بواقع خمسة دنانير للسهم الواحد، سددتها دفعة واحدة عند الانضمام للجمعية، ففي هذه الحالة يُسجل في دفتر يومية الجمعية القيد التالي:

50 من حـ/البنك/الجاري

50 إلى حـ/رأس المال

(الاكتتاب بعشرة أسهم بواقع 5 دنانير للسهم الواحد وقد تم تسديد قيمتها بموجب إيصال القبض المرقم --- والمؤرخ / /)

أما إذا تم دفع قيمة الأسهم المكتتب بها على دفعات وعلى النحو التالي:

رقم القسط	قيمه بالدينار	تاريخه
الاكتتاب	1	2002/5/1
الأول	2	2002/11/1
الثاني	2	2002/5/1

تسجل في دفتر يومية الجمعية القيود التالية:

50 من حـ/الأعضاء المساهمين 2002/5/1

50 إلى حـ/رأس المال

(الاكتتاب بعشرة أسهم من قبل العضو)

10 من حـ/البنك الجاري 2002/5/1

10 إلى حـ/الأعضاء المساهمين

(تسديد قسط الاكتتاب لعشر أسهم بواقع ديناراً واحداً لكل سهم)

2002/11/1	من حـ/ القسط الأول	20
	إلى حـ/ الأعضاء المساهمين	20
	(طلب القسط الأول الذي بذمة العضو)	
2002/11/1	من حـ/ البنك الجاري	20
	إلى حـ/ القسط الأول	20
	(تسديد القسط الأول الذي بذمة العضو)	
2003/5/1	من حـ/ القسط الثاني	20
	إلى حـ/ الأعضاء المساهمين	20
	(طلب القسط الثاني بذمة العضو)	
2003/5/1	من حـ/ البنك الجاري	20
	إلى حـ/ القسط الثاني	20
	(تسديد القسط الثاني من قبل العضو)	

و- القيود المحاسبية في حالة انسحاب الأعضاء من الجمعية:

قد ينسحب أحد أو بعض أعضاء الجمعية بعد اكتسابها الشخصية الاعتبارية ومزاولة نشاطها، ومن الناحية المحاسبية طبقاً لأحكام القوانين الخاصة بعمل الجمعيات التعاونية لا تختلف من حيث المضمون القانوني والمحاسبي عن زوال صفة العضو بسبب الفصل من الجمعية، حيث تنطبق نفس المعالجة المحاسبية التي سبق وإن تم شرحها عند مناقشتنا لقيود الاكتتاب والتسديد للعضو المفصول من الجمعية لذلك لا نرى ضرورة إعادة شرحها ثانية.

ز- المعالجة المحاسبية للقيود الخاصة بتنازل العضو عن أسهمه:

أجاز المشرع التعاوني في بعض البلدان العربية أن يتنازل العضو عن أسهمه لأي شخص، على أن تتوفر في الشخص المتنازل له شروط العضوية إذا كان من غير الأعضاء، على أن لا يعتبر التنازل نافذاً إلا بعد أخطار مجلس إدارة الجمعية والحصول على موافقتها بذلك، ويبقى العضو المتنازل عن أسهمه مسئولاً أمام الجمعية والغير لمدة سنتين من تاريخ زوال عضويته عن جميع الالتزامات الناجمة عن أعمال الجمعية وبحدود قيمة الأسهم التي اكتسب بها العضو.

وإجازات بعض القوانين التعاونية عملية التنازل عن اسهم الجمعية للغير. علماً إن عملية التنازل عن اسهم الجمعية من قبل الأعضاء، لا يترتب عليه أي مساساً برأس مال الجمعية. بل كل ما يترتب هو زيادة اسهم عضو قديم أو دخول عضو جديد. ويتم إثبات هذه الواقعة بدفتر يومية الجمعية بعد إثباتها بدفتر الأسهم بموجب القيود التالية:

×× من حـ/ أسهم متنازل عنها

×× إلى حـ/ الأعضاء المساهمين (الأسهم المتنازل عنها)

(استلام الأسهم المتنازل عنها)

×× من حـ/ الأعضاء المساهمين (اسهم متنازل عنها)

×× إلى حـ/ الأسهم المتنازل عنها

(إصدار اسهم للأعضاء المتنازل لهم)

ك- المعالجة المحاسبية في حالة وفاة أحد الأعضاء:

عند وفاة أحد أعضاء الجمعية التعاونية، تزول عنه صفة العضوية قانوناً ويمكن معالجة هذه الحالة بأن يحل محل العضو المتوفى أحد الورثة الذي تنطبق

عليه شروط العضوية، هنا لا يحدث أي تعديل على رأس مال الجمعية، أما في حالة عدم وجود ورثة للعضو المتوفى فيحق لمجلس إدارة الجمعية إلغاء أسهم المتوفى وتحويل مبلغها إلى الاحتياطي القانوني بموجب القيود التالية:

xx من حـ/ رأس المال

xx إلى حـ/ أسهم ملغاة

(تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم الملغاة للعضو المتوفى ---)

xx من حـ/ أسهم ملغاة

xx إلى حـ/ الاحتياطي القانون

(إقفال قيمة الأسهم الملغاة بحساب الاحتياطي القانوني)

ثانياً- القيود المحاسبية المتعلقة بمصاريف التأسيس ورسوم العضوية والاشتراكات الدورية والهبات وما في حكمها:

1- مصاريف التأسيس:

مصاريف التأسيس تعتبر عبء على الدخل التي يجب خصمها منه، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، على اعتبار أن هذه المصاريف أنفقت في فترة التأسيس من أجل تحقيق خدمات ومنافع اقتصادية مجمعة تستفيد منها فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يتطلب تخصيص تكلفة تلك الخدمات على الفترات المستفيدة منها، لذلك يتم تخصيصها على سنوات بعد مباشرة الجمعية أعمالها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، أو وفق ما تقررر الجمعية العمومية.

مثال تطبيقي:

بفرض أن الجمعية العمومية لجمعية تعاونية قررت دفع مبلغ 500 دينار إلى الأعضاء المؤسسين من مصاريف التأسيس التي دفعوها، ففي هذه الحالة تسجل القيود التالية:

500 من حـ/مصاريف التأسيس

500 إلى حـ/البنك

(دفع مصاريف التأسيس إلى الأعضاء المؤسسين بموجب شيك رقم ---)

بما أن مصاريف التأسيس كما ذكرنا سابقاً تطفئ على عدد من السنوات لذلك يحمل حساب الأرباح والخسائر بما يخصه من قسط الإطفاء كما هو الحال عند اندثار أي أصل من الأصول طويلة الأجل، ولو فرضنا أن مصاريف التأسيس بمثلنا السابق تقرر إطفاءها على أربعة سنوات فيكون القيد في نهاية كل سنة من السنوات الأربع بالشكل التالي:

125 من حـ/الأرباح والخسائر (ملخص الإيرادات والمصروفات)

125 إلى حـ/مصاريف التأسيس

(تحميل حساب الأرباح والخسائر بقسط إطفاء مصاريف التأسيس)

2- رسوم العضوية:

يجوز لبعض الجمعيات التعاونية واستناداً لما هو وارد في النظام الداخلي أن تفرض على أعضائها لمرة واحدة مبلغاً من المال كرسوم عضوية أو ما يسمى برسم الانتساب. يدفع عند انتساب العضو للجمعية ويكون غير قابل للاسترجاع عند انسحاب العضو، أو زوال صفة العضوية عنه.

ورسوم العضوية تعتبر من مصادر التمويل في الجمعيات التعاونية التي تقفل في حساب الاحتياطي القانوني، لذلك تعالج محاسبياً وفق القيود التالية:

أ- عند استلام رسم العضوية يجعل حساب الصندوق مديناً وحساب رسم العضوية دائناً.

ب- ثم يقلل حساب رسوم العضوية بحساب الاحتياطي القانوني يجعله مديناً، وحساب الاحتياطي القانوني دائناً.

مثال تطبيقي:

بفرض أن جمعية تعاونية بلغ عدد أعضائها عند التأسيس 1500 عضواً وقد حدد رسم عضوية على كل عضو ينضم للجمعية بمقدار ديناراً واحداً، فتسجل في يومية الجمعية القيود التالية:

1500	من حـ/ الصندوق
1500	إلى حـ/ رسوم العضوية
(قبض رسوم العضوية $(1 \times 1500) = 1500$ ديناراً بموجب إيصال القبض المرقم من --- إلى ---)	

1500	من حـ/ رسوم العضوية
1500	إلى حـ/ الاحتياطي القانوني
(تحويل رسوم العضوية لحساب الاحتياطي القانوني)	

3- رسوم الاشتراكات:

قد تفرض بعض أنواع الجمعيات التعاونية رسوم اشتراكات سنوية على أعضائها بالإضافة إلى قيمة الأسهم ورسوم العضوية، وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للجمعية. ويعتبر رسم الاشتراك من الإيرادات المتنوعة الذي يقلل في نهاية السنة بملخص الإيرادات والمصروفات (أو حساب الأرباح والخسائر) وذلك بجعل حساب الصندوق مديناً عند الاستلام وحساب رسم الاشتراكات دائناً.

في نهاية السنة المالية يجعل حساب رسوم الاشتراكات مدينًا، وحساب ملخص الإيرادات والمصروفات دائنًا.

مثال تطبيقي:

بفرض أن إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية فرضت على أعضائها رسم اشتراك سنوي قدره 0.250 دينار. وقد بلغ عدد أعضائها في نهاية سنة 2002 (1000) عضو فتسجل في يومية الجمعية القيود التالية:

250 من حـ/الصندوق

250 إلى حـ/رسوم الاشتراكات

(قبض الاشتراكات السنوية بموجب إيصالات القبض المرقمة من -إلى بواقع 0.250 دينار للسهم الواحد ($0.250 \times 1000 = 250$ دينار))

250 من حـ/رسوم الاشتراكات 2002/12/31

250 إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات

(تحميل الاشتراكات السنوية لحساب ملخص الإيرادات والمصروفات)

4- الهبات وما في حكمها:

عند مناقشة مصادر التمويل الخارجي بينا أن الهبات والوصايا وما في حكمها تعتبر من مصادر التمويل الخارجي للجمعيات التعاونية ومن الهبات التي تقدم للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في بعض البلدان العربية معونة من وزارة الاقتصاد أو الاتحاد التعاوني.

لذلك تسجل قيمة المعونة بدفتر يومية الجمعية بالقيد التالي:

×× من حـ/البنك

×× إلى حـ/المعونات والمساعدات

وتظهر قيمة المعونة أو المساعدة وما في حكمها في نهاية السنة بقائمة المركز المالي في جانب الخصوم تحت بند الخصوم الثابتة. أخيراً أن جميع الهبات والمساعدات والوصايا تعالج معالجة المعونة. علماً بأن المساعدات المقدمة للجمعيات والمحددة بشرط لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدامها بأغراض غير الأغراض المخصصة من أجلها، إلا بعد موافقة الجهة التي منحتها.

الفصل الرابع

الأعمال المشتركة للجمعيات التعاونية وقيودها المحاسبية

من البديهي أن تمارس كل جمعية تعاونية الأعمال التي أنشأت من أجلها، وفق القوانين والأنظمة الصادرة لكل نوع منها. إلا أن هناك بعض الأعمال التي تشترك فيها جميع الجمعيات التعاونية وبغض النظر عن طبيعة عملها. وتكاد تنحصر هذه الأعمال في الجمعيات التعاونية العاملة في البلدان العربية بما يلي:

أ- الإقراض والاقتراض.

ب- الإيداع والادخار.

نصت جميع القوانين التعاونية العربية على أن تمارس الجمعية التعاونية أعمالها المختلفة ومن ضمنها:

1- تنظيم عمليات الإقراض والاقتراض وتنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية التي تدخل في نطاق عمل الجمعية.

2- تنظيم عمليات الإيداع والادخار واستثمار حصيلة هذه العمليات لصالح الأعضاء.

ولذلك سوف نعالج في هذا الفصل هذه العمليات، ومن ثم نقوم بمعالجة الأعمال الخاصة لكل نوع من أنواع الجمعيات التعاونية وبشكل مفصل في الفصول القادمة.

1-4 عمليات الإقراض والاقتراض:

تقوم الجمعيات التعاونية حسب ما تجيزه قوانينها بمنح قروض إلى أعضائها، على أن يكون القرض مخصصاً بالكامل لأعمال منتجة داخله في أغراض الجمعية، وفي منطقة عملها، على أن يراعى في منحها حاجة المقترض

إليها، ومقدرته على الوفاء بها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، قد تحصل الجمعية على قروض من البنوك المتخصصة بقصد تكوين موارد مالية جنباً إلى جنب مع المصادر الأخرى، حسب الضرورة. وعادةً تكون القروض التي تمنحها الجمعيات التعاونية إلى أعضائها من حيث أجلها:

- 1- قروض قصيرة الأجل والتي لا تزيد مدتها عن السنة.
- 2- قروض متوسطة الأجل والتي يمتد أجلها من سنة إلى ثلاث سنوات.
- 3- قروض طويلة الأجل والتي لا يقل أجل استحقاقها عن ثلاث سنوات ولا يزيد عن عشرة سنوات.

تقسم حسابات هذه القروض حسب مصادر تكوينها (من أموال الجمعية، أو من الأموال المستقرضة). إلى الحسابات التالية:

1- القروض الممنوحة من أموال الجمعية:

- أ- حساب قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل.
- ب- حساب قروض أموال الجمعية متوسطة الأجل.
- ج- حساب قروض أموال الجمعية طويلة الأجل.

2- القروض الممنوحة من الأموال المقرضة:

- أ- حساب قروض أموال الغير قصيرة الأجل.
- ب- حساب قروض أموال الغير متوسطة الأجل.
- ج- حساب قروض أموال الغير طويلة الأجل.

2-4 القيود المحاسبية لعمليات الإقراض:

أ- عند منح القرض: عندما تمنح الجمعية القرض للعضو يسجل المحاسب القيد التالي:

×× من حـ/ القرض (حسب مصادر تكوينه ومدته)

×× إلى حـ/ الصندوق أو البنك

ب- **تحصيل القرض:** عند حلول ميعاد استحقاق القرض وتحصيله من

العضو يثبت القيد التالي:

×× من حـ/ الصندوق

×× إلى حـ/ القرض (حسب مصادر تكوينه ومدته)

مثال (1):

قامت جمعية تعاونية بمنح قرض لمدة ثلاثة أشهر من أموالها والمودعة

في الحساب الجاري بالبنك، وفق الصورة التالية:

المبلغ	اسم العضو	رقم العضوية
3000	راسم يونس	19
2000	نور الدين	21
2500	طارق على	30

المطلوب / إثبات العملية السابقة في دفتر يومية الجمعية.

قيد اليومية:

7500 من حـ/ قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل

3000 حـ/ العضو راسم يونس رقم العضوية 19

2000 حـ/ العضو نور الدين رقم العضوية 21

2500 حـ/ العضو طارق على رقم العضوية 30

7500 إلى حـ/ البنك

(منح قروض ولمدة ثلاثة أشهر للأعضاء المشار إليهم)

مثال (2):

منحت جمعية تعاونية زراعية قرضاً نقدياً من أموالها الخاصة إلى الأعضاء المذكورين أدناه وفق الشروط المبينة إزاءهم:

المبلغ	اسم العضو	رقم العضوية	مدة القرض
4000	محمود الهادي	17	10 أشهر
3000	أحمد بلقاسم	13	17 شهراً
10000	لطفي محمد	300	40 شهراً

المطلوب / إثبات العملية السابقة في دفتر اليومية الخاص بالجمعية.

الحل:

1- قيد القومية:

من ذكورين:

4000	حـ/ قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل
	العضو/ محمود الهادي رقم العضوية 17
3000	حـ/ قروض أموال الجمعية متوسط الأجل
	العضو/ أحمد بلقاسم رقم العضوية 13
10000	حـ/ قروض أموال الجمعية طويلة الأجل
	العضو لطفي محمد رقم العضوية 300

17000 إلى حـ/ الصندوق

(منح قروض من أموال الجمعية للمذكورين أعلاه وفق الشروط المشار إليها)

مثال (3):

قامت جمعية تعاونية سكنية بمنح قروض لأعضائها من أصل القرض المتحصلة عليه من البنك العقاري والبالغ 100000 دينار ولمدة خمسة سنوات وفق الآتي:

المبلغ	اسم العضو	رقم العضوية
30000	عبد الباسط مانة	26
25000	محمد بشير	31
15000	طارق صالح	40

المطلوب: إثبات العملية السابقة في دفتر يومية الجمعية.

الحل:

70000	من حـ/ قروض أموال الغير طويلة الأجل
30000	حـ/ عبد الباسط مانة رقم العضوية 26
25000	حـ/ محمد بشير رقم العضوية 31
15000	حـ/ طارق صالح رقم العضوية 40
70000	إلى حـ/ البنك

(منح قروض للمذكورين أعلاه ولمدة خمس سنوات من أصل قرض البنك العقاري)

3-4 عمليات الإيداع والادخار:

يجوز للجمعية إنشاء صندوق ادخار يجري استثمار حصيلته لصالح الأعضاء وفقاً للقواعد الآتية:

- 1- يكون رأس مال الصندوق من النسبة التي يحددها النظام الداخلي للجمعية من قيمة معاملات الجمعية أو من المحاصيل التي يتم تسويقها

تعاونياً لصالح الأعضاء بحيث لا تزيد هذه النسبة على 3% من قيمة تلك المعاملات أو المحاصيل مضافاً إليها النسبة التي يحددها مجلس الإدارة كمصاريف للخدمات.

2- يقبل بهذا الصندوق الودائع المقدمة من الأعضاء وغير الأعضاء، وللجمعية استخدام الودائع أو توظيفها لأجل لا يتعدى الشهر، فإذا كان التوظيف، لأجل يزيد على الشهر وجب على الجمعية مراعاة الشروط الآتية:

أ- أن يتم التوظيف في حدود 50% من قيمتها.

ب- لا يجوز تجاوز موعد الوديعة.

3- يجب أن تكون حسابات صندوق الادخار مستقلة عن حسابات الجمعية وان تكون له دفاتر وسجلات وإيصالات مستقلة.

4- تشرف على الصندوق لجنة يعين أعضاءها بقرار من مجلس إدارة الجمعية، يكون من بين أعضائها مدير الجمعية وتضم أميناً للصندوق، ويكون توقيع المدير أو أمين الصندوق ضرورياً عند أية عملية من حصيلة الصندوق.

من النص السابق نستنتج التالي:

- تخصص الجمعية نسبة من معاملاتها لتكوين راس مال الصندوق، بالإضافة إلى نسبة تحدد من قبل مجلس إدارة الجمعية لتغطية مصاريف الخدمات.

- لا يجوز للجمعية استثمار الوديعة لفترة تتجاوز مدة استحقاقها.

- يتم استثمار نصف الوديعة.

- تفتح الجمعية سجلات مستقلة لصندوق الادخار تتكون من:

1- حسابات الودائع:

- أ- حساب ودائع الأعضاء.
 ب- حساب ودائع غير الأعضاء.
 ج- حساب فوائد الإيداع.
 2- حسابات عمليات الادخار:
 أ- حساب ادخار الأعضاء.
 ب- حساب ادخار لغير الأعضاء.
 3- حسابات رأس المال والمصاريف والإيرادات:
 أ- حساب رأس مال الصندوق.
 ب- حساب مصاريف الصندوق.
 ج- حساب إيرادات الصندوق.

4-4 القيود المحاسبية لصندوق الادخار:

يقيد محاسب الجمعية في سجلات الصندوق المخصص للادخار القيود

التالية:

أ- عند قبول الودائع:

من حـ/ الصندوق	xx
إلى مذكورين	
حـ/ ودائع الأعضاء	xx
حـ/ ودائع غير الأعضاء	xx

ب- عند استرجاع الوديعة:

من المذكورين	
حـ/ ودائع الأعضاء	xx
حـ/ ودائع غير الأعضاء	xx
إلى حـ/ الصندوق	xx

ج- قيد رأس مال الصندوق:

xx من حـ/ الصندوق
xx إلى حـ/ رأس المال

د- قيد إيرادات الصندوق:

xx من حـ/ الصندوق
xx إلى حـ/ عائد معاملات الصندوق

في نهاية السنة المالية تقفل إيرادات ومصروفات الصندوق المختلفة في حساب يسمى بحساب معاملات الصندوق يحمل الطرف المدين منه بكافة المصاريف، والدائن بكافة الإيرادات. ثم يقفل نتيجة هذا الحساب من دخل أو خسارة بحساب ملخص إيرادات ومصروفات الجمعية.

مثال (1):

بتاريخ 2002/1/20، كونت جمعية تعاونية صندوق ادخار أودعت فيه مبلغ 2000 من إيرادات معاملاتها، كرأس مال الصندوق.
في 2002/1/21، أودع العضو أحمد مبلغ 2000 دينار في صندوق ادخار الجمعية كما أودع المواطن سعيد من غير أعضاء الجمعية مبلغ 3000 دينار، لمدة ثلاثة أشهر وبفائدة 2% سنوياً.
في 2002/1/30 استثمرت الجمعية 90% من رأس مال الصندوق و 100% من الودائع في استثمارات شركة استثمار لمدة شهرين من تاريخه بفائدة 6% سنوياً.
في 2002/3/31 سددت شركة الاستثمار قيمة استثمارات صندوق الادخار مضافاً إليه الفوائد.
في 2002/4/20 سحب العضو أحمد والمواطن سعيد ودائعهم من الصندوق فسلمت الجمعية ودائع المذكورين مع الفوائد.

المطلوب:

- 1- إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية صندوق الادخار.
- 2- استخراج نتيجة الصندوق من دخل أو خسارة.
- 3- بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات المختصة في 2002/12/31.
- 4- بيان أثرها على الحسابات الختامية للجمعية في 12/31.

الحل:

1- الإثبات بدفتر اليومية:

2002/1/20

2000	من حـ/ الصندوق
2000	إلى حـ/ رأس المال

(إيداع مبلغ 2000 دينار في الصندوق المدعوم من معاملات الجمعية)

2002/1/21

5000	من حـ/ الصندوق
	إلى المذكورين
2000	حـ/ ودائع الأعضاء
3000	حـ/ ودائع غير الأعضاء

(إيداع مبلغ 2000 دينار من قبل العضو أحمد، 3000 دينار من قبل المواطن سعيد ولمدة ثلاثة أشهر وبفائدة 2% سنوياً)

2002/1/30

6800	من حـ/ استثمار قصير الأجل
6800	إلى حـ/ الصندوق

(استثمار 90% من رأس مال الصندوق $(\frac{90}{100} \times 2000) = 1800$) + ودائع الصندوق البالغة 5000 دينار في شركة الاستثمار لمدة شهرين بفائدة 6% سنوياً)

31/3/2002	من حـ/ الصندوق	6868
	إلى مذكورين	
	حـ/ استثمارات قصيرة الأجل	6800
	حـ/ إيرادات مالية	68
	(إثبات تسديد شركة استثمار الأموال الاستثمارات وإيراداتها)	
	$\left(\frac{2X6X6800}{1200} + 6800 \right)$	
2002/4/20	من المذكورين	
	حـ/ ودائع الأعضاء	2000
	حـ/ ودائع غير الأعضاء	3000
	حـ/ مصاريف مالية	25
	10 حـ/ العضو أحمد	
	15 حـ/ المواطن سعيد	
	إلى حـ/ الصندوق	5025
	(دفع قيمة الودائع وفوائدها)	
2002/12/31	من حـ/ إيرادات مالية	68
	إلى حـ/ معاملات صندوق الادخار	68
	(تحميل إيرادات الصندوق لحساب معاملات صندوق الادخار)	
2002/12/31	من حـ/ معاملات صندوق الادخار	25
	إلى حـ/ مصاريف مالية	25
	(تحميل مصاريف الصندوق لحساب معاملات صندوق الادخار)	

43 من حـ/ معاملات صندوق الادخار 2002/12/31

43 إلى حـ/ ملخص الإيرادات والمصروفات

(قفل حساب معاملات صندوق الادخار في ملخص إيرادات ومصروفات الجمعية)

43 من حـ/ صندوق الجمعية 2002/12/31

43 إلى حـ/ صندوق الادخار

(تحويل عائد معاملات صندوق الادخار إلى صندوق الجمعية)

2- الترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وبيان نتيجة حساب صندوق الادخار:.

منه	حـ/ الصندوق	له
2000	إلى حـ/ رأس المال	6800 من حـ/ استثمارات قصيرة الأجل
5000	إلى حـ/ مذكورين	5025 من حـ/ مذكورين
6868	إلى حـ/ مذكورين	43 من حـ/ صندوق الجمعية
		2000 رصيد في 12/31
<u>13868</u>		<u>13868</u>

منه	حـ/ ودائع الأعضاء	له
2000	إلى حـ/ الصندوق	2000 من حـ/ الصندوق
<u>2000</u>		<u>2000</u>

منه	حـ/ ودائع غير الأعضاء	له
3000	إلى حـ/ الصندوق	3000 من حـ/ الصندوق
<u>3000</u>		<u>3000</u>

منه	حـ/استثمارات قصيرة الأجل	له
6800	إلى حـ/الصندوق	6800 من حـ/الصندوق
6800		6800

منه	حـ/الإيرادات المالية	له
68	إلى حـ/معاملات صندوق الادخار	68 من حـ/الصندوق
68		68

منه	حـ/مصاريف مالية	له
25	إلى حـ/الصندوق	25 من حـ/معاملات صندوق الادخار
25		25

أو:

منه	حـ/معاملات صندوق الادخار	له
25	إلى حـ/مصاريف مالية	68 من حـ/إيرادات مالية
43	إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات	
68		68

الفصل الخامس

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية الزراعية وحساباتها الختامية

أولاً - المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية الزراعية :

تطرقنا في الفصل الأول عن أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية، من الناحية النظرية. في هذا الفصل، سوف نتناول معالجة هذه العمليات محاسبياً وفق الفقرات التالية:

5-1 تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة للزراعة

والاستغلال الزراعي :

تهدف بعض القوانين التعاونية تشجيع أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية ودعمها عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الضرورية واللازمة لأعمال هذا النوع من الجمعيات بواسطة تقديم القروض النقدية أو العينة من قبل البنوك المختصة.

تقسم القروض المقدمة للتعاونيات الزراعية إلى عدة أنواع حسب أسس التصنيف المشار إليها أدناه:

أ- من حيث آجالها:

- 1- قروض قصيرة الأجل: لا تزيد مدتها عن السنة.
- 2- قروض متوسطة الأجل: القروض التي يمتد أجلها من السنة إلى ثلاثة سنوات.

3- قروض طويلة الأجل: التي لا يقل أجل استحقاقها عن ثلاث سنوات ولا يزيد عن عشرة سنوات.

ب- من حيث أغراضها:

تقسم القروض الممنوحة من البنك الزراعي للجمعيات التعاونية الزراعية من حيث أغراضها إلى:

1- قروض قصيرة الأجل: تمنح لتمويل العمليات الزراعية خلال الموسم الزراعي بقصد تأمين المصروفات الدورية المتعلقة بالحراثة والحصاد والري وشراء البذور والأسمدة والأدوية الزراعية والبيطرية، ولشواء اللوازم الزراعية الصغيرة والقليلة الأثمان.

2- القروض المتوسطة الأجل: تمنح هذه القروض للجمعيات التعاونية الزراعية لتتمكن من الحصول على المكائن والمعدات الزراعية مثل الجرارات، ووسائل النقل وأدوات الري ومعدات حظائر الدواجن، وإنشاء الصوبات الزراعية.

3- قروض طويلة الأجل: تمنح هذه القروض لتمويل العمليات المتعلقة باستصلاح الأراضي الزراعية وإقامة المزارع الجديدة وتحسين المزارع القائمة أو من أجل بناء حظائر الحيوانات والدواجن.

ج- من حيث أنواعها:

يقدم البنك الزراعي قروضه حسب أنواعها بالشكل التالي:

1- قروض نقدية: وهي التي تقدم على شكل نقود.

2- قروض عينية: تكون على شكل مواد وبذور وأدوات زراعية مختلفة.

وفي حالات معينة تقوم الجمعيات الزراعية بمنح قروض لأعضائها من أموالها الخاصة، خصوصاً عندما يتوفر لديها المال الفائض عن حاجتها، لذلك يجب أن يخصص محاسب الجمعية حسابات خاصة مستقلة في الدفاتر المحاسبية لكل نوع من أنواع القروض الممنوحة حسب مصادرها، بالصورة التالية:

1- القروض الممنوحة من أموال الجمعية وتشمل:

- أ- قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل.
- ب- قروض أموال الجمعية متوسطة الأجل.
- ج- قروض أموال الجمعية طويلة الأجل.

2- القروض الممنوحة من الأموال المقترضة وتشمل:

- أ- قروض أموال الغير قصيرة الأجل.
- ب- قروض أموال الغير متوسطة الأجل.
- ج- قروض أموال الغير طويلة الأجل.

وتسجل القروض في دفاتر الجمعية وفق القيود التالية:

عند الحصول عليها:

أولاً: القروض النقدية:

أ- القروض النقدية قصيرة الأجل:

×× من حـ/الصندوق أو البنك

×× إلى حـ/قروض قصيرة الأجل

ب- القروض نقدية متوسطة الأجل:

×× من حـ/البنك أو الصندوق

×× إلى حـ/قروض متوسطة الأجل

ج- القروض نقدية طويلة الأجل:

×× من حـ/البنك أو الصندوق
×× إلى حـ/قروض طويلة الأجل

ثانياً: قروض عينية قصيرة الأجل:

أ- قروض عينية قصيرة الأجل:

من مذكورين
×× حـ/سماد
×× حـ/علف
×× حـ/بذور
×× إلى حـ/قروض قصيرة الأجل

ب- قروض عينية متوسطة الأجل:

من مذكورين
×× حـ/الجرارات
×× حـ/السيارات
×× إلى حـ/قروض متوسطة الأجل

ج- قروض عينية طويلة الأجل:

×× من حـ/المباني
×× إلى حـ/قروض طويلة الأجل

- عند منح القرض للأعضاء:

أولاً: عند توزيع القروض النقدية:

أ- قروض قصيرة الأجل من أموال الجمعية نقداً:

من حـ/قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل	xx
حـ/العضو - رقم العضوية	xx
حـ/العضو - رقم العضوية	xx
إلى مذكورين	
حـ/البنك أو الصندوق	xx
حـ/إيرادات مالية	xx

ب- قروض متوسطة الأجل من أموال الجمعية نقداً:

من حـ/قروض أموال الجمعية متوسطة الأجل	xx
حـ/العضو - رقم العضوية	xx
حـ/العضو - رقم العضوية	xx
إلى مذكورين	
حـ/البنك أو الصندوق	xx
حـ/إيرادات مالية	xx

ج- قروض طويلة الأجل من أموال الجمعية نقداً:

من حـ/قروض أموال الجمعية طويلة الأجل	xx
حـ/العضو - رقم العضوية	xx
حـ/العضو - رقم العضوية	xx
إلى مذكورين	
حـ/البنك أو الصندوق	xx
حـ/إيرادات مالية	xx

أما في حالة توزيع القروض للأعضاء من القروض المتحصل عليها
فنجعل الجانب المدين حـ/قروض أموال الغير قصيرة أو متوسطة أو طويلة
الأجل، والجانب الدائن كل من حـ/الصندوق أو البنك، و حـ/الإيرادات المالية.

ثانياً: عند توزيع القروض العينية

أ- قروض العينية قصيرة الأجل:

- ×× من حـ/قروض أموال الغير قصيرة الأجل
- إلى حـ/البذور أو السماد أو العلف
- ×× حـ/العضو—رقم العضوية--
- ×× حـ/العضو—رقم العضوية--
- ×× حـ/العضو—رقم العضوية--

ب- قروض العينية متوسطة الأجل:

- ×× من حـ/قروض أموال الغير متوسطة الأجل
- إلى حـ/الجرارات أو السيارات
- ×× حـ/العضو—رقم العضوية--
- ×× حـ/العضو—رقم العضوية--

الملاحظ أن فوائد القروض النقدية الممنوحة من قبل الجمعية للأعضاء
تحسم من القروض عند دفعها للأعضاء مباشرة، أما القروض العينية فتؤخذ
الفائدة بتاريخ استحقاق القروض.

مثال:

قدمت جمعية تعاونية زراعية طلباً إلى البنك الزراعي في منطقة عملها للحصول على قرض عيني ممتثل في أعلاف دواجن. وقد وافق البنك على طلب الجمعية، وبلغ قيمة القرض 15000 دينار عن 1500 طن، على أن يسدد بعد ثلاثة أشهر. وحينما استلمت الجمعية القرض من البنك قامت بتوزيعه على أعضائها على أن يسدد بعد ثلاثة أشهر وبفائدة سنوية قدرها 2%.

المطلوب:

إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بهذه العملية بدفاتر الجمعية.

الحل:

1- عند الحصول على القرض:

15000 من حـ/ علف الدواجن
15000 إلى حـ/ قروض البنك الزراعي قصيرة الأجل
(الحصول على قرض عيني من البنك الزراعي بلغت قيمته 15000 ديناراً عن 1500 طن، سعر الطن الواحد 10 دينار ولمدة ثلاثة أشهر)

2- عند توزيع العلف على الأعضاء:

15000 من حـ/ قروض أموال الغير قصيرة الأجل
15000 إلى حـ/ علف الدواجن
(توزيع قرض البنك الزراعي (علف دواجن) على الأعضاء ولمدة ثلاثة أشهر بفائدة سنوية 2%)

3- عند تحصيل القرض المسدد من قبل الأعضاء:

15075 من حـ/الصندوق

إلى مذكورين

15000 حـ/قروض أموال الغير قصيرة الأجل

75 حـ/إيرادات مالية

(تحصيل قيمة القرض العيني (علف دواجن) من الأعضاء بتاريخ الاستحقاق
وبفائدة 2%)

4- عند تسديد القرض إلى المصرف الزراعي:

15000 من حـ/قروض البنك الزراعي قصيرة الأجل

15000 إلى حـ/الصندوق

(تسديد قيمة القرض العيني (علف دواجن) إلى البنك الزراعي)

5-2 توفير الآلات الزراعية الحديثة وتنظيم انتفاع الأعضاء بها:

من مهام الجمعيات التعاونية الزراعية، توفير الآلات الزراعية المختلفة
للمزارعين الأعضاء، عن طريق شرائها من مؤسسات الدولة. وقد تقوم
الجمعيات التعاونية الزراعية بتقديمها للأعضاء على شكل قروض عينية أو
الاحتفاظ بها كأحدى ممتلكاتها، لتستخدم لصالح الأعضاء لقاء مكافأة خدمات
تحصل عليها.

مثال (1):

اشترت جمعية تعاونية زراعية من البنك الزراعي بعض الآلات الزراعية
بلغت كلفتها 30000 دينار، دفعت نصف قيمتها بشيك، والباقي يسدد بعد ثلاث
سنوات بأقساط متساوية.

المطلوب: إثبات العملية السابقة في دفاتر الجمعية.

الحل:

1- عند الشراء:

30000 من حـ/ الآلات الزراعية

إلى مذكورين

15000 حـ/ البنك

15000 حـ/ قروض البنك الزراعي متوسطة الأجل

(الحصول على آلات زراعية من البنك الزراعي، دفع النصف بموجب شيك رقم --)

--- والباقي اعتبر قرضا بموجب سند القرض رقم ----)

2- عند تسديد القسط الأول من القرض:

5000 من حـ/ قروض البنك الزراعي متوسطة الأجل

5000 إلى حـ/ البنك

(تسديد القسط الأول من قرض البنك الزراعي الممنوح بموجب سند قرض رقم --)

3- عند تسديد القسط الثاني من القرض:

5000 من حـ/ قروض البنك الزراعي متوسطة الأجل

5000 إلى حـ/ البنك

(تسديد القسط الثاني من قرض البنك الزراعي الممنوح بموجب سند قرض رقم --)

4- عند تسديد القسط الثالث من القرض:

5000 من حـ/ قروض البنك الزراعي متوسطة الأجل

5000 إلى حـ/ البنك

(تسديد القسط الثالث من قرض البنك الزراعي الممنوح بموجب سند قرض رقم --)

مثال (2):

على فرض أن الآلات التي اشترتها الجمعية في المثال السابق قامت الجمعية ببيعها إلى الأعضاء بسعر التكلفة مضافاً إليها عمولة قدرها 1% على أن يقوموا بسداد المبلغ على ثلاثة أقساط متساوية.

المطلوب: إثبات توزيع الآلات على الأعضاء.

الحل:

1- عند توزيع الآلات على الأعضاء:

من مذكورين	
حـ/قروض أموال الجمعية متوسطة الأجل	15000
حـ/قروض أموال الغير متوسطة الأجل	15000
إلى حـ/الآلات الزراعية	30000
(توزيع الآلات الزراعية على الأعضاء لمدة ثلاث سنوات وبفائدة 1% سنوياً)	

2- عند تسديد القسط الأول:

من حـ/الصندوق	10300
إلى مذكورين	
حـ/قروض أموال الجمعية متوسطة الأجل	5000
حـ/قروض أموال الغير متوسطة الأجل	5000
حـ/إيرادات مالية	300
(تسديد القسط الأول من القروض الممنوحة للأعضاء مع فائدة السنة الأولى)	

3- عند تسديد القسط الثاني:

10200 من حـ/الصندوق

إلى مذكورين

5000 حـ/قروض أموال الجمعية متوسطة الأجل

5000 حـ/قروض أموال الغير متوسطة الأجل

200 حـ/إيرادات مالية

(تسديد القسط الثاني من القروض الممنوحة للأعضاء مع فائدة السنة الثانية)

4- عند تسديد القسط الثالث:

10100 من حـ/الصندوق

إلى مذكورين

5000 حـ/قروض أموال الجمعية متوسطة الأجل

5000 حـ/قروض أموال الغير متوسطة الأجل

100 حـ/إيرادات مالية

(تسديد القسط الثالث من القروض الممنوحة للأعضاء مع فائدة السنة الثالثة)

5-3. تنظيم الحصول على المواد الزراعية من أموال الجمعية وإعادة بيعها للأعضاء

نقداً:

لا يقتصر نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية على توفير المواد الزراعية الضرورية للإنتاج الزراعي كقروض يقدمها البنك الزراعي لهذه الجمعيات. فقد تعمل على توفير هذه المواد بالشراء من أموالها الخاصة لتقوم ببيعها على الأعضاء نقداً أو تقدمها على شكل قروض لقاء عمولة تحتسب على أساس تكلفة هذه المواد تناسب طبيعة العمل التعاوني.

مثال (1):

اشترت إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية من مصنع الأعلاف 1500 طن علف حيوانات بسعر الطن الواحد 10 دينار، وقد قامت بدفع قيمتها نقداً بعد أن دفعت مصاريف نقل وتحميل بلغت 500 ديناراً ثم باعت الجمعية العلف إلى أعضائها بعد أن احتسبت عمولة 1% من سعر التكلفة.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية الجمعية.

الحل:

15500	من حـ/الأعلاف
15500	إلى حـ/الصندوق
(شراء 1500 طن من الأعلاف بسعر 10 دينار للطن الواحد وقد أنفقت 500 دينار أجره نقل وتحميل)	

15655	من حـ/الصندوق
	إلى مذكورين
15500	حـ/الأعلاف
155	حـ/إيرادات مالية
(إثبات بيع الأعلاف نقداً مع عمولة 1% من سعر التكلفة)	

أما في حالة بيع الجمعية الأعلاف أو أي مادة زراعية للأعضاء على شكل قرض، ففي هذه الحالة تحتسب الجمعية بالإضافة إلى العمولة فائدة عسـن القرض تحتسب من تكلفة الطن الواحد.

مثال (2):

باعت جمعية تعاونية سماداً على الحساب، لمدة 6 أشهر وقد بلغت تكلفة الطن الواحد 100 دينار، علماً بأن المقدار المباع من السماد على شكل قروض للأعضاء، بلغ 1000 طن، وقد احتسبت الجمعية عمولة 1% وفائدة 2% سنوياً على قيمة القرض.

المطلوب:

إثبات القيود المحاسبية في دفتر يومية الجمعية.

الحل:

102010 من حـ/قروض الجمعية قصيرة الأجل

إلى مذكورين

حـ/السماد 100000

حـ/إيرادات مالية 2010

منح قرض عيني قصير الأجل لأعضاء الجمعية مع فائدة 2% وعمولة خدمات 1% لمدة ستة أشهر، العمولة ($100000 \times 1\% = 1000$) + الفائدة (1000) $+ 100000 \times 2\% \times \frac{6}{12} = 1010$ = 2010 دينار.

عند التسديد:

102010 من حـ/الصندوق

إلى حـ/قروض الجمعية قصيرة الأجل 102010

(تحصيل قيمة القرض مع فوائده وعمولة الخدمات نقداً)

4-5 تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية لصالح الأعضاء أو لصالح الجمعية:

إحدى الوظائف التي تقوم بها الجمعيات التعاونية الزراعية، في أغلب أنحاء العالم تقريباً هي التسويق التعاوني لمنتجات الأعضاء وغير الأعضاء الزراعية لصالحهم أو لصالح الجمعية. ويقصد بالتسويق التعاوني، الأنشطة التي تمارسها الجمعية من أجل انتقال المنتجات الزراعية والحيوانية من الفلاحين إلى المستهلكين.

ولتداول المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك تتطلب جملة من المصاريف، يطلق عليها مصاريف التسويق أو التداول، وتعتمد الجمعيات التعاونية الزراعية إلى تقليلها للحد الأدنى عن طريق استخدام أساليب ووسائل عديدة وبمساعدة الدولة.

أ- تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية لصالح الأعضاء:

تكون الجمعيات التعاونية كوسيط بين الأعضاء والسوق حيث يتم جمع المحاصيل النباتية والحيوانية من قبل الجمعية من أجل إعادة بيعها بأسعار قد لا يستطيع العضو من تحقيقها لو قام بالعمل بنفسه، وتحصل الجمعية لقاء هذا النشاط على عمولة خدمات من الأعضاء التي سوقت محاصيلهم وتحملهم بكافة مصاريف التسويق، وإذا كانت هناك قروض ممنوحة للأعضاء يتم حسمها من ثمن المنتجات المباعة. ولتحقيق هذا الغرض، تفتح الجمعية في دفاترها الحسابات التالية:

أ- حساب التسويق.

ب- حساب مصاريف التسويق.

ج- عمولة خدمات التسويق.

أ- عند دفع مصاريف التسويق:

من حـ/التسويق xx
إلى حـ/الصندوق xx

ب- عند بيع محاصيل الأعضاء:

من حـ/الصندوق xx
إلى حـ/التسويق xx

ج- عند احتساب عمولة خدمات التسويق:

من حـ/التسويق xx
إلى حـ/عمولة التسويق xx

مثال:

في 2002/10/1، منحت جمعية زراعية قرضاً نقدياً قدره 7000 ديناراً من أموال القرض الذي سبق وأن اقترضته من البنك الزراعي الذي كانت قيمته 10000 دينار. واتفقت الجمعية مع الأعضاء الذين اقترضوا على أن يقوموا بتسديده في 2002/12/31. وقد تم توزيع القرض بالصورة التالية:

المبلغ	اسم العضو	رقم العضوية
2000 دينار	مسعود	15
3500 دينار	سالم	25
1500 دينار	مصطفى	36
7000 دينار	المجموع	

وقد احتسبت الجمعية فائدة على القرض قدرها 12% على أن يستخدم القرض في تأمين احتياجات الأعضاء للموسم الزراعي.

وفي الموسم الزراعي جمعت الجمعية محاصيل هؤلاء الأعضاء بغرض تسويقه لقاء عمولة خدمات بلغت 2% من ثمن البيع. وكانت كما يلي:

الكمية بالطن	اسم العضو
100	مسعود
150	سالم
200	مصطفى
450	المجموع

وباعت الجمعية الطن الواحد بمبلغ 200 دينار، علماً بأنها أنفقت مصاريف نقل وتحميل بمبلغ 700 دينار.

المطلوب:

- 1- إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية الجمعية.
- 2- بيان حصيلة كل عضو من التسويق.
- 3- بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات المختصة.
- 4- بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية للجمعية في 2002/2/31.

الحل:

7000	من حـ/قروض أموال غير القصيرة الأجل 2002/10/1
	2000 حـ/مسعود
	3500 حـ/سالم
	1500 حـ/مصطفى
	إلى مذكورين
6790	حـ/الصندوق
210	حـ/إيرادات مالية

(منح قروض إلى بعض الأعضاء بفائدة سنوية قدرها 12% ولمدة 3 أشهر)

من حـ/التسويق	700
إلى حـ/الصندوق	700
(دفع مصاريف التسويق)	
من حـ/الصندوق	90000
إلى حـ/التسويق	90000
(بيع محاصيل الأعضاء (450 طن × 200 ديناراً))	
من حـ/التسويق	1800
إلى حـ/عمولة خدمات التسويق	1800
(احتساب عمولة خدمات التسويق (2% × 90000))	
من حـ/التسويق	87500
إلى مذكورين	
حـ/قروض أموال غير القصيرة الأجل	7000
2000 حـ/مسعود	
3500 حـ/سالم	
1500 حـ/مصطفى	
حـ/الصندوق	80500
(توزيع الرصيد على الأعضاء بنسبة المحصول)	

توزيع المتبقي من إيرادات التسويق على الأعضاء:

البيان	مسعود 100 طن	سالم 150 طن	مصطفى 200 طن	الرصيد 450 طن
رصيد التسويق	19444.444	29166.666	38888.888	87500
القروض	2000	3500	1500	7000
المستحق	17444.444	25666.666	37388.888	80500

منه	حـ/قروض أموال غير القصيرة الأجل	له
7000	إلى مذكورين	7000 من حـ/التسويق
7000		7000

منه	حـ/إيرادات مالية	له
210	رصيد (ملخص الإيرادات والمصروفات)	210 من حـ/قروض أموال غير قصيرة الأجل
210		210

منه	حـ/التسويق	له
700	إلى حـ/الصندوق	90000 من حـ/الصندوق
1800	إلى حـ/عمولة خدمات	
87500	إلى حـ/مذكورين	
90000		90000

قيود تحميل الإيرادات المالية وعمولة الخدمات إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات في 12/31:

من مذكورين	
حـ/إيرادات مالية	210
حـ/عمولة خدمات التسويق	1800
إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات	2010

منه	حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات	له
2010	210	من حـ/إيرادات مالية
رصيد	1800	حـ/عمولة خدمات التسويق
2010	2010	

ب- تسويق المحصولات والمنتجات الزراعية لصالح الجمعية:

قد تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية في بعض الأحيان بشراء المحاصيل الزراعية من الأعضاء لتعيد بيعها لصالحها بسعر أعلى من سعر الشراء لتحقيق إيرادات من هذه العملية يحمل لحساب ملخص الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة. على أن تقوم بحسم قيمة القروض التي تمنحها للأعضاء من ثمن شراء المنتجات الزراعية.

مثال:

في 2002/3/1 منحت جمعية زراعية قرضاً نقدياً قدره 1000 دينار لأحد أعضائها لسد احتياجاته من الموسم الزراعي وبفائدة 4% على أن يسدد القروض في نهاية شهر مايو 2002.

في 2002/5/30 اشترت الجمعية محاصيل العضو السابق بمبلغ 3000 ديناراً.

في 2002/6/1 باعت الجمعية المحاصيل السابقة بمبلغ 3500 دينار، وقد أنفقت مصاريف تسويق بلغت 200 دينار.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية الجمعية.

الحل:

3/1	من حـ/قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل	1000
	إلى مذكورين	
	حـ/الصندوق	990
	حـ/إيرادات مالية	10
	(منح قرض نقدي لمدة ثلاثة أشهر وبفائدة 4%)	
5/30	من حـ/التسويق	3000
	إلى مذكورين	
	حـ/قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل	1000
	حـ/الصندوق	2000
	(شراء محاصيل أحد الأعضاء ودفع قيمتها نقداً بعد حسم قيمة قرض سابق)	
6/1	من حـ/الصندوق	3500
	إلى حـ/التسويق	3500
	(بيع المحاصيل واستلام المبلغ)	
6/1	من حـ/التسويق	200
	إلى حـ/الصندوق	200
	(دفع مصاريف التسويق نقداً)	

له	حـ/قروض أموال الجمعية قصيرة الأجل	منه
	1000 من حـ/التسويق	1000 إلى حـ/الصندوق
	1000	1000

منه	حـ/التسويق	له
3000	إلى مذكورين	3500 من حـ/الصندوق
200	إلى حـ/الصندوق	
300	رصيد (ملخص الإيرادات والمصروفات)	
3500		3500

300 من حـ/التسويق
إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات 300
(تحميل رصيد حساب التسويق لحساب ملخص الإيرادات والمصروفات)

5-5 القيام بعمليات الادخار لأعضائها:

يعتبر هذا النشاط من الأنشطة التي تمارسها الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الأخرى. سبق أن عالجتنا هذا النشاط عند مناقشتنا الأعمال المشتركة للجمعيات التعاونية في الفصل الرابع.

5-6 إدارة واستغلال الأراضي التي يعهد بها إليها من الأشخاص الاعتباريين والأفراد، وإنشاء المزارع النموذجية لتربية الحيوانات والدواجن وتوزيع السلالات النقية، والمساهمة في أداء الخدمات العامة والاجتماعية، ودعم الصناعات الريفية والبيئية بالتعاون مع أجهزة الدولة.

5-7 مباشرة الاختصاصات الأخرى المخولة لها طبقاً للقوانين واللوائح:

تباشر الجمعية ممارسة كافة الاختصاصات المخولة لها بموجب القوانين واللوائح، بما لا يتعارض مع أهدافها ومصالح أعضائها أو مصالح المجتمع.

ثانياً: الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعيات التعاونية الزراعية
عند مناقشتنا لطبيعة عمل هذا النوع من الجمعيات، في الفصل الأول من هذا الكتاب، لاحظنا أن عمل الجمعيات التعاونية الزراعية يقتصر على تقديم الخدمات الزراعية للأعضاء. وعلى هذا الأساس يمكن أن تشمل الحسابات الختامية على ما يأتي:

- 1- حساب المتاجرة.
- 2- حساب تشغيل الآلات والورشة.
- 3- حساب معصرة الزيتون.
- 4- حساب بضاعة البيع بالوكالة.
- 5- حساب ملخص الإيرادات والمصروفات.
- 6- حساب توزيع الدخل.

5-8. حساب المتاجرة:

حساب المتاجرة في الجمعيات التعاونية الزراعية عبارة عن حساب
تجميعي لبنود المصروفات والإيرادات المتعلقة بوظيفتي الشراء والبيع للبضائع التي تتعامل بها الجمعية الزراعية، التي تشمل عادة الأنواع التالية:

- 1- الأسمدة.
- 2- العلف.
- 3- البذور.
- 4- الآلات والمعدات الزراعية صغيرة الأثمان.

لذلك يتم في نهاية السنة المالية إعداد حساب متاجرة مستقل لكل نوع من أنواع البضائع التي تتعامل بها الجمعية.
ويظهر حساب المتاجرة بالشكل الآتي:

منه	حساب المتاجرة بالعلف عن السنة المنتهية في 12/31	له
xx	إلى حـ/بضاعة أول المدة (علف)	xx من حـ/المبيعات (علف)
xx	إلى حـ/مصاريف المشتريات (علف)	xx من حـ/مردودات المشتريات (علف)
xx	إلى حـ/مردودات المبيعات (علف)	xx من حـ/بضاعة آخر المدة (علف)
xx	رصيد (مجمّل الدخّل) أو	xx رصيد (مجمّل الخسارة)
xx	المجموع	xx المجموع

منه	حساب المتاجرة بالأسمدة عن السنة المنتهية في 12/31	له
xx	إلى حـ/بضاعة أول المدة	xx من حـ/المبيعات (سماد)
xx	إلى حـ/المشتريات (سماد)	xx من حـ/مردودات المشتريات (سماد)
xx	إلى حـ/مصاريف المشتريات (سماد)	xx من حـ/بضاعة آخر المدة (سماد)
xx	إلى حـ/مردودات المبيعات (سماد)	xx رصيد (مجمّل الخسارة)
xx	رصيد (مجمّل الدخّل) أو	xx رصيد (مجمّل الخسارة)
xx	المجموع	xx المجموع

منه	حساب المتاجرة بالبنّور عن السنة المنتهية في 12/31	له
xx	إلى حـ/بضاعة أول المدة (بنّور)	xx من حـ/المبيعات (بنّور)
xx	إلى حـ/المشتريات (بنّور)	xx من حـ/مردودات المشتريات (بنّور)
xx	إلى حـ/مصاريف المشتريات (بنّور)	xx من حـ/بضاعة آخر المدة (بنّور)
xx	إلى حـ/مردودات المبيعات (بنّور)	xx رصيد (مجمّل الخسارة)
xx	رصيد (مجمّل الدخّل) أو	xx رصيد (مجمّل الخسارة)
xx	المجموع	xx المجموع

منه حساب المتاجرة بالآلات، والمعدات الزراعية للسنة المنتهية في 12/31 له

××	إلى حـ/بضاعة أول المدة (آلات)	××	من حـ/المبيعات (آلات)
××	إلى حـ/ المشتريات (آلات)	××	من حـ/مردودات المشتريات (آلات)
××	إلى حـ/مصاريف المشتريات (آلات)	××	من حـ/بضاعة آخر المدة (آلات)
××	إلى حـ/مردودات المبيعات (آلات)	××	رصيد (مجمّل الخسارة)
××	رصيد (مجمّل الدخل) أو	××	
××	المجموع	××	المجموع

مما تقدم يتضح أن حساب المتاجرة يُعد لكل نوع من أنواع البضائع التي تتعامل بها الجمعية. ومجمّل الدخل أو الخسارة يحمل لحساب ملخص الإيرادات والمصروفات، كما يلي:

أ- في حالة تحقيق مجمّل دخل:

من مذكورين

××	حـ/مجمّل دخل حساب العلف
××	حـ/مجمّل دخل حساب السماد
××	حـ/مجمّل دخل حساب البنّور
××	حـ/مجمّل دخل حساب الآلات
×××	إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات

ب- في حالة تحقق مجمل خسارة:

من حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات	xxx
إلى مذكورين	xx
حـ/مجمّل خسارة حساب العلف	xx
حـ/مجمّل خسارة حساب السماد	xx
حـ/مجمّل خسارة حساب البذور	xx
حـ/مجمّل خسارة حساب الآلات	xx

5-9. حساب تشغيل الآلات والورشة:

تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية أحياناً بشراء بعض الآلات الزراعية وتشغيلها لصالح الأعضاء ولغير الأعضاء لقاء مبلغ معين يحدد أما على أسس كل ساعة تستخدم فيه الآلة، أو على أساس مساحة الأرض المخدومة. كما تقوم بعض الجمعيات بإصلاح الآلات الزراعية للأعضاء، ولغير الأعضاء في الورش الميكانيكية التي تفتحها في مقر عملها، ولقاء مبالغ تعاونية تكون في أغلب الأحيان أقل من الورش الميكانيكية الخاصة.

وهذا النشاط يتطلب بعض المصاريف المختلفة كمصاريف إصلاح الآلات، الوقود، أجور السائقين، أجور عمال ورشة الميكانيك، أقساط اندثار الآلات والمعدات ... الخ.

في نهاية السنة المالية يفتح حساب ختامي باسم حساب تشغيل الآلات والورشة، يحمل الطرف المدين منه بكافة المصاريف، والطرف الدائن بكافة الإيرادات المتعلقة بالآلات والورشة، ويظهر هذا الحساب بالصورة التالية:

منه	حساب تشغيل الآلات والورشة عن السنة المنتهية في 12/31		له
xx	إلى حـ/مصاريف التصليح والصيانة	xx	من حـ/إيرادات الآلات
xx	إلى حـ/أجور السائق	xx	من حـ/إيرادات الورشة
xx	إلى حـ/أجور عمال الورشة		
xx	إلى حـ/مصاريف المحروقات		
xx	إلى حـ/نور ومياه الورشة		
xx	إلى حـ/مصاريف اندثار الآلات		
xx	إلى حـ/مصاريف اندثار المعدات		
xx	رصيد (الدخل) أو	xx	رصيد (الخسارة)
xx	المجموع	xx	المجموع

يمثل رصيد حساب تشغيل الآلات والورشة الدخل أو الخسارة من عملية استغلال هذا النشاط الذي يقفل بحساب ملخص الإيرادات والمصروفات وفق القيود التالية:

أ- إذا كانت نتيجة التشغيل دخل:

من حـ/دخل تشغيل الآلات والورشة
إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات

ب- إذا كانت نتيجة التشغيل خسارة:-

من حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات
من حـ/خسارة تشغيل الآلات والورشة

10-5 حساب تشغيل معصرة الزيتون:

حساب ختامي يعد في نهاية السنة المالية لمعرفة نتيجة هذا النشاط من مجمل دخل أو مجمل خسارة خلال الفترة المالية. ويقفل به كافة المصروفات والإيرادات التي تنجم عن عملية تقديم الجمعية خدماتها للأعضاء، أو ممارسته بشكل مستقل عن طريق شراء المحصول الزائد عن حاجة الأعضاء لتحويله إلى زيت والمتاجرة به.

ويأخذ هذا الحساب الشكل التالي:

منه	حساب تشغيل المعصرة عن السنة المنتهية في 12/31		له
xx	إلى حـ/مشتريات الزيتون	xx	من حـ/بضاعة آخر المدة (زيتون)
xx	إلى حـ/بضاعة أول المدة (الزيتون)	xx	من حـ/بضاعة آخر المدة (زيت)
xx	إلى حـ/بضاعة أول المدة (زيت)	xx	من حـ/المبيعات (زيت)
xx	إلى حـ/مردودات المبيعات (زيت زيتون)	xx	من حـ/مردودات المشتريات (زيتون)
xx	إلى حـ/أجور العمال بالمعصرة		
xx	إلى حـ/نور ومياه (معصرة الزيتون)		
xx	إلى حـ/مصروفات اندثار المعصرة		
xx	الرصيد (دخل) أو	xx	رصيد (الخسارة)
xx	المجموع	xx	المجموع

والرصيد النهائي من دخل أو خسارة يقفل بحساب ملخص الإيرادات والمصروفات بموجب القيود التالية:

أ- إذا كانت نتيجة تشغيل المعصرة دخل:

xx من حـ/دخل تشغيل المعصرة
إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات xx

ب- إذا كانت نتيجة تشغيل المعصرة خسارة:

×× من حـ/ ملخص الإيرادات والمصروفات

×× إلى حـ/ خسارة تشغيل المعصرة

5-11. حساب بضاعة البيع بالوكالة:

تعمل الجمعيات التعاونية الزراعية على توزيع المواد الضرورية للإنتاج الزراعي نيابة عن بعض الجهات الرسمية والمهنية. لقاء عمولة تحصل عليها الجمعية من ثمن البيع.

على أن تخصص الجمعية دفاتر مستقلة لهذا النشاط، كما يجب أن تفصل حسابات صندوق الجمعية عن حساب صندوق بضاعة البيع بالوكالة، إذ تظهر الجمعية في هذا النشاط كوكيل.

يتم التسجيل في دفاتر بضاعة البيع بالوكالة أولاً بأول، من واقع مستندات الاستلام والتسليم للبضاعة ومن كشوفات البنك. ويجب فصل حساب البنك لبضاعة البيع بالوكالة عن الحساب الجاري للجمعية كما هو الحال بالنسبة لحسابات الصندوق.

ويراعي في العمليات المحاسبية الاتفاق الذي يتم بين الجمعية والاتحاد التعاوني بخصوص الجهة التي تتحمل بعض المصاريف الناجمة عن هذا النشاط.

1- عند استلام البضاعة:

×× من حـ/ بضاعة البيع بالوكالة

×× حـ/ علف

×× حـ/ سماد

×× حـ/ البذور

×× إلى حـ/ الاتحاد التعاوني في مدينة _____

2- عند دفع مصاريف نقل وتفرغ بضاعة الوكالة:

xx من حـ/مصاريف نقل وتفرغ بضاعة الوكالة

xx إلى حـ/صندوق بضاعة الوكالة

3- عند بيع بضاعة الوكالة:

xx من حـ/صندوق بضاعة الوكالة

xx إلى حـ/بضاعة البيع بالوكالة

xx حـ/سماد

xx حـ/علف

xx حـ/بذور

4- عند تسديد قيمة البضاعة للاتحاد التعاوني الزراعي:

xx من حـ/الاتحاد التعاوني في البلدية

xx إلى حـ/صندوق بضاعة الوكالة

5- عند ظهور تلف طبيعي في بضاعة الوكالة:

xx من حـ/التلف الطبيعي

xx إلى حـ/صندوق بضاعة الوكالة

ثم يقلل حساب التلف الطبيعي أما بحساب الاتحاد التعاوني بالقيد التالي:

xx من حـ/الاتحاد التعاوني

xx إلى حـ/التلف الطبيعي

أو يقلل بحساب عمولة الخدمات (حسب الاتفاق) بموجب القيد التالي:

xx من حـ/عمولة الخدمات

xx إلى حـ/التلف الطبيعي

6- إثباتات عمولة الخدمات:

عمولة خدمات الجمعية تمثل الفرق بين قيمة استلام بضاعة البيع بالوكالة من الاتحاد التعاوني وسعر البيع. مطروحاً منه التلف الطبيعي (إذا كان الاتفاق ينص على تحميل الجمعية هذه الخسارة)، ومصاريف نقل وتفريغ البضاعة. والذي يثبت في نهاية السنة المالية بالقيود التالي:

×× من حـ/عمولة خدمات بضاعة البيع بالوكالة

×× إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات

ويظهر الحساب الختامي لبضاعة البيع بالوكالة على الشكل التالي:-

مدین	حـ/بضاعة البيع بالوكالة	دائن
××	إلى حـ/بضاعة الوكالة أول المدة	××
××	إلى حـ/بضاعة الوكالة خلال السنة	××
××	إلى حـ/مصاريف نقل وتحميل بضاعة الوكالة	××
××	إلى حـ/مردودات بيع بضاعة الوكالة	××
××	رصيد (مجمّل دخل) أو	××
××	المجموع	××
××	إلى حـ/التلف الطبيعي	××
××	إلى حـ/الاتحاد التعاوني	××
××	إلى حـ/عمولة خدمات	××
××	المجموع	××

مثال (1):

تتعامل إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية مع الاتحاد التعاوني الزراعي بالبلدية كوكيل لتصرف المواد الضرورية للزراعة. وقد بلغ تعاملها مع الاتحاد خلال العام وفق الجدول الموضح أدناه:

اسم المادة	طن	سعر الطن	العمولة	المبيعات	التلف الطبيعي
علف	1000	20 دينار	10%	50%	1%
سماد	1500	10 دينار	5%	90%	2%
بذور	2500	15 دينار	9%	80%	3%

وعند الجرد في 12/31 اتضح ما يلي:

- 1- التلف الطبيعي يحتسب من قيمة البضاعة الباقية آخر المدة.
- 2- أنفقت الجمعية مبلغ 350 دينار مصاريف نقل وتحميل.
- 3- تتحمل الجمعية مصاريف النقل والتحميل، ويتحمل الاتحاد التعاوني بالبلدية التلف الطبيعي.

المطلوب:

- 1- إثبات العمليات السابقة في دفاتر الجمعية.
- 2- بيان أثرها على الحسابات المختصة في 12/31.
- 3- بيان أثرها على الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعية في 12/31.

الحل:

تمهيد:

1- سعر بضاعة الوكالة:

علف 1000 طن \times 20 دينار = 20000 دينار

سماد 1500 طن \times 10 دينار = 15000 دينار

بذور 2500 طن \times 15 دينار = 37500 دينار
72500 دينار المجموع

2- المبيعات:

علف 20000 \times 50% = 10000 دينار
سماد 15000 \times 90% = 13500 دينار
بذور 37500 \times 80% = 30000 دينار
53500 دينار المجموع

3- عمولة خدمات:

علف 20000 \times 10% = 1000 دينار
سماد 13500 \times 5% = 675 دينار
بذور 30000 \times 9% = 2700 دينار
4375 دينار المجموع

4- التلف الطبيعي:

علف 20000 \times 50% \times 1% = 100 دينار
سماد 15000 \times 10% \times 2% = 30 دينار
بذور 37500 \times 20% \times 3% = 225 دينار
355 دينار

القيود المحاسبية:

من حـ/بضاعة البيع بالوكالة	72500
حـ/العلف	20000
حـ/السماد	15000
حـ/البذور	37500
إلى حـ/الاتحاد التعاوني	72500

(إثبات قيمة بضاعة البيع بالوكالة)

57875	من حـ/الصندوق	
	إلى مذكورين	
53500	حـ/بضاعة البيع بالوكالة	
4375	حـ/عمولة خدمات	
	(إثبات قيمة مبيعات بضاعة البيع بالوكالة مضافا إليها العمولة)	
350	من حـ/مصاريف نقل وتحميل	
350	إلى حـ/الصندوق	
	(إثبات قيمة المصاريف المنفقة على بضاعة البيع بالوكالة)	
350	من حـ/عمولة خدمات	
350	إلى حـ/مصاريف نقل وتحميل	
	(تحميل عمولة الخدمات بمصاريف النقل والتحميل)	
355	من حـ/التلف الطبيعي	
355	إلى حـ/بضاعة البيع بالوكالة	
	(تحميل بضاعة البيع بالوكالة بالتلف الطبيعي)	
355	من حـ/الاتحاد التعاوني	
355	إلى حـ/التلف الطبيعي	
	(تحميل الاتحاد التعاوني بقيمة خسائر التلف الطبيعي حسب الاتفاق)	
53500	من حـ/الاتحاد التعاوني	
53500	إلى حـ/الصندوق	
	(تسديد قيمة المبيعات للاتحاد التعاوني)	

منه	حـ/الاتحاد التعاوني	له
53500	إلى حـ/الصندوق	من حـ/بضاعة الوكالة
355	إلى حـ/التلف الطبيعي	
18645	رصيد آخر المدة	
72500		72500

منه	حـ/بضاعة البيع بالوكالة	له
72500	إلى حـ/الاتحاد التعاوني	من حـ/الصندوق
		من حـ/التلف الطبيعي
		رصيد آخر المدة
72500		72500

منه	حـ/عمولة خدمات	له
350	إلى حـ/مصاريف نقل	من حـ/الصندوق
4025	إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات	
4375		4375

منه	حـ/التلف الطبيعي	له
355	إلى حـ/بضاعة الوكالة	من حـ/الاتحاد التعاوني
355		355

منه	حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات	له
		من حـ/عمولة خدمات
		4025

أصول	الميزانية العمومية في 12/31	خصوم
حسابات لها مقابل		حسابات لها مقابل
18645	18645	الاتحاد التعاوني
بضاعة البيع بالوكالة		

مثال (2):

تتعامل إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية مع الاتحاد التعاوني بالبلدية كوكيل لتصرف المواد الزراعية على الأعضاء، وقد بلغت قيمة تعاملها خلال السنة مبلغ 150000 دينار لقاء عمولة خدمات 1% من سعر البضاعة وفي نهاية السنة، اتضح ما يأتي:

1- هناك بضاعة باقية قدرت بمبلغ 5000 دينار، منها بضاعة تالفة قدرت بمبلغ 1000 دينار.

2- أنفقت الجمعية مصاريف نقل وتحميل بمبلغ 200 دينار.

3- تم الاتفاق على أن يتحمل الاتحاد التعاوني جميع المصاريف والخسائر بما فيها التلف الطبيعي.

4- سددت الجمعية أثمان البضاعة المباعة نقداً.

المطلوب:

1- إثبات العمليات السابقة في دفاتر الجمعية.

2- بيان أثرها على الحسابات المختصة في 12/31.

3- بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعية في 12/31.

الحل:

تمهيد:

1- المبلغ المسدد للاتحاد التعاوني.

البضاعة المباعة - (البضاعة الباقية آخر المدة + مصاريف النقل والتحميل + عمولة الخدمات).

$$150000 - (1450 + 200 + 5000) = 143350 \text{ دينار}$$

2- البضاعة الباقية آخر المدة = بضاعة آخر المدة - التلف الطبيعي
 $5000 - 1000 = 4000 \text{ دينار}$

3- عمولة الخدمات = (قيمة بضاعة الوكالة - بضاعة آخر المدة) $\times 1\%$
 $(5000 - 150000) \times 1\% = 1450 \text{ دينار}$

قيود اليومية:

150000 من حـ/بضاعة البيع بالوكالة

150000 إلى حـ/الاتحاد التعاوني

(إثبات قيمة البضاعة المستلمة من الاتحاد التعاوني للبيع بالوكالة)

200 من حـ/الاتحاد التعاوني

200 إلى حـ/بضاعة البيع بالوكالة

تحميل الاتحاد التعاوني بمصاريف النقل والتحميل

1000 من حـ/التلف الطبيعي

1000 إلى حـ/بضاعة البيع بالوكالة

(تخفيض قيمة التلف الطبيعي من بضاعة البيع بالوكالة)

1000 من حـ/الاتحاد التعاوني

1000 إلى حـ/التلف الطبيعي

(تحميل التلف الطبيعي لحساب المؤتمر المهني)

1450 من حـ/الاتحاد التعاوني
 1450 إلى حـ/بضاعة البيع بالوكالة
 (تحميل عمولة الخدمات على حساب الاتحاد التعاوني)

143350 من حـ/الصندوق
 143350 إلى حـ/بضاعة البيع بالوكالة
 (إثبات عملية بيع بضاعة بالوكالة)

143350 من حـ/الاتحاد التعاوني
 143350 إلى حـ/الصندوق
 (تسديد أثمان البضاعة المباعة للاتحاد التعاوني)

1450 من حـ/عمولة خدمات
 1450 إلى حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات
 (قفل عمولة الخدمات بحساب ملخص الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة)

الترحيل لحسابات الأستاذ:

منه	حـ/بضاعة البيع بالوكالة	له
150000	إلى حـ/الاتحاد التعاوني	من حـ/الاتحاد التعاوني 200
		من حـ/التلف الطبيعي 1000
		من حـ/الاتحاد التعاوني 1450
		من حـ/الصندوق 143350
		رصيد (بضاعة آخر المدة) 4000
150000		150000

منه	حـ/الاتحاد التعاوني	له
200	إلى حـ/بضاعة البيع بالوكالة	من حـ/بضاعة الوكالة
1000	إلى حـ/التلف الطبيعي	
1450	إلى حـ/بضاعة الوكالة	
143350	إلى حـ/الصندوق	
4000	رصيد آخر المدة	
150000	150000	

منه	حـ/التلف الطبيعي	له
1000	من حـ/بضاعة الوكالة	من حـ/الاتحاد التعاوني
1000	1000	

منه	حـ/ملخص الإيرادات والمصروفات	له
	1450	من حـ/عمولة خدمات

أصول	الميزانية العمومية	خصوم
حسابات لها مقابل	حسابات لها مقابل	حسابات لها مقابل
4000	بضاعة البيع بالوكالة	الاتحاد التعاوني
	4000	

5-12. حساب ملخص الإيرادات والمصروفات:

بعد تحديد مجمل الدخل أو مجمل خسارة الأنشطة المختلفة التي حددت فيما سبق، يستخرج صافى الدخل عن طريق حساب ملخص الإيرادات والمصروفات، وهو حساب تجميعي يظهر في الجانب الدائن منه مجمل الدخل المرحل من حساب المتاجرة، ومن حساب تشغيل الآلات والورشة، ومن حساب تشغيل المعصرة، والإيرادات الأخرى المتعلقة بعمولة خدمات بضاعة الوكالة، وفوائد حساب تشغيل المعصرة، والإيرادات الأخرى المتعلقة بعمولة خدمات

بضاعة الوكالة، وفوائد القروض، وعمولة التسويق، وغيرها من الإيرادات، ويظهر بالجانب المدين المصروفات الإدارية العامة كالأجور ومصروفات الورشة، وحساب تشغيل المعصرة. ويظهر حساب ملخص الإيرادات والمصروفات بالصورة التالية:

منه	حساب ملخص الإيرادات والمصروفات عن السنة المنتهية في 12/31/ له		
xx	مجمّل خسارة حساب المتاجرة أو	xx	مجمّل دخل حساب المتاجرة
xx	مجمّل خسارة حساب تشغيل الآلات أو	xx	مجمّل دخل حساب تشغيل الآلات والورشة
xx	مجمّل خسارة حساب تشغيل المعصرة أو	xx	مجمّل دخل حساب تشغيل المعصرة
xx	م. تأمين		
xx	ديون معدومة	xx	عمولة خدمات
xx	خسائر بيع أصول ثابتة	xx	فوائد قروض (إيرادات مالية)
xx	فوائد قروض (مصاريف مالية)	xx	عمولة تسويق
xx	أجور ورواتب	xx	رسوم اشتراكات
xx	نور ومياه	xx	إعانات
xx	م. هاتف	xx	مكاسب بيع أصول ثابتة
xx	أدوات كتابية مستهلكة		
xx	اندثار المباني		
xx	اندثار وسائل النقل		
xx	رصيد (صافي دخل) أو	xx	رصيد (صافي الخسارة)
xx	المجموع	xx	المجموع

5-13 حساب توزيع الدخل (العائد):

عند إعداد حساب التوزيع، لا بد من مراعاة أحكام مواد القانون الخاصة بهذا الجانب والتي تشمل الأمور التالية:

1- يكف عن احتجاز حصة الاحتياطي القانوني متى بلغ ثلاثة أمثال رأس مال الجمعية (حسب الكثير من قوانين التعاون في العديد من البلدان العربية).

2- لا يجوز توزيع الفائض إلا بعد تغطية خسائر السنوات السابقة.

3- لا يجوز توزيع الفائض على الأعضاء إلا بعد تسديد ما بذمتهم من ديون للجمعية.

4- يخصص الفائض النتائج عن عمليات الجمعية مع غير الأعضاء للخدمات التي تقوم بها الجمعية في منطقة عملها.

مثال تطبيقي:

إليك أرصدة مستخرجة من ميزان مراجعة إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية كما في 2001/12/31. (المبالغ بالدينارات).

بضاعة أول المدة 25000، مشتريات خلال العام 45000، مصاريف مشتريات 1200، مبيعات 27000، مردودات مشتريات 450، مردودات مبيعات 350، فوائد قرض مدينة 700، فوائد قرض دائنة 850، أجور عمال 2800، خسائر مرحلة من العام الماضي 2000، إيراد تشغيل الآلات 4750، إيراد تشغيل المعصرة 24500، آلات حصد وحرث 25000، إيراد تشغيل ورشة الميكانيك 3750، أدوات ومعدات ورشة الميكانيك 1500، معصرة الزيتون 37500، مصاريف نور ومياه مبنى المقر 300، فاتورة هاتف 150، مباني المقو 25000، مخصص اندثار آلات حصد وحرث 2500، مخصص استهلاك أدوات ومعدات ورشة الميكانيك 150، مخصص اندثار معصرة الزيتون 3750، مخصص اندثار المباني 2500، احتياطي قانون 3000، مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 2000، عائد معاملات الأعضاء 3500، الخدمات الخيرية الاجتماعية 700، رسوم اشتراكات 12850، 150 تأمينات الهاتف، صندوق 3500، بنك 19500، مصاريف وقود

وقوى محركة 750، إصلاحات وصيانة لمقر الجمعية 850، قروض مدينة 18000، قروض دائنة 18000، عمولة خدمات بضاعة البيع بالوكالة 9900، مكافأة العاملين 1600، رأس المال 80000 إعانة وزارة الزراعة 7500.
علماً بأن:

- 1- الجمعية تتعامل بأربعة أصناف من البضائع هي: - سماد، علف، بذور، أدوات ومعدات زراعية قليلة الأثمان.
- 2- تقسم بضاعة أول المدة بنسبة: - 20%، 25%، 35%، 20%، بين السماد، العلف، البذور، والآلات والأدوات والمعدات الزراعية قليلة الأثمان على التوالي.
- و كذلك تقسم بضاعة آخر المدة والمشتريات والمبيعات ومردوداتها بنفس النسبة السابقة.
- 3- تقسم مصاريف المشتريات بنسبة: 1:2:3:2، بين السماد والعلف والبذور والأدوات على التوالي.
- 4- تقسم أجور العمال بنسبة: 2 إلى 1 بين عمال تشغيل الآلات والورشة وعمال معصرة الزيتون.
- 5- تقسم مصاريف الوقود والقوى المحركة بنسبة 1:3 بين معصرة الزيتون وتشغيل الآلات والورشة.
- 6- تندثر آلات الحصد والحرث بنسبة 10% سنوياً، والأدوات ومعدات الميكانيك 20% سنوياً، ومعصرة الزيتون بنسبة 15% سنوياً، والمباني بنسبة 3% سنوياً.
- 7- قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 15000 دينار.
- 8- كانت في مخازن الجمعية بضاعة البيع بالوكالة تعود إلى الاتحاد التعاوني بالبلدية بمبلغ 20000 دينار.

9- بلغ التعامل مع غير الأعضاء بنسبة 5% من إجمالي المبيعات السنوية.

10- قررت الجمعية تخصيص العائد الناجم من التعامل مع غير الأعضاء للخدمات العامة والاجتماعية في منطقة عمل الجمعية.

المطلوب:

- 1- إعداد ميزان المراجعة في 2002/12/31.
- 2- تصوير حساب المتاجرة بالأجزاء كما في 2002/12/31.
- 3- تصوير حساب تشغيل الآلات والورشة في 2002/12/31.
- 4- تصوير حساب تشغيل المعصرة كما في 2002/12/31.
- 5- تصوير ملخص الإيرادات والمصروفات كما في 2002/12/31.
- 6- تصوير حساب التوزيع.

تمهيد الحل:

1- بضاعة أول المدة:

5000	= $\frac{20 \times 25000}{100}$	السماذ
6250	= $\frac{25 \times 25000}{100}$	العلف
8750	= $\frac{35 \times 25000}{100}$	البذور
5000	= $\frac{20 \times 25000}{100}$	الأدوات
<hr/>		
25000 دينار		المجموع

2- بضاعة آخر المدة:

3000	$= \frac{20 \times 15000}{100}$	السماذ
3750	$= \frac{25 \times 15000}{100}$	العلف
5250	$= \frac{35 \times 15000}{100}$	البذور
3000	$= \frac{20 \times 15000}{100}$	الأدوات
<hr/>		
15000 دينار		المجموع

3- المشتريات:

9000	$= \frac{20 \times 45000}{100}$	السماذ
11250	$= \frac{25 \times 45000}{100}$	العلف
15750	$= \frac{35 \times 45000}{100}$	البذور
9000	$= \frac{20 \times 45000}{100}$	الأدوات
<hr/>		
45000 دينار		المجموع

4- المبيعات:

5400	$= \frac{20 \times 27000}{100}$	السماذ
6750	$= \frac{25 \times 27000}{100}$	العلف
9450	$= \frac{35 \times 27000}{100}$	البذور
5400	$= \frac{20 \times 27000}{100}$	الأدوات
<hr/>		
27000 دينار		المجموع

5- مردودات مشتريات:

90	$= \frac{20 \times 450}{100}$	السماذ
112.5	$= \frac{25 \times 450}{100}$	العلف
157.5	$= \frac{35 \times 450}{100}$	البذور
90	$= \frac{20 \times 450}{100}$	الأدوات
<hr/>		المجموع
<u>450 دينار</u>		

6- مردودات المبيعات:

70	$= \frac{20 \times 350}{100}$	السماذ
87.8	$= \frac{25 \times 350}{100}$	العلف
122.5	$= \frac{35 \times 350}{100}$	البذور
70	$= \frac{20 \times 350}{100}$	الأدوات
<hr/>		المجموع
<u>350 دينار</u>		

7- مصاريف المشتريات:

150	$= \frac{1}{8} \times 1200$	السماذ
300	$= \frac{2}{8} \times 1200$	العلف
450	$= \frac{3}{8} \times 1200$	البذور
300	$= \frac{2}{8} \times 1200$	الأدوات
<hr/>		المجموع
<u>1200 دينار</u>		

8- أجور العمال:

أجور عمال تشغيل الآلات والورشنة:

$$1866.7 = \frac{2}{3} \times 2800$$

$$933.3 = \frac{1}{3} \times 2800 \text{ أجور عمال معصرة الزيتون}$$

2800 دينار

المجموع

9- مصاريف الوقود والقوى المحركة:

مصاريف الوقود والقوى المحركة لتشغيل الآلات والورشنة:

$$562.5 = \frac{3}{4} \times 750$$

مصاريف الوقود والقوى المحركة لتشغيل معصرة الزيتون:-

$$187.5 = \frac{1}{4} \times 750$$

750 دينار

المجموع

10- مصاريف الاندثار:

اندثار آلات الحصد والحراث:

$$2500 = \frac{10}{100} \times 25000 \text{ دينار}$$

اندثار أدوات ومعدات الميكانيك:

$$300 = \frac{20}{100} \times 1500 \text{ دينار}$$

اندثار معصرة الزيتون:

$$5625 = \frac{15}{100} \times 37500 \text{ دينار}$$

$$750 = \frac{3}{100} \times 25000 \text{ المبانى: دينار}$$

11- التعامل مع غير الأعضاء:

$$1350 \text{ دينار} = \frac{5}{100} \times 27000$$

12- الدخل الناجم عن التعامل مع غير الأعضاء:

$$638.75 \text{ دينار} = \frac{1350}{27000} \times 12775$$

13- توزيع الدخل الصافي:

$$12136.25 \text{ دينار} = 638.75 - 12775$$

$$10136.25 \text{ دينار} = 2000 - 12136.25$$

الحل:

ميزان المراجعة كما في 2002/12/31

البيان	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
بضاعة أول المدة		25000
مشتريات، مبيعات	27000	45000
مصاريف مشتريات		1200
مردودات المبيعات، مردودات المشتريات	450	350
فوائد قرض	850	700
أجور عمال		2800
خسائر مرحلة من العام الماضي		2000
إيرادات تشغيل الآلات	4750	
إيرادات تشغيل المعصرة	24500	
آلات حصد وحرث		25000
إيراد تشغيل ورشة الميكانيك	3750	
أدوات ومعدات ورشة الميكانيك		1500
معصرة الزيتون		37500
مصاريف كهرباء وماء		300

مصارييف هاتف		150
مباني		25000
مخصص اندثار آلات حصد وحرث	2500	
مخصص اندثار الأدوات ومعدات	150	
ورشة الميكانيك		
مخصص اندثار معصرة الزيتون	3750	
مخصص اندثار المباني	2500	
احتياطي قانوني	3000	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	2000	
عائد معاملات الأعضاء	3500	
الخدمات الخيرية والاجتماعية	700	
مكافأة العاملين	1600	
إعانة وزارة الزراعة	7500	
رسوم اشتراكات	12850	
تأمينات هاتف		150
صندوق		3500
بنك		19500
وقود وقوى محركة		750
إصلاحات وصيانة		850
قروض	18000	18000
رأس المال	80000	
عمولة خدمات	9900	
المجموع	209250	209250

منه	حساب المتاجرة بالعلف عن السنة المنتهية في 2002/12/31	له
6250	إلى حـ/بضاعة أول المدة	3750 من حـ/بضاعة آخر المدة
11250	إلى حـ/المشتريات	6750 من حـ/المبيعات
87.5	إلى حـ/مردودات المبيعات	112.5 من حـ/مردودات المشتريات
300	إلى حـ/مصاريف المشتريات	7275 رصيد (مجمّل الخسارة)
17887.5		17887.5

منه	حساب المتاجرة بالسماذ عن السنة المنتهية في 2002/12/31	له
5000	إلى حـ/بضاعة أول المدة	3000 من حـ/بضاعة آخر المدة
9000	إلى حـ/المشتريات	5400 من حـ/المبيعات
70	إلى حـ/مردودات المبيعات	90 من حـ/مردودات المشتريات
150	إلى حـ/مصاريف المشتريات	5730 رصيد (مجمّل الخسارة)
14220		14220

منه	حساب المتاجرة بالبذور عن السنة المنتهية في 2002/12/31	له
8750	إلى حـ/بضاعة أول المدة	5250 من حـ/بضاعة آخر المدة
15750	إلى حـ/المشتريات	9450 من حـ/المبيعات
122.5	إلى حـ/مردودات المبيعات	157.5 من حـ/مردودات المشتريات
450	إلى حـ/مصاريف المشتريات	10215 رصيد (مجمّل الخسارة)
25072.5		25072.5

منه	حساب المتاجرة بالأدوات الزراعية عن السنة المنتهية في 2002/12/31	له
5000	إلى حـ/بضاعة أول المدة	3000 من حـ/بضاعة آخر المدة
9000	إلى حـ/المشتريات	5400 من حـ/المبيعات
70	إلى حـ/مردودات المبيعات	90 من حـ/مردودات المشتريات
300	إلى حـ/مصاريف المشتريات	5880 رصيد (مجمّل الخسارة)
14370		14370

حساب تشغيل الآلات والورشة عن السنة المنتهية في 2002/12/31 له		منه
إلى حـ/ أجور العمال	1866.7	من حـ/ إيرادات تشغيل الآلات
إلى حـ/ مصاريف الوقود والقوى المحركة	562.5	من حـ/ إيرادات تشغيل الورشة
إلى حـ/ مصاريف اندثار آلات الحصد والحراث	2500	
إلى حـ/ مصاريف اندثار أدوات رصيد " مجمل دخل "	300	
	3270.8	
	8500	

حساب تشغيل معصرة الزيتون عن السنة المنتهية في 2002/12/31 له		منه
إلى حـ/ أجور العمال	933.3	من حـ/ إيرادات تشغيل المعصرة
إلى حـ/ مصاريف الوقود والقوى المحركة	187.5	
إلى حـ/ مصاريف اندثار المعصرة	5625	
رصيد " مجمل دخل "	17754.2	
	24500	

حساب ملخص الإيرادات والمصروفات عن الفترة المنتهية في 2002/12/31 منه

إلى حـ/ المتاجرة بالعلف	7275	من حـ/ تشغيل الآلات والورشة	3270.8
إلى حـ/ المتاجرة بالسماذ	5730	من حـ/ تشغيل المعصرة	17754.2
إلى حـ/ المتاجرة بالذور	10215	من حـ/ رسوم اشتراكات	12850
إلى حـ/ المتاجرة بالأدوات	5880	من حـ/ عمولة خدمات	9900
والمعدات الزراعية		من حـ/ فوائد قروض (إيرادات مالية)	850
إلى حـ/ مصاريف نور ومياه	300		
إلى حـ/ مصاريف هاتف	150		
إلى حـ/ فوائد قروض "مصاريف مالية"	700		
إلى حـ/ مصاريف إصلاحات وصيانة	850		
إلى حـ/ مصاريف اندثار مباني	750		
رصيد "صافي دخل"	12775		
	44625		44625

حساب توزيع الدخل عن السنة المالية في 2002/12/31 له

إلى حـ/ خسائر السنة السابقة	2000	من حـ/ ملخص الإيرادات والمصروفات	12775
إلى حـ/ الاحتياطي القانوني 20%	2027.25		
إلى حـ/ مكافأة مجلس الإدارة 15%	1520.43		
إلى حـ/ خدمات العامة والاجتماعية 15%	2159.8		
إلى حـ/ التدريب التعاوني 5%	506.8		
إلى حـ/ مكافأة العاملين 10%	1013.62		
إلى حـ/ عائد معاملات الأعضاء 35%	3547.68		
	12775		12775

الفصل السادس

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وحساباتها الختامة

أولاً- المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

تناولنا في الفصل الأول عمل الجمعيات التعاونية حسب أنواعها، من ضمنها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بشكل عام. في هذا الفصل، سوف نختصر البحث على الجانب المحاسبي للأنشطة التي تمارسها هذه الجمعيات، والتي تكون قابلة للقياس النقدي وتدخل ضمن مفهوم العمليات المالية.

6-1- تسجيل وترحيل القيود المحاسبية :

تسبق عملية التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ، بعض الإجراءات التنظيمية على كشوف الحركة اليومية، وما يرافقها من حيث التوقيع على أوامر الصرف والقبض وفواتير المشتريات ... الخ. ومراجعتها بقصد تنظيم سند القيد الذي تليه عملية الإثبات في دفتر اليومية والترحيل للأستاذ العام.

1- مرحلة التدقيق والمراجعة :

بمقتضى هذه المرحلة تتم المراجعة المحاسبية من حيث الشكل والمضمون لأوامر الاستلام والتسليم والتأكد مما تحتويه حسابياً، ثم تتم عملية التأكد من أن الفواتير تم إثباتها حسب الأصول في أوامر الاستلام وبشكل صحيح، بعد ذلك تجرى عملية التأكد من صحة كشوف البيع ومطابقتها لأوامر القبض المرفقة بها.

2- مرحلة تنظيم سندات القيد:

بعد إنجاز مرحلة التدقيق والمراجعة، وبعد التأكد من صحة المستندات الثبوتية يقوم المحاسب بإجراء سندات القيد لجميع المقبوضات والمدفوعات وفق ما يأتي:

- قيد المدفوعات:

تتصدر المدفوعات النقدية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الآتي:
أ- ما يدفع في سبيل الحصول على البضائع بقصد المتاجرة بها، أما من الصندوق أو بشيك لذلك، يكون القيد كالآتي:

xx من حـ/ المشتريات

إلى/ مذكورين

xx حـ/ الصندوق

xx حـ/ البنك

ب- ما يدفع في سبيل تغطية بعض المصاريف التي تنفقها الجمعية خلال ممارسة نشاطها:

من/ مذكورين

xx حـ/ م. الشراء

xx حـ/ م. إدارية

xx حـ/ م. مالية

xx حـ/ م. مختلفة

إلى مذكورين

xx حـ/ البنك

xx حـ/ الصندوق

3- قيد المقبوضات:

إن غالبية العمليات التي تتم في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كما هو الحال في بقية أنواع الجمعيات تتعلق في أحد جوانبها بالإيرادات التي تسعى الجمعية لتحقيقها، لتغطية ما تنفقه من مصروفات وتحقيق فائض معين في الحساب السنوي للمتاجرة بقدر ما يتعلق بهذا الحساب، لذلك فإن القيد المحاسبي الخاص بعملية بيع ما نتاجر به الجمعية سواء كان مع الأعضاء أو من غير الأعضاء، يكون بالشكل التالي:

من مذكورين	
xx	حـ/ الصندوق
xx	حـ/ البنك
xx	إلى حـ/ المبيعات

4- قيد الإدخال للمستودع بسعر البيع:

عندما تستلم الجمعية بضاعة ما فالأساس أولاً إدخالها بسجل المستودع عن طريق سند القيد بعد احتساب هامش الربح المحدد على البضاعة المخصصة للمتاجرة. لذلك عند ورود كمية من البضائع إلى المستودع واستلامها من قبل أمين المستودع وفق الأصول يقوم المحاسب على أساس النسخة الأولى من فاتورة الشراء المرفقة بإقرار الإدخال المخزني المصادق عليه من قبل أمين المستودع باحتساب قيمة البضاعة المستلمة بالمخازن.

مثال:

اشترت إحدى الجمعيات التعاونية بضاعة بمبلغ 1000 دينار وقد قامت الجمعية بدفع نصف ثمنها نقداً والآخر بشيك رقم 701 وذلك بتاريخ 2002/2/5. وبنفس التاريخ، قامت لجنة المشتريات باحتساب هامش ربح على البضاعة

بمعدل 2% وأدخلت للمستودع، ثم أرسلت فاتورة الشراء ومحضر استلام وأمو
الإدخال المخزني للمحاسب.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة.

الحل:

1000 من حـ/ مشتريات البضاعة 2002/2/5

إلى مذكورين

500 حـ/ الصندوق

500 حـ/ البنك

(شراء بضاعة صنف - بموجب فاتورة الشراء رقم)

1020 من حـ/ المستودع 2002/2/5

1020 إلى حـ/ بضاعة برسم البيع

(قيمة البضاعة المستلمة من قبل أمين المستودع بموجب محضر استلام البضاعة وأمر

الإدخال المخزني رقم -- والمرفقة طية

$1000 \times 2\% = 20$ دينار هامش الربح)

5- قيد الإرسال إلى الفروع والأقسام:

بناء على طلب الأقسام أو الفروع في الجمعية تحول البضاعة المطلوبة
من المستودع إلى القسم أو الفرع الذي بعث بطلب البضاعة بموجب أمر تسليم
يتم بين أمين المستودع ومسئول الفرع الذي ترسل نسخته الأصلية إلى المحاسب
للعمل مستند قيد بالبضاعة المحولة بالسعر الذي دخلت فيه المستودع "بسعر
البيع"، حيث يجعل حساب إجمالي الفروع أو الأقسام مدينياً، وحساب المستودع
دائناً، وبالصورة التالي:

xx من حـ/ إجمالي الفروع أو الأقسام

فروع أو قسم -----

فرع أو قسم -----

xx إلى حـ/ المستودع

أمر تسليم رقم ----

أمر تسليم رقم ----

يعتبر حساب إجمالي الفروع أو الأقسام من الحسابات الرقابية على أمين المستودع، ومسئولي الأقسام والفروع في وقت واحد. ويجب أن يتساوى رصيد حساب المبيعات بالنسبة للفروع والأقسام مع رصيد حساب إجمالي الفروع أو الأقسام آخر المدة في حالة عدم وجود بضائع متبقية في ذلك التاريخ.

مثال:

طلب الفرع "أ" والفرع "ب" بضاعة بمبلغ 1000 دينار لكل منهما، وقد أرسل أمين المستودع البضاعة المطلوبة للفروع المذكورة، وتم الاستلام بموجب أوامر الاستلام رقم 10، 11. ففي مثل هذه الحالة، وعلى أساس أوامر الاستلام يقوم المحاسب بإثبات القيود التالية في السجلات الخاصة:

2000 من حـ/ إجمالي الفروع أو الأقسام

1000 فرع "أ"

1000 فرع "ب"

2000 إلى حـ/ المستودع

أمر تسليم رقم 10

أمر تسليم رقم 11

6- قيد التحويل فيما بين الفروع أو الأقسام والإعادة للمستودع:

أ- التحويل فيما بين الفروع والأقسام:

تنتقل البضاعة من قسم إلى قسم آخر، أو من فرع إلى آخر حسب حاجة الأقسام أو الفروع دون أن تترك أثر حسابي على رصيد المستودع. ففي مثل هذه الحالة تتم التحويلات وفق استمارات تحويل بضاعة بين الفروع أو الأقسام، وتعد من أربع نسخ توقع من قبل أمين الفرع أو القسم المحول منه، وأمين القسم أو الفرع المحول إليه، وترسل النسخة الأصلية إلى المحاسب والنسخة الثانية تبقى لدى أمين القسم أو الفرع المحول منه، والثالثة لدى أمين القسم أو الفرع المحول إليه. والنسخة الرابعة تبقى في الدفتر للمراقبة وقت الحاجة وعلى ضوء ذلك يعمل المحاسب سند قيد بالبضاعة المحولة وتسجل بسعر البيع، حيث يجعل إجمالي الفروع أو الأقسام مدينياً "الفرع أو القسم المحول إليه" وحساب إجمالي الفروع أو الأقسام دائناً "الفرع أو القسم المحول منه" وبالصورة التالية:

×× من حـ/ إجمالي الفروع أو الأقسام

×× فرع أو قسم رقم ---

×× فرع أو قسم رقم ---

×× إلى حـ/ إجمالي الفروع أو الأقسام

×× فرع أو قسم رقم ---

×× فرع أو قسم رقم ---

مثال:

في 15/3/2002 أرسل فرع المواد المنزلية في إحدى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية إلى أمين المستودع طلباً بتجهيز الفرع ببضاعة بمبلغ 500 دينار. وقام أمين المستودع بتنظيم استمارة تحويل بضاعة بين فرع المواد المنزلية

وفرع المواد الكهربائية، وحولت البضاعة. في هذه الحالة يعمل المحاسب سند
القيد التالي:

500 من حـ/ إجمالي الفروع والأقسام 2002/3/15
قسم المواد المنزلية

500 إلى حـ/ إجمالي الفروع والأقسام
قسم المواد الكهربائية

تحويل بضاعة من فرع المواد الكهربائية إلى فرع المواد المنزلية بموجب
استمارة التحويل رقم -- في 2002/3/5

ب- الإعادة من الأقسام أو الفروع إلى المستودع:
في حالة إعادة بضاعة سبق وأن أخرجت من المستودع إلى أحد الأقسام
أو الفروع، يتم عمل استمارة إعادة بضائع إلى المستودع توقع من قبل أمين
المستودع وأمين القسم أو الفرع الذي أعاد البضاعة بثلاث نسخ ترسل الأصلية
منها للمحاسب والثانية تبقى لدى القسم المختص والثالثة تسلم إلى أمين
المستودع. وعلى ضوء الاستمارة الأصلية يعمل المحاسب سند القيد التالي:

×× من حـ/ المستودع
×× إلى حـ/ إجمالي الفروع والأقسام
×× فرع أو قسم رقم ----
×× فرع أو قسم رقم ----

مثال:

بناء على طلب الفرع "أ" والفرع "ب" بإعادة بضاعة إلى مستودع الجمعية
بمبلغ 700 دينار و 1200 دينار للفروع المذكورة على التوالي بموجب استمارات

الإعادة رقم 13، 14. بتاريخ 20/5/2002 قام محاسب الجمعية بالإجراء المحاسبي المطلوب وبالصورة التالية:

1900 من حـ/ المستودع 2002/5/20

1900 إلى حـ/ إجمالي الفروع والأقسام

700 فرع رقم "أ"

1200 فرع رقم "ب"

إعادة بضاعة من الفرع "أ" بموجب استمارة رقم 13 وبضاعة من الفرع "ب" بموجب استمارة رقم 14.

7- قيد بضاعة تالفة:

في نهاية المدة التجارية "الفترة المحاسبية" تقوم الجمعيات التعاونية بعملية الجرد الفعلي لموجوداتها المختلفة بما فيها البضائع الموجودة بالمستودع وفي الأقسام والفروع. وينبغي عند الجرد أن يتطابق الرصيد الدفترى مع الموجود الفعلي. وفي بعض الأحيان لا يتطابق الرصيد الدفترى مع الموجود الفعلي. تعود أسباب عدم التطابق المذكور إلى التبخر والتحلل وغيرها من العوامل الطبيعية، وفي أحيان أخرى يرجع النقص إلى بعض العوامل غير الطبيعية كالإهمال والسرقه والاختلاس، في هذه الحالة يجب تحديد نسبة مئوية سنوية للتلف الطبيعي.

فالتلف الطبيعي يعتبر من عناصر تكلفة التشغيل في الجمعيات التعاونية يحمل على دخل الفترة بموجب القيود التالية:

×× من حـ/ التلف الطبيعي

إلى مذكورين

×× حـ/ المستودع

×× إلى حـ/ إجمالي الفروع أو الأقسام

×× فرع أو قسم رقم ---

×× فرع أو قسم رقم ---

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/ التلف الطبيعي

أما إذا كان النقص غير طبيعي، فيجب تحدد أسبابه بدقة فإذا كان أمين المستودع أو أحد أمناء الأقسام أو الفروع سبباً في ذلك فيجب تعويض قيمة النقص وعمل قيد محاسبي بقيمة التعويض بالشكل التالي:

×× من حـ/ النقص في البضائع

إلى مذكورين

×× حـ/ المستودع

×× حـ/ إجمالي الفروع أو الأقسام

×× فرع أو قسم رقم ---

×× فرع أو قسم رقم ---

من مذكورين

×× حـ/ المستودع

×× حـ/ إجمالي الفروع أو الأقسام

×× فرع أو قسم رقم ---

×× فرع أو قسم رقم ---

×× إلى حـ/ الأشخاص ذو المسؤولية المادية

×× من حـ/ الأشخاص ذو المسؤولية المادية

×× إلى حـ/ النقص في البضائع

مثال:

عند الجرد الفعلي للموجود المخزني لإحدى الجمعيات التعاونية
الاستهلاكية في 2002/12/31 اتضح ما يأتي:

1- هناك نقص في قيمة الموجود المخزني بمبلغ 1800 دينار.

2- وبعد المعاينة اتضح:

أ- هناك نقص طبيعي في قيمة الموجود المخزني بمبلغ 1200 دينار.

ب- نقص سوء استخدام أمين المستودع بمبلغ 600 دينار.

ج- تقرر تحميل أمين المستودع بقيمة النقص غير القانوني.

المطلوب:

1- إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية الجمعية.

2- بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام
في 2002/12/31.

3- بيان أثر العمليات السابقة على حساب الأرباح والخسائر فسي
2002/12/31.

الحل:

2002/12/31

من حـ/ التلف الطبيعي

1200

إلى حـ/ المستودع

1200

(إثبات قيمة التلف الطبيعي)

2002/12/31	من حـ/ النقص في البضائع	600
	إلى حـ/ المستودع	600
	(إثبات النقص غير الطبيعي)	
2002/12/31	من حـ/ الأرباح والخسائر	1200
	إلى حـ/ التلف الطبيعي	1200
	(تحميل حساب الأرباح والخسائر بقيمة التلف الطبيعي)	
2002/12/31	من حـ/ التلف الطبيعي	1200
	إلى حـ/ المستودع	1200
	(إثبات قيمة التلف الطبيعي)	
2002/12/31	من حـ/ المستودع	600
	إلى حـ/ الأشخاص ذو المسؤولية المادية	600
	(تحميل أمين المستودع بقيمة النقص)	
2002/12/31	من حـ/ الأشخاص ذو المسؤولية	600
	إلى حـ/ النقص في البضائع	600
	(قفل حسابات الأشخاص ذو المسؤولية المادية وحساب النقص في البضائع)	
2002/12/31	من حـ/ الصندوق	600
	إلى حـ/ المستودع	600
	(تحويل قيمة النقص في البضائع إلى حساب الصندوق وتخفيض حساب المستودع بالنقص)	

منه	حـ/ التالف الطبيعي	له
1200	حـ/ المستودع	1200 حـ/ أ.خ
1200		1200

منه	حـ/ النقص في البضائع	له
600	حـ/ المستودع	600 حـ/ الأشخاص ذو المسؤولية المادية
600		600

منه	حـ/ المستودع	له
600	حـ/ الأشخاص ذو المسؤولية المادية	1200 حـ/ التالف الطبيعي
1800	رصيد دائن	600 حـ/ النقص في البضائع
2400		2400

منه	حـ/ الصندوق	له
600	حـ/ المستودع	600
600		600 رصيد مدين

منه	حـ/ أ.خ	له
1200	حـ/ التالف الطبيعي	

أما إذا اعتبرت الجهات المسؤولة في الجمعية إن نقص البضائع بذمة أمين المستودع بسبب ظروف وعوامل خارجة عن إرادته، في هذه الحالة يعتبر النقص من الخسائر التي تتحملها الجمعية ويعتبر عبء على دخل الفترة يحمل لحساب الأرباح والخسائر.

8- قيد الرواتب والأجور والتعويضات:

تستخدم الجمعيات التعاونية عدداً من العاملين لتسيير الأعمال، لقاء مرتبات شهرية، تثبت محاسبياً بالقيد الآتي:

من المذكورين

حـ/ الرواتب والأجور	xx
حـ/ التعويضات	xx
حـ/ المكافأة	xx

إلى المذكورين

حـ/ الصندوق أو البنك	xx
حـ/ ضريبة الجهاد	xx
حـ/ رسم الدمغة	xx
حـ/ الضمان الاجتماعي	xx
حـ/ حسميات أخرى	xx

9- قيد المبيعات بالنسيئة وبالتقسيط:

أ- البيع بالنسيئة (الأجل):

رغم أنه من المحظور على الجمعيات التعاونية التعامل بالنسيئة لأسباب موضوعية وذاتية. إلا أنه قد تلجأ الجمعية للتعامل بهذه الطريقة وفق شروط محددة وبأضيق نطاق كلما أمكن ذلك. لذلك إذا تم البيع وفق هذه الطريقة، يسجل المحاسب القيد التالي:

xx من حـ/ المدينين

xx إلى حـ/ مبيعات الأعضاء

xx العضو -- رقم العضوية

xx العضو -- رقم العضوية

ب- عند البيع بالتقسيط:

يثبت القيد التالي:

×× من حـ/ الأقساط
×× العضو -- رقم العضوية
×× العضو -- رقم العضوية
×× إلى حـ/ المبيعات للأعضاء

ج- عند التسديد:

1- تسديد البيع بالنسيئة:

×× من حـ/ الصندوق أو البنك
×× إلى حـ/ المدينين

2- تسديد الأقساط:

×× من حـ/ الصندوق أو البنك
×× إلى حـ/ الأقساط
القسط الأول-العضو--رقم العضوية
القسط الثاني-العضو--رقم العضوية

مثال تطبيقي:

ظهرت العمليات التالية في إحدى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية حسب
التواريخ المبينة إزاء كل منها:
في 2002/2/5 اشترت الجمعية بضاعة بمبلغ 2000 دينار دفعت قيمتها
بشيك رقم 17 مسحوب على الحساب الجاري في البنك.

وبنفس التاريخ استلمت البضاعة وأدخلت مستودع الجمعية بموجب محضر استلام رقم 10 وأمر الإدخال رقم 12، بعد أن تم احتساب هامش ربح 3% على البضاعة.

في 7 منه/ أرسل الفرع "أ" والفرع "ب" طلبات إلى أمين المستودع مبينين حاجتهما إلى بضاعة تبلغ قيمتها للفرع "أ" 500 دينار وللفرع "ب" 700 دينار. وقد سلمت البضاعة للفرعين المذكورين بموجب أوامر التسليم رقم 9، 10. في 20/ منه أرسل الفرع "ب" إشعاراً إلى أمين المستودع يشير فيه إلى وجود بضاعة زائدة عن حاجة الفرع تبلغ قيمتها 1200 ديناراً، تم إدخال قسم منها للمستودع.

وحول الجزء الباقي بقيمة 700 دينار إلى الفرع رقم "أ" بموجب استمارة إعادة للمستودع رقم "3" واستمارة تحويل للفرع "أ" رقم "7". في 29/ منه كلف مجلس الإدارة لجنة خاصة بجرد الموجود السلعي في المستودع والفروع، وتبين نتيجة الجرد الآتي:

التفاصيل	المستودع	الفرع "أ"	الفرع "ب"
الرصيد الدفترى دينار	17000	10000	12000
الموجود الفعلي دينار	16500	9800	11400
النقص دينار	500	200	600
أسباب النقص	تلف طبيعي	أسباب خارجة عن إرادة أمين الفرع	سوء استخدام البضاعة

وقد قرر مجلس الإدارة تحميل أمين الفرع "ب" بالنقص الظاهر نتيجة الجرد وقام أمين الفرع بتسديد القيمة فوراً.

في 3/1 باع الفرعين أ، ب بضائع بموجب:

التفاصيل	الفرع "أ"	الفرع "ب"
نقدا بمبلغ	200 دينار	300 دينار
البيع بالنسيئة بمبلغ	100 دينار للعضو رقم (19)	-
البيع بالتقسيط	-	150 دينار للعضو رقم "7" على أن يسدده على قسطين مدة القسط الواحد عشرة أيام

في 3/5- سدد العضو رقم "10" للجمعية ما بذمته نقداً.
في 3/10- سدد العضو رقم "7" للجمعية القسط الأول والثاني نقداً.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية.

الحل:

2000 من حـ/ المشتريات 2002/2/5

2000 إلى حـ/ البنك

(شراء بضاعة بموجب شيك رقم 17 مسحوبا على حسابنا الجاري بالبنك)

2060 من حـ/ المستودع 2002/2/5

2060 إلى حـ/ بضاعة برسم البيع

(إدخال البضاعة المشتراة بموجب محضر استلام رقم 10 إلى المستودع وفقا لأمر الإدخال

رقم 12 بعد احتساب هامش ربح بمعدل 3% من قيمتها "2000×3%"=2000+2060 ديناراً)

2002/2/7	من حـ/ إجمالي الفروع والأقسام	1200
	فرع أ 500	
	فرع ب 700	
	إلى حـ/ المستودع	1200
	أمر تسليم رقم 9	
	أمر تسليم رقم 10	
	(إرسال بضاعة من المستودع إلى الفروع)	
2002/2/20	من مذكورين	
	حـ/ إجمالي الفروع والأقسام	1200
	فرع أ 700	
	المستودع 500	
	إلى حـ/ إجمالي الفروع والأقسام	1200
	فرع ب 1700	
	(إعادة بضاعة من الفرع "ب" إلى المستودع بموجب استمارة رقم "3" وتحويل بضاعة أخرى إلى الفرع "أ" بموجب استمارة رقم "7")	
2002/2/19	من مذكورين	
	حـ/ تلف طبيعي	500
	حـ/ نقص البضائع	800
	إلى مذكورين	
	حـ/ المستودع	500
	حـ/ إجمالي الفروع والأقسام	800
	فرع أ 200	
	فرع ب 600	
	(إثبات قيمة النقص في قيمة المخزون السلعي في المستودع والفروع)	

2002/2/19	من حـ/ إجمالي الفروع والأقسام فرع ب	600
	إلى حـ/ الأشخاص ذو المسؤولية المادية	600
	(تحميل قيمة النقص في الفرع "ب" على ذمة أمين المستودع)	
2002/2/29	من حـ/ الصندوق	600
	إلى إجمالي حـ/ إجمالي الفروع والأقسام فرع ب	600
	(دفع قيمة النقص من قبل أمين المستودع نقداً)	
2002/3/1	من مذكورين	
	حـ/ الصندوق	500
	حـ/ المدينين-العضو رقم 19	100
	حـ/ الأقساط-العضو رقم 7	150
	إلى حـ/ مبيعات الأعضاء	750
	(إثبات قيمة المبيعات النقدية وبالأجل وبالأقساط للأعضاء)	
2002/3/5	من حـ/ الصندوق	100
	إلى حـ/ المدينين-العضو رقم 19	100
	(تسديد العضو رقم "19" ما بذمته من ديون نقداً)	
2002/3/10	من حـ/ الصندوق	150
	إلى حـ/ الأقساط العضو رقم 7	150
	(تسديد العضو رقم "7" الأقساط التي بذمته للجمعية نقداً)	

ثانياً - الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

تبدأ السنة المالية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في بداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بانتهائها باستثناء السنة المالية الأولى، حيث تبدأ ببداية ممارسة الجمعية نشاطها وتنتهي بانتهاء السنة المالية التالية.

في نهاية السنة المالية تجري التسويات المحاسبية وإقفال أرصدة الحسابات بالقوائم المالية أو الحسابات الختامية والميزانية. وتتكون الحسابات الختامية في الجمعيات الاستهلاكية من:

- 1- حساب المتاجرة.
- 2- حساب الأرباح والخسائر.
- 3- حساب ما قبل توزيع الأرباح.
- 4- حساب توزيع الأرباح.

6-2- حساب المتاجرة:

هو عبارة عن كشف حسابي يتكون من جانبين، الجانب الأيمن "المدين" يحوى أرصدة الحسابات التالية:

- رصيد المخزون السلعي أول المدة: يشمل جميع عناصر المخزون السلعي في أول السنة المالية سواء كانت بالمستودع والفروع أو الأقسام. ويتم تقييمها بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر.
- المشتريات: يشمل جميع المشتريات التي تمت خلال العام.
- مردودات المبيعات: هي البضاعة التي يقوم الأعضاء أو غير الأعضاء بردها إلى الجمعية لاكثر من سبب. كما يجوز أن تظهر مردودات المبيعات في الطرف الدائن من حساب المتاجرة مطروحاً من المبيعات.
- مصاريف الشراء: هي جميع المصاريف التي تنفقها الجمعية على البضائع منذ شرائها حتى دخولها لمستودعها أو فروعها.

الطرف الأيسر "الدائن" ويحوى أرصدة الحسابات التالية:

- بضاعة آخر المدة: هي البضائع المتبقية في آخر السنة المالية بالمستودع أو الفروع، ويتم تقييمها بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. كما يجوز تقييمها بسعر التكلفة مع عمل مخصص لهبوط أسعار البضائع فيما إذا كان سعر التكلفة أقل من سعر السوق، يقفل حساب مخصص هبوط أسعار البضائع بحساب الأرباح والخسائر كعبء على إيرادات الفترة ثم يظهر بالميزانية بجانب الخصوم بفقرة مستقلة تحت بند المخصصات أو يظهر مطروحاً من الموجود السلعي بجانب الأصول من الميزانية.

هناك اتجاه حديث في الفكر المحاسبي ينادي بتقييم بضاعة آخر المدة باستمرار، إذا انخفض سعر التكلفة عن سعر السوق يكون بالفرق مخصص هبوط أسعار بضاعة يؤخذ من الأرباح والخسائر، ذلك رغبة في اتباع أساس واحد لتقييم البضاعة من سنة لأخرى حتى يمكن إجراء المقارنات بين مجمل الربح في السنوات المختلفة.

- المبيعات: جميع ما تبيعه الجمعية خلال السنة نقداً أو بالأجل سواء سددت أقساط البيع أو لم تسدد.

- مردودات المشتريات: جميع ما ترده الجمعية إلى الموردين لأي سبب كان. ويجوز أن تظهر مردودات المشتريات بالجانب المدين من حساب المتاجرة مطروحاً من حساب المشتريات.

يظهر حساب المتاجرة بالصورة التالية فيما إذا لم يكن للجمعية أي فروع أو أقسام:

مدین	حساب المتاجرة عن المدة المنتهية في 12/31/---	دائن
xx	إلى حـ/ بضاعة أول المدة	xx من حـ/ بضاعة آخر المدة
xx	إلى حـ/ المشتريات	xx من حـ/ المبيعات
xx	إلى حـ/ مردودات المبيعات	xx من حـ/ مردودات المشتريات
xx	إلى حـ/ مصاريف الشراء	
xx	الرصيد "دخل إجمالي" أو	xx الرصيد "خسارة إجمالية"

وفي حالة تعدد الأقسام والفروع للجمعية التعاونية الاستهلاكية فإن حساب المتاجرة يأخذ الصورة التالية:

مدین	حـ/ المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في 12/31/.....			دائن
المبلغ	فرع أ	فرع ب	فرع	التفاصيل
xx	xx	xx	xx	من حـ/ بضاعة آخر المدة
xx	xx	xx	xx	من حـ/ المبيعات
xx	xx	xx	xx	في حـ/ مردودات مشتريات
xx	xx	xx	xx	من حـ/ تحويلات بين الفروع
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ بضاعة أول المدة
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ المشتريات
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ مردودات مبيعات
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ مصاريف الشراء
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ تحويل بين الفروع
xx	xx	xx	xx	الرصيد "دخل إجمالي" أو
xx	xx	xx	xx	الرصيد "خسارة إجمالية"
xx	xx	xx	xx	المجموع

6-3 حساب الأرباح والخسائر:

إذا كان حساب المتاجرة يختص بتحديد المرحلة الأولى من نتيجة أعمال الجمعية، فإن حساب الأرباح والخسائر يحدد النتيجة النهائية من صافي دخل أو صافي خسارة. ذلك بمقارنة مجمل الدخل أو مجمل الخسارة مع بقية المصروفات والإيرادات التي تنشأ أثناء السنة، التي لا تقفل في حساب المتاجرة.

وحساب الأرباح والخسائر لا يختلف من حيث الشكل عن حساب المتاجرة إذ هو الآخر يتكون من طرفين أحدهما يسمى بالمدين، وتقبل به الحسابات التالية:

- المصاريف الإدارية والمالية.
 - مصاريف البيع والتوزيع.
 - المخصصات والاحتياطات السنوية.
 - النفقات المستحقة والتي لم تدفع بعد.
- أما الطرف الآخر يسمى بالدائن فتقبل به الحسابات التالية:
- الفوائد المصرفية الدائنة.
 - الإعانات.
 - الإيرادات العرضية الأخرى.
 - رسوم الاشتراكات.

ومن مقابلة حسابات الطرف المدين مع حسابات الطرف الدائن، يتم تحديد النتيجة النهائية لعمل الجمعية من صافي دخل أو صافي خسارة. يأخذ حساب الأرباح والخسائر الصورة التالية:

مدين حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 12/31 دائن

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	المصاريف الإدارية والمالية:	xx	دخل إجمالي "من المتاجرة"
xx	الرواتب والأجور	xx	فوائد مصرفية دائنة
xx	الإيجارات	xx	رسوم اشتراكات
xx	التعويضات	xx	إيرادات عرضية
xx	بريد وبرق وهاتف	xx	إعانة
xx	مصاريف مالية		
xx	مصاريف محروقات		
xx	تنقلات		
xx	تعويض مراجع حسابات		
xx	ضیافات		
xx	م. نثرية		
xx	مصاريف بيع وتوزيع:		
xx	مصاريف البيع		
xx	الثلف الطبيعي		
xx	مصاريف السيارات		
xx	الاندثارات:		
xx	اندثار أثاث		
xx	إطفاء مصاريف التأسيس		
xx	اندثار وسائل النقل		
xx	الرصيد "الدخل الصافي" أو	xx	الرصيد "صافي الخسارة"
xx	المجموع	xx	المجموع

وعند إعداد حساب الأرباح والخسائر يجب مراعاة الأمور التالية:

- 1- تحميل حساب الأرباح والخسائر بكافة الإيرادات والمصاريف التي تعود للدورة المالية وفق مبدأ الدورية.

- 2- تحتسب أقساط اندثار الأصول الثابتة وفقاً لأحكام قانون كل بلد.
- 3- عمل مخصص لنقص البضائع ومخصص سرقة البضائع وفق المبادئ والأعراف المحاسبية.

4-6 حساب ما قبل التوزيع:

يفضل محاسبياً إعداد حساب ما قبل التوزيع ضمن الحسابات الختامية، يتم ترحيل صافي الدخل إليه من حساب الأرباح والخسائر ويقل في الطرف الدائن منه، أما في الجانب المدين منه، فيحمل بالحوافز السنوية للعمال، حوافز تجاوز الخطء، تعويض المسؤولية، وغيرها من الحسابات التي تحسم من الدخل الصافي قبل التوزيع وفقاً لما يحدده النظام الداخلي للجمعية.

يظهر حساب ما قبل التوزيع بالصورة التالية:

مدين	حساب ما قبل التوزيع عن السنة المالية المنتهية في 12/31	دائن
المبلغ	التفاصيل	المبلغ
xx	إلى حـ/الحوافز السنوية للعمال	xx
xx	إلى حـ/حوافز تجاوز الخطء	
xx	إلى حـ/تعويض المسؤولية	
xx	رصيد "صافي الدخل للتوزيع"	
xx	المجموع	xx

5-6 حساب التوزيع:

يجعل صافي الدخل الظاهر في حساب ما قبل التوزيع دائناً. ومدينياً بالحسابات التالية: "الاحتياطي القانوني، مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، عائد معاملات الأعضاء مع الجمعية، حصة تحسين شؤون المنطقة... الخ." أو أي نسبة يقررها النظام الداخلي للجمعية. ويظهر حساب توزيع الدخل بالصورة التالية:

مدين حساب ما قبل التوزيع عن السنة المالية المنتهية في 12/31 دائن

المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل
xx	إلى حـ/الاحتياطي القانوني	xx	من حـ/ما قبل التوزيع "صافي الدخل للتوزيع"
xx	إلى حـ/مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		
xx	إلى حـ/مكافأة العاملين		
xx	إلى حـ/التدريب التعاوني		
xx	إلى حـ/تحسين شؤون المنطقة		
xx	إلى حـ/عائد معاملات الأعضاء		
xx	المجموع	xx	المجموع

ولا بد من مراعاة الأمور التالية عند إعداد حساب توزيع العائد:-

- 1- لا يجوز توزيع العائد على المساهمين ما لم تجري تغطية خسائر السنوات السابقة.
- 2- لا يتم توزيع العائد على المساهمين إلا بعد تحصيل ما بذمة العضو من أموال تعود للجمعية.
- 3- فصل العائد المتحقق من معاملات الأعضاء عن العائد المتحقق من غير الأعضاء.
- 4- لا يجوز توزيع العائد المتحقق من غير الأعضاء إلا للغرض أو الأغراض التي يحددها النظام الداخلي للجمعية أو القانون التعاوني.

6-7 الميزانية:

تظهر في الميزانية جميع الحسابات والإيرادات المتعلقة بالأصول والخصوم وحقوق الأعضاء المساهمين كذلك تتضمن جميع المقدمات والمستحقات من المصروفات والإيرادات. وتظهر الميزانية بالصورة التالية:

خصوم

الميزانية العمومية عن السنة المنتهية في 12/31

أصول

التفاصيل	المبلغ		التفاصيل	المبلغ	
	جزئي	كلي		جزئي	كلي
خصوم ثابتة			الموجودات الثابتة:		
رأسمال مدفوع	xx		الأثاث	xx	
احتياطي قانوني	xx		المباني	xx	
إعانات حكومية	xx		معدات	xx	
		xxx	وسائط نقل	xx	
الاحتياطيات:			مصاريف تأسيس	xx	
احتياطي تحسين المنطقة	xx		مجموع الأصول الثابتة		xxx
احتياطي تعويض مسؤولين	xx		الموجودات المتداولة:		
احتياطي تأمين اجتماعية	xx		نقدية	xx	
احتياطي نواقص بضائع	xx		مخزون سلعي	xx	
احتياطي سرقات	xx	xxx	مدينون	xx	
القرضات متداولة:			أوراق قبض	xx	
تأمينات دائنة	xx		قرطاسية غير مستعملة	xx	
قروض	xx		نواقص بذمة الأقسام والفروع	xx	xxx
دائنون	xx		السلف والتأمينات:		
سلف دائنة	xx	xxx	سلف لجنة المشتريات	xx	
مخصصات أصول ثابتة:			سلف العمال	xx	
مخصص اندثار أثاث	xx		تأمينات	xx	xxx
مخصص اندثار معدات	xx		أرصدة مدينة أخرى:		
وسائط نقل	xx	xxx	إيرادات مستحقة	xx	
أرباح معدة للتوزيع:			مصاريف مدفوعة مقدماً	xx	xxx
أرباح العام	xx		حسابات نظامية لها مقابل:		
أرباح مدورة	xx	xxx	إجمالي الفروع		xxx
المجموع		xxx	المجموع		xxx

مثال تطبيقي:

استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر إحدى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في آخر ديسمبر سنة 2002م.

أرصدة مدينة:

5508 دينار بنك حساب جاري، 4800 دينار اعتمادات مستندية، 1200 دينار أثاث ومفروشات، 8200 دينار جاري الأعضاء، 3600 دينار سيارة نقل البضائع، 5950 دينار مصروفات إدارية، 25800 دينار مباني، 20000 دينار أسهم جمعية كلية المحاسبة، 1200 دينار نقدية بالخزينة.

أرصدة دائنة:

58000 دينار رأس المال، 18200 دينار الاحتياطي القانوني، 1500 دينار مخصص المعونة الاجتماعية، 1200 دينار كوبونات أسهم كلية المحاسبة، 38758 دينار الفائض الإجمالي للجمعية (الدخل الإجمالي)، 2500 دينار احتياطي تسوية توزيع العائد، 300 دينار أمانات اكتتاب في رأس المال، 12600 دينار موردون، 300 دينار أرباح بيع سيارة قديمة مستعملة.

وعند الجرد ظهر ما يأتي:

- 1- المخزون السلعي آخر المدة بلغت قيمته 56200 دينار.
- 2- تقرر اندثار المباني بمعدل 3% سنوياً، والمصاعد الكهربائية بمعدل 10% سنوياً، علماً بأن أرض المبنى قيمتها 4200 دينار وأن المصاعد قد تكلفت 3000 دينار.
- 3- تقرر اندثار الأثاث والمفروشات بمعدل 10% سنوياً وسيارة نقل البضائع بمعدل 20% سنوياً.
- 4- تحتسب لعمال البيع عمولة بمعدل 1% من المبيعات التي تزيد عن 3000000 دينار، وللمدير عمولة بمعدل نصف في الألف من رقم المبيعات.

5- وردت فاتورة النور والهاتف في أوائل يناير 2003، وكانت قيمة الفاتورة الأولى 25 دينار من بينها 5 دينار زيادة في مبلغ التأمين، والفاتورة الثاني 40 دينار.

6- بلغ رقم المبيعات خلال سنة 2002 (500000) دينار بما فيها مبيعات لغير الأعضاء قيمتها 40000 دينار، وقد نتج الدخل الإجمالي من مبيعات الجمعية بالكامل.

7- ينص نظام الجمعية الداخلي على احتساب احتياطي قانوني بمعدل 20% من الفائض الصافي، ومخصص للمعونة الاجتماعية بما لا يقل عن 10% منه، ومكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بما لا يزيد عن 10% من الفائض الصافي.

8- وجد أن رأس المال للجمعية يتكون من أسهم قيمة كل منها ديناراً واحداً تفصيلها كالاتي:

56000 سهم مضى على إصدارها مدة تزيد عن سنة

1200 سهم أصدرت في النصف الأول من سنة 2002

800 سهم أصدرت في النصف الثاني من سنة 2002

9- تقدم مجلس الإدارة باقتراح تجزئة الفائض الصافي لسنة 2002 على النحو التالي:

أ- 20% من الفائض الصافي للاحتياطي القانوني.

ب- فائدة الأسهم بمعدل 6%، وبما لا يتجاوز 20% من الفائض الصافي.

ج- 10% من الفائض الصافي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

د- 10% من الفائض الصافي لمخصصي المعونة الاجتماعية.

هـ- صرف عائد بمعدل 3% من مشتريات الأعضاء.

وما يتبقى بعد ذلك يخصص لتسوية توزيع العائد للسنة القادمة.

والمطلوب إعداد:

- 1- حساب الأرباح والخسائر على مرحلتين.
- 2- حساب التوزيع شاملا مشروع تجزئة الفائض الصافي للجمعية كما تقدم به مجلس الإدارة للجمعية العمومية السنوية.
- 3- الميزانية العمومية كما تظهر عليه في 2002/12/31.

التمهيد للحل:

1- الاندثارات:

أ- للمباني بما فيها المصاعد الكهربائية:

$$\text{اندثار المباني} = \frac{3}{100} \times (3000 + 4200) - 25800 =$$

$$558 = \frac{3}{100} \times 18600 =$$

$$\text{اندثار المصاعد} = \frac{10 \times 3000}{100} = 300$$

$$558 + 300 = 858 \text{ دينار اندثار المباني والمصعد الكهربائي}$$

$$\text{ب- اندثار الأثاث والمفروشات} = \frac{10}{100} \times 1200 = 120$$

$$\text{ج- اندثار سيارة نقل البضائع} = \frac{20}{100} \times 3600 = 720$$

2- المصروفات البيعية المستحقة:

$$\text{أ- عمولة عمال البيع} = \frac{1}{100} \times (300000 - 500000) =$$

$$= \frac{1}{100} \times 200000 = 2000 \text{ دينار}$$

$$\text{ب- عمولة المدير} = \frac{1}{2000} \times 500000 = 250 \text{ دينار}$$

$$\text{المجموع} = 2250$$

3- المصروفات الإدارية المستحقة:

أ- نور = (5-25) = 20 =

ب- هاتف = 40 =

60 =

4- فائدة رأس المال:

56000 سهم فئة دينار واحد لمدة سنة = $\frac{6}{100} \times 56000 = 3360$ دينار

1200 سهم فئة دينار واحد لمدة نصف سنة = $\frac{3}{100} \times 1200 = 36$ دينار

800 سهم فئة دينار واحد بدون فائدة = $\frac{\text{صفر}}{3396}$ دينار

5- العائد على مشتريات الأعضاء:

إجمالي المبيعات - المعاملات مع غير الأعضاء

= المعاملات مع الأعضاء $\times 3\% =$ العائد على مشتريات الأعضاء

400000-500000 = $460000 \times 3\% = 13800$ دينار

6- مجموع العائد وفوائد الأسهم = 3396 + 13800 = 17196 دينار

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
2250	إلى حـ/ المصروفات البيعية	38758	من حـ/ المتاجرة (الدخل الإجمالي)
6010	إلى حـ/ المصروفات الإدارية	1200	من حـ/ كوبونات أسهم جمعية كلية المحاسبية
858	إلى حـ/ اندثار المباني		
120	إلى حـ/ اندثار الأثاث		
720	إلى حـ/ اندثار السيارة		
30000	الرصيد (منقول للمرحلة الثانية)		
39958		39958	

منه	حـ/ التوزيع عن السنة المنتهية في 2002/12/31	له
المبلغ	البيان	المبلغ
2400	إلى حـ/مخصص المعونة الاجتماعية (أرباح البيع لغير الأعضاء)	30000
1740	إلى حـ/احتياطي تسوية توزيع العائد	2500
28660	إلى حـ/التوزيع	300
32800		32800

ملاحظات:

1- تم استخراج أرباح البيع لغير الأعضاء كما يلي:
 (الفائض الصافي للجمعية × رقم المبيعات لغير الأعضاء) ÷ رقم
 المبيعات الإجمالي =

$$(40000 \times 30000) \div 500000 = 2400 \text{ دينار.}$$

2- استخراج احتياطي تسوية توزيع العائد استنتاجاً حيث أن:
 نسبة الاحتياطي القانوني + نسبة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة +
 مخصص المعونة الاجتماعية = 40% من الفائض الصافي للتوزيع، فيكون ما
 يتبقى للعائد وفوائد الأسهم 60% من الفائض الصافي.
 بناءً على ما تقدم تكون حصة الفائض الصافي الواجب أن يسفر عنها
 حساب الأرباح والخسائر كالآتي:

$$17196 = 60\%$$

$$\text{س} = 100\%$$

$$\therefore \text{الفائض الصافي} = \frac{100 \times 17196}{60} = 28660 \text{ دينار}$$

منه	حساب التوزيع المفتوح عن سنة 2002		له
المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل
5732	إلى حـ/ الاحتياطي القانوني 20%	28660	من حـ/ الأرباح والخسائر
3396	إلى حـ/ فائدة رأس المال 6%	2500	من حـ/ احتياطي تسوية العائد
2866	إلى حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 10%		
2866	إلى حـ/ مخصص المعونة الاجتماعية 10%		
13800	إلى حـ/ عائد المعاملات 3%		
28660		28660	

ملاحظة: تم احتساب عائد معاملات الأعضاء بواسطة المعادلة التالية:

مشتريات الأعضاء $\times 3\% = 46000 \times 3\% = 13800$ دينار.

الميزانية العمومية في 2002/12/31				الأصول		
البيان	دينار	دينار	دينار	البيان	دينار	دينار
رأس المال	58000			الأصول المتداولة:		
أمانات اكتتاب برأس المال	300	58300		تقديّة بالخزينة	2100	
الاحتياطي القانوني	18200			تقديّة بالبنك	5508	7608
احتياطي تسوية توزيع العائد	1740	19940		أسهم كلية المحاسبة		20000
مخصص المعونة الاجتماعية		3900	82140	اعتمادات مستندية		4800
الخصوم المتداولة:				جاري الأعضاء		8200
موردون	12600			بضاعة آخر المدة		56200
مستحقات	2310	14910				96808
أرباح للتوزيع:				الأصول الثابتة:		
احتياطي قانوني	5732			اثاث ومفروشات	1200	
فائدة رأس المال	3396			اندثار 10%	(120)	1080
مكافأة مجلس الإدارة	2866					
مخصص المعونة الاجتماعية	2866			سيارة نقل البضائع	3600	
عائد المعاملات	13800			اندثار 20%	(720)	2880
		28660				
			43570	مباني	25800	
				اندثار 3%، 10%	(858)	24942
المجموع			125710	المجموع		125710

الفصل السابع

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية السكنية وحساباتها الختامية

أولاً- المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية السكنية :

تمس مشكلة السكن حياة كل فرد من أبناء المجتمع، لذلك أولت بعض الجهات الرسمية المتخصصة في العديد من البلدان النامية أهمية فائقة لحل هذه المشكلة، بما فيها الجمعيات، وإن كانت بدرجات متفاوتة، ومن مناقشة ميدانية لعمل الجمعيات التعاونية السكنية اتضح أن أبرز الأنشطة التي تمارسها هذا النوع من الجمعيات هي:

7-1. تنظيم حصول الأعضاء على مواد البناء ومستلزماته :

تقوم هذه الجمعيات بالحصول على المواد الضرورية للبناء من المنشآت العامة لتعيد بيعها للأعضاء وبأسعار تعاونية مقابل عمولة خدمات طفيفة تحصل عليها الجمعية من الأعضاء، لذلك تقوم الجمعية عند الحصول على هذه المواد وإعادة توزيعها على الأعضاء بإثبات القيود التالية:

أ- عند شراء مواد البناء:

من حـ / المشتريات	xx
xx حـ / الحديد	
xx حـ / الإسمنت	
xx حـ / الطابوق (حجر)	
إلى حـ / الصندوق	xx

ب- عند إعادة البيع:

من حـ/ الصندوق	xx
إلى مذكورين	
حـ/ المبيعات، حديد، إسمنت، طابوق	xx
حـ/ عمولة الخدمات	xx

مثال (1):

على فرض قامت جمعية تعاونية سكنية بشراء المواد التالية:
(طابوق بمبلغ 5000 دينار، حديد بناء بمبلغ 3000 دينار، إسمنت بمبلغ 2000 دينار) وأعادت بيعها للأعضاء مقابل عمولة خدمات بلغت 1% من سعر البيع، ففي هذه الحالة يسجل المحاسب في دفتر يومية الجمعية القيود التالية:

من حـ/ المشتريات	1000
3000 حـ/ حديد بناء	
2000 حـ/ إسمنت	
5000 حـ/ طابوق	
إلى حـ/ الصندوق	10000
(شراء المواد المذكورة أعلاه نقداً)	

من حـ/ الصندوق	10100
إلى مذكورين	
حـ/ المبيعات	10000
3000 حـ/ حديد بناء	
2000 حـ/ إسمنت	
5000 حـ/ طابوق	
حـ/ عمولة خدمات	100
(بيع المواد المذكورة أعلاه للأعضاء لقاء عمولة 1%)	

في نهاية السنة المالية يتم قفل عمولة الخدمات بحساب الأرباح والخسائر
بموجب القيد التالي:

100	من حـ/ عمولة الخدمات
100	إلى حـ/ الأرباح والخسائر

2-7. تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة للإسكان:

إن هذا النشاط لا يختلف من حيث المعالجة المحاسبية عن عمليات الإقراض والاقتراض التي تم التكلم عنها في الفصل الرابع "الأعمال المشتركة للجمعيات التعاونية وقيودها المحاسبية"، لذلك لا نجد ضرورة لإعادة بحثها في هذا الفصل.

ثانياً - الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية السكنية والميزانية العمومية:

تشمل الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية السكنية التي يعدها المحاسب في نهاية السنة المالية على الحسابات التالية:

1- حساب المتاجرة.

2- حساب الأرباح والخسائر.

3- حساب التوزيع.

3-7 حساب المتاجرة:

هو حساب تجميعي لبنود المصروفات والإيرادات المتعلقة بوظيفة الشراء والبيع لمواد البناء، ويظهر حسب المتاجرة بالصورة التالية:

مدین					حساب المتاجرة عن السنة المالية المنتهية في 12/31					دائن	
إجمالي	حديد	إسمنت	طابوق	التفاصيل	إجمالي	حديد	إسمنت	طابوق	التفاصيل		
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ بضاعة أول المدة	xx	xx	xx	xx	من حـ/ بضاعة آخر المدة		
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ المشتريات	xx	xx	xx	xx	من حـ/ المبيعات		
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ مردودات المبيعات	xx	xx	xx	xx	من حـ/ مردودات مشتريات		
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ مصاريف المشتريات	xx	xx	xx	xx			
xx	xx	xx	xx	إلى حـ/ مصاريف البيع والتوزيع (المغيرة)	xx	xx	xx	xx	رصيد (مجل خسارة)		
xx	xx	xx	xx	رصيد (مجل الدخل) أو	xx	xx	xx	xx	المجموع		
xx	xx	xx	xx	المجموع	xx	xx	xx	xx	المجموع		

4-7. حساب الأرباح والخسائر:

بعد تحديد مجمل الدخل أو مجمل الخسارة في حساب المتاجرة، تجرى عملية تحديد النتائج الصافية من دخل أو خسارة في حساب تجميعي يسمى بحساب الأرباح والخسائر، والذي هو من حيث المحتوى لا يختلف عند إعداده عن بقية المشاريع الأخرى سواء كانت تعاونية أو غير تعاونية. ويظهر حساب الأرباح والخسائر بالشكل التالي:-

مدین		حساب الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في 12/31-		دائن	
xx	إلى حـ/ مجمل الخسارة أو	xx	من حـ/ مجمل الدخل	xx	
xx	إلى حـ/ فوائد قروض	xx	من حـ/ عمولة خدمات	xx	
xx	إلى حـ/ أجور ومرتبات	xx	من حـ/ إعانات ومساعدات	xx	
xx	إلى حـ/ مصاريف نفثية	xx	من حـ/ رسوم واشتراكات	xx	
xx	إلى حـ/ مصاريف نور ومياه	xx	من حـ/ إيرادات استثمارات	xx	
xx	إلى حـ/ مصاريف هاتف	xx		xx	
xx	إلى حـ/ اندثار أصول ثابتة	xx		xx	
xx	إلى حـ/ مصاريف أدوات كتابية	xx		xx	
xx	إلى حـ/ مصاريف أخرى	xx		xx	
xx	رصيد صافي الدخل أو	xx	رصيد صافي الخسارة	xx	
xx	المجموع	xx	المجموع	xx	

5-7 حساب التوزيع:

لا يختلف حساب التوزيع للفائض الصافي في الجمعيات التعاونية السكنية عن ما هو معمول به في بقية أنواع الجمعيات الأخرى، مع مراعاة ما تنص عليه الأنظمة الداخلية لكل جمعية سكنية بهذا الخصوص.

6-7 الميزانية العمومية:

بعد الانتهاء من إعداد الحسابات الختامية يتم إعداد الميزانية العمومية للجمعية التعاونية السكنية، والتي تأخذ الصورة التالية:-

أصول		الميزانية العمومية عن الفترة المنتهية في --		خصوم	
مبلغ كلي	مبلغ جزئي	البيان	المبلغ الكلي	البيان	
		أصول ثابتة:	xx	رأس المال	
	xx	أراضي		الاحتياطيات:	
	xx	مباني	xx	احتياطي قانوني	
xx	xx	- اندثرات	xx	توزيعات السنوات السابقة	
	xx	وسائل نقل	xx	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	
	xx	- اندثرات	xx	مكافأة العاملين	
	xx	أثاث	xx	التدريب التعاوني	
xx	xx	- اندثرات	xx	الخدمات الاجتماعية والخيرية	
		أصول متداولة:		خصوم ثابتة:	
	xx	بضاعة آخر المدة	xx	مساعات	
	xx	حديد بناء	xx	قروض	
	xx	إسمنت		خصوم متداولة:	
	xx	طابوق	xx	دائنون	
	xx	الخزينة	xx	قروض	
	xx	البنك			
xx	xx	المجموع	xx	المجموع	

7

الفصل الثامن

المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية للصير البحري وحساباتها الختامية

أولاً- المعالجة المحاسبية لعمليات الجمعيات التعاونية للصيد البحري:

تمارس الجمعيات التعاونية للصيد البحري عدد من الأنشطة الاقتصادية وفق ما حدد بالقانون في بعض البلدان العربية. وقد أوضحنا هذه الأنشطة في فصل سابق من هذا الكتاب، أما في هذا الفصل فسنقوم بوضع المعالجات المحاسبية لها، وبما يتلاءم مع طبيعة كل نشاط من هذه الأنشطة كما هو مبين أدناه:

8-1 العمل على توفير أدوات الصيد ومعداته ولوازمه ومد الأعضاء بها بأيسر السبل

وبأقل التكاليف:

تعمل الجمعيات التعاونية للصيد البحري على توفير أدوات ومعدات الصيد ولوازمه لأعضائها من الجهات العامة للدولة مستفيدة من الدعم الذي يقدم إليها من الجهة الإدارية المشرفة على عمل هذا النوع من الجمعيات وبأسعار مدعومة من ميزانية المجتمع. لذلك عندما تقوم الجمعية بشراء هذه المعدات، تسجل في دفاترها القيد التالي:

من حـ/مشتريات معدات ولوازم الصيد xx

xx حـ/اسم المادة

xx حـ/اسم المادة

xx حـ/اسم المادة

xx إلى حـ/البنك أو الخزينة

وعندما تقوم الجمعية بإعادة بيعها للأعضاء (مضافاً إليها هامش ربح تعاوني بحيث لا تزيد الأسعار بأي حال عن أسعار الموزع الفردي أن لم تكن أقل منها) يسجل المحاسب القيد التالي:

×× من حـ/البنك أو الخزينة

×× إلى حـ/مبيعات معدات ولوازم الصيد البحري

×× حـ/اسم المادة

×× حـ/اسم المادة

×× حـ/اسم المادة

4-8 القيام بتسويق الأسماك لصالح الجمعية أو لصالح أعضائها:

من ضمن الأنشطة التي تمارسها هذه الجمعيات هو "القيام بتسويق الأسماك وغيرها من منتجات الصيد... الخ. إلا أنه يمكن في الحياة العملية أن تقوم الجمعية بتسويق الأسماك وغيرها من منتجات الصيد أما لصالحها أو لصالح أعضائها.

أ- تسويق منتجات الصيد لصالح أعضاء الجمعية:

فيما إذا قامت الجمعية بعملية الصيد لصالحها لكي تقوم بالبيع للجمهور المستهلك وفق الأسعار التي تضعها الجهات المختصة. في هذه الحالة تثبت القيود المحاسبية التالية:

1- قيد المبيعات:

×× من حـ/الصندوق

×× إلى حـ/التسويق

(إثبات مبيعات الجمعية من الأسماك)

2- قيد مصاريف التسويق:

من حـ/الصندوق ××

إلى حـ/التسويق ××

مثال:

قامت جمعية تعاونية لصيد الأسماك ببيع 100 طن من الأسماك بسعر
الطن الواحد 200 دينار، وأنفقت مصاريف نقل وتوزيع قدرها 300 دينار، ففي
هذه الحالة تثبت القيود التالية:-

20000 من حـ/الصندوق

20000 إلى حـ/التسويق

(بيع 100 طن من الأسماك بسعر 200 دينار للطن الواحد.)

300 من حـ/الصندوق

300 إلى حـ/التسويق

(إثبات مصاريف نقل وتوزيع الأسماك)

في نهاية السنة يتم استخراج رصيد التسويق، فإذا كان صافي دخل فيرحل
إلى الطرف الدائن من حساب الأرباح والخسائر. أما إذا كان صافي خسارة،
فيرحل إلى الطرف المدين من حساب الأرباح والخسائر بموجب القيود التالية:

1- إذا كانت نتيجة التسويق صافي دخل:

××

من حـ/التسويق

××

إلى حـ/الأرباح والخسائر

2- إذا كان نتيجة التسويق صافي الخسارة:

××

من حـ/الأرباح والخسائر

××

إلى حـ/التسويق

ب- تسويق منتجات الصيد لصالح الأعضاء:

يقصد بذلك قيام الجمعية بتجميع منتجات الأعضاء لتسويقها لصالحهم لقاء عمولة خدمات على أن يتحمل الأعضاء كافة مصاريف التسويق، إذ تحسم من إيرادات المبيعات ففي هذه الحالة تثبت القبوض المحاسبية التالية في دفتر يومية الجمعية:-

1- عند التسويق:

من حـ/الصندوق	xx
إلى حـ/التسويق	xx

2- عمولة الخدمات:

من حـ/الصندوق	xx
إلى حـ/عمولة الخدمات	xx

ثم يتم خصم قيمة عمولة الخدمات من حساب التسويق بالقيد التالي:

من حـ/عمولة الخدمات	xx
إلى حـ/التسويق	xx

(حسم قيمة عمولة الخدمات من حساب التسويق)

3- قيد تسديد قيمة تسويق منتجات الأعضاء:

من حـ/التسويق	xx
إلى حـ/الصندوق	xx

(تسديد رصيد التسويق للأعضاء)

مثال:

قامت جمعية تعاونية للصيد البحري بجمع منتجات الأعضاء من الأسماك للقيام بتوزيعها لقاء عمولة خدمات 1% من إجمالي المبيعات وقد بلغت قيمة المباع لصالح الأعضاء مبلغ 25000 دينار. وأنفقت الجمعية مبلغ 1500 دينار مصاريف تسويق. ففي هذه الحالة يتم إثبات القيود التالية في يومية الجمعية:-

من حـ/الصندوق	25000
إلى حـ/التسويق	25000
(إثبات مبيعات منتجات الأعضاء)	

من حـ/التسويق	1500
إلى حـ/الصندوق	1500
(إثبات مصاريف التسويق)	

من حـ/التسويق	23500
إلى مذكورين	
حـ/الصندوق	23250
حـ/عمولة الخدمات	250
(تسديد قيمة المتبقي من المبيعات بعد حسم عمولة الخدمات 1%)	

الترحيل للحسابات المختصة:

له	حـ/التسويق	منه
حـ/الصندوق 25000		حـ/الصندوق 1500
		حـ/مذكورين 23500
	25000	25000

منه	حسب/عمولة خدمات	41
250	رصيد (أ.خ)	250
250	حسب/التسويق	250
250		250

8-3 تنظيم عمليات الإقراض والاقتراض:

لا تختلف المعالجة المحاسبية لهذه العمليات في هذا النوع من الجمعيات عن بقية الأنواع الأخرى من الجمعيات التعاونية والتي سبق وأن تمت مناقشته في الفصول السابقة.

ثانياً- الحسابات الختامية والميزانية العمومية للجمعيات التعاونية للصيد البحري:

من واقع الأنشطة التي تمارسها الجمعيات التعاونية للصيد البحري، يمكن تحديد الحسابات الختامية التي تنظم في نهاية السنة المالية لهذا النوع من الجمعيات بالآتي:

- 1- حساب المتاجرة.
- 2- حساب التسويق.
- 3- حساب الأرباح والخسائر.
- 4- حساب التوزيع.

8-4 حساب المتاجرة:

يخصص هذا الحساب لبيان نتيجة أعمال الشراء والبيع المتعلقة بالأدوات والمعدات التي توفرها الجمعية للأعضاء، حيث يظهر بالصورة التالية:

مدین	حساب المتاجرة بمعدات ولوازم الصيد	دائن
xx	إلى حـ/المشتريات	xx من حـ/المبيعات
xx	إلى حـ/مصاريف الشراء	xx من حـ/مردودات المشتريات
xx	إلى حـ/مردودات المبيعات	xx من حـ/بضاعة آخر المدة
xx	إلى حـ/بضاعة أول المدة	
xx	الرصيد (مجمّل الدخّل) أو	xx الرصيد (مجمّل الخسارة)
xx	المجموع	xx المجموع

8-5 حساب التسويق:

يفتح هذا الحساب في نهاية السنة المالية لبيان نتيجة عمليات الجمعية لتسويق منتجات الصيد التي تقوم بها الجمعية لصالحها، ويظهر بالصورة التالية:-

منه	حـ/التسويق	له
xx	إلى حـ/الصندوق (مصاريف التسويق)	xx من حـ/الصندوق (إيرادات التسويق)
xx	رصيد (الدخّل) أو	xx رصيد (الخسارة)
xx	المجموع	xx المجموع

8-6 حساب الأرباح والخسائر:

الأرصدة التي لا تنقل في حساب المتاجرة والتسويق، يتم إقفالها في حساب الأرباح والخسائر باستثناء الحسابات التي تظهر بالميزانية، وهذا الحساب هو عبارة عن حساب تجميعي للمصروفات والإيرادات لتحديد نتيجة عمل الجمعية من دخل أو خسارة، إذ تتم بواسطة مقارنة الأرباح أو الخسائر المتحققة من حساب المتاجرة والتسويق مع بقية المصروفات والإيرادات التي تنشأ أثناء قيام الجمعية بنشاطها.

حيث تنقل المصروفات التالية في الجانب المدين منه: خسائر حساب المتاجرة، خسائر حساب التسويق، المصاريف الإدارية، الاندثارات، المخصصات.

أما الطرف الدائن منه فيحمل بالحسابات التالية: دخل حساب المتاجرة، دخل حساب التسويق، الفوائد المصرفية الدائنة، الإعانات والمنح والمساعدات، رسوم الاشتراكات.

ويظهر حساب الأرباح والخسائر بالصورة التالية:

منه	حساب الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في / /	له
xx	إلى حـ/ المتاجرة أو	xx من حـ/ المتاجرة
xx	إلى حـ/ التسويق أو	xx من حـ/ التسويق
xx	إلى حـ/ المصاريف الإدارية	xx من حـ/ رسوم الاشتراكات
xx	إلى حـ/ الاندثارات	xx من حـ/ فوائد بنكية
xx	إلى حـ/ المخصصات	xx من حـ/ الإعانات والمنح والمساعدات
xx	الرصيد (صافي الدخل) أو	xx الرصيد (صافي الخسارة)
xx	المجموع	xx المجموع

8-9 حساب التوزيع:

إن حساب التوزيع المعمول في الجمعيات التعاونية الزراعية يصلح لعملية توزيع الفائض الصافي للجمعيات التعاونية للصيد البحري.

8-10 الميزانية العمومية:

ميزانية الجمعية التعاونية للصيد البحري هي الأخرى لا تختلف من حيث الترتيب عن بقية الميزانيات المطبقة في الأنواع الأخرى من الجمعيات والتي سبق وأن تم التطرق إليها في الفصول السابقة، لذلك لا نرى ضرورة لإعادة شرحها في هذا الفصل.

مثال تطبيقي:

إليك بعض الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة لإحدى الجمعيات التعاونية للصيد البحري وذلك في 2002/21/31م (المبلغ بالدينار):

5000 أدوات ومعدات صيد في أول المدة، 7000 مشتريات أدوات ومعدات صيد خلال المدة، 9000 مبيعات أدوات ومعدات الصيد خلال السنة، 1000 مردودات مشتريات معدات وأدوات صيد، 20000 إيرادات بيع أسماك لصالح الجمعية، 3000 مصاريف تسويق الأسماك لصالح الجمعية، 2000 عمولة خدمات تسويق أسماك الأعضاء، 1000 مصاريف إدارية، 200 مصاريف نثرية، 1000 رسوم اشتراكات، 3000 إعانات ومنح ومساعدات من جهات رسمية، 20000 قوارب صيد، 10000 مبنى، 15000 وسائل نقل.

وعند الجرد في 2002/12/31، اتضح ما يلي:

- 1- قدرت أدوات ومعدات الصيد آخر المدة بمبلغ 8000 دينار.
- 2- تندثر المباني بمعدل 3% سنوياً ووسائل النقل بمعدل 15% سنوياً، وقوارب الصيد بمعدل 5% سنوياً.

- 3- اتضح أن جميع معاملات الجمعية كانت مع أعضائها.
4- يوزع صافي العائد بالحدود العليا للنسب الواردة فيما بعد.

المطلوب/إعداد:

- 1- حساب المتاجرة بمعدات ولوازم الصيد.
2- حساب التسويق.
3- حساب الأرباح والخسائر.
4- حساب التوزيع.

الحل:

أولاً- حساب المتاجرة بمعدات ولوازم الصيد:

مدین	حساب المتاجرة بمعدات ولوازم الصيد	دائن
5000	إلى حـ/بضاعة أول المدة	من حـ/المبيعات
7000	إلى حـ/المشتريات	من حـ/مردودات المشتريات
6000	رصيد (دخل المتاجرة)	من حـ/بضاعة آخر المدة
18000	المجموع	المجموع
		18000

ثانياً- حساب التسويق:

مدین	حساب التسويق	دائن
3000	إلى حـ/مصاريف التسويق	من حـ/إيرادات التسويق
17000	رصيد (دخل التسويق)	
20000		20000

ثالثاً-حساب الأرباح والخسائر:

مدین	حـ/أ.خ عن المدة المنتهية في	2002/12/31م	دائن
1000	إلى حـ/مصاريف إدارية	6000	من حـ/دخل المتاجرة
200	إلى حـ/مصاريف نثرية	17000	من حـ/دخل التسويق
300	إلى حـ/اندثار المباني	2000	من حـ/عمولة الخدمات
2250	إلى حـ/اندثار وسائط نقل	1000	من حـ/رسوم اشتراكات
1000	إلى حـ/اندثار قوارب الصيد	3000	من حـ/إعانات ومنح ومساعدات
24250	رصيد (صافي دخل)		
29000	المجموع	29000	المجموع

رابعاً- حساب التوزيع:

مدین	حساب التوزيع عن الفترة المالية المنتهية في	2002/12/31م	دائن
4850	إلى حـ/الاحتياطي القانوني 20%	24250	من حـ/صافي الدخل
3637.5	إلى حـ/مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 15%		
3637.5	إلى حـ/الخدمات العامة والاجتماعية 15%		
1212.5	إلى حـ/التدريب التعاوني 5%		
2425	إلى حـ/مكافأة العاملين 10%		
8487.5	إلى حـ/عائد الأعضاء 35%		
24250	المجموع	24250	المجموع

الفصل التاسع

انقضاء الجمعيات التعاونية وحلها وتصفيتهما

أولاً - تصفية الجمعيات التعاونية:

تتقضي الجمعيات التعاونية وتحل بموجب قرار يصدر من الجمعية العمومية غير العادية، أو من الجهة الإدارية المشرفة على عمل الجمعية إذا قامت بإحدى الحالات التالية:

- 1- إذا ثبت عجز الجمعية عن تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها أو عجزت عن الوفاء بالتزاماتها.
 - 2- إذا دعت مصلحة التنظيم العام للتعاوني ذلك.
 - 3- إذا تصرفت بأموالها في غير الأغراض المخصصة لها.
 - 4- إذا تعذر عليها مواصلة عملها بانتظام سواء لاضطراب أعمالها اضطراباً مستمراً أو لتكرار إخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أو لخروجها على القواعد التي يقرها القانون ونظام الجمعية.
 - 5- إذا اندمجت في جمعية تعاونية أخرى.
 - 6- إذا انتهت المدة المعينة دون مد أجلها أو اندماجها في جمعية أخرى.
- وعند صدور قرار حل الجمعية وتصفيتهما أو إدماجها في جمعية أخرى، فلا بد من إبلاغ القرار إلى الجهات الإدارية المختصة ونشره في إحدى الصحف اليومية، ولصقه على مقر الجمعية لمدة عشرة أيام على الأقل.

ويجوز الطعن في قرار حل الجمعية أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها مقر الجمعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شهره، وتفصل

المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال بغير مصروفات، ويكون حكمها نهائياً، بعد صدور قرار التصفية من قبل الجهات المخولة وشهر قرار الحل وفق الأصول. ويتم تعيين مصفى أو أكثر من قبل الجهة التي أصدرت قرار الحل والتصفية لتحديد نتيجة عمل التصفية، ويحدد قرار تعيينه مدة هذا التعيين والأجور المقررة له، ويجب على القائمين على إدارة الجمعية تسليم المصفى الأموال والمستندات والسجلات الخاصة بالجمعية، ويباشّر المصفى أعمال التصفية تحت إشراف ورقابة الجهة الإدارية المختصة، وعلى المصفى بعد انتهاء أعمال التصفية أن يرفع إلى الجهة الإدارية المختصة تقريراً بنتيجة عمله مشفوعاً بالحساب الختامي.

9-1 حقوق وواجبات المصفى للجمعيات التعاونية:

تشمل ما يلي:

- 1- إعداد دفاتر للتصفية تتضمن دفاتر مالية وأخرى تنظيمية بهدف تحقيق مهمة التصفية.
- 2- بيع أصول الجمعية بعد التحقق من المستندات الثبوتية والسجلات المعبرة عن جميع أصول المنشأة.
- 3- تحصيل ما للجمعية من ديون طرف الغير، (الأعضاء وغير الأعضاء).
- 4- تسديد ديون الجمعية للغير مع مراعاة الامتيازات القانونية الممنوحة لها.
- 5- إعداد الحساب التمهيدي للتصفية والحساب الختامي للتصفية عند الانتهاء من كافة إجراءات التصفية.

9-2 معالجة المال الناتج من التصفية :

إن مال التصفية هو المال الناتج من عملية تصفية جميع موجودات الجمعية الثابتة منها والمنقولة، وتحصيل ما للجمعية من ديون لدى الغير، ومن حصيلة ذلك يتم تسديد التزاماتها طرف الغير من غير الأعضاء. وللأعضاء تسدد قيمة ما أدوه في رأس مال الجمعية كأسهم، وقيمة القروض والودائع المستحقة لهم لدى الجمعية.

المتبقي بعد تسديد كافة التزامات الجمعية على النحو الذي تم شرحه في الفقرة السابقة، يسمى المال الناتج من التصفية الذي يخصص بحكم القانون في عمل له منفعة عامة أو خدمة اجتماعية في منطقة عمل الجمعية ذاتها. علماً بأن المقصود بمال الجمعية صافي أصولها. ولا يدخل ضمن عناصره الاحتياطي القانوني. ولا الديون المشكوك فيها، وعليه لا بد من استبعادها من الذمم في جانب الأصول.

9-3 معالجة الاحتياطي القانوني عند التصفية :

قوانين التعاون لم تبين كيفية التصرف في الاحتياطيات، وعلى وجه الخصوص الاحتياطي القانوني عند التصفية.

وما دام الاحتياطي القانوني لا يعتبر من عناصر أصول الجمعية ضمن مفهوم قوانين الملكية في الجمعيات التعاونية، فهو إذن لا يعود للمالكين عند الحل والتصفية، بل إنه يعتبر مال عام يعود للمجتمع بخلاف ما جرى في المشاريع الرأسمالية الذي يوزع على أصحاب المشروع كبقية الأموال الأخرى. إن التخصيص بأوجه استعمال الاحتياطي القانوني عند التصفية وعلى النحو السابق يتم من وجهة نظرنا في حالة انعدام وجود جهاز مركزي للحركة التعاونية (كالاتحاد التعاوني المركزي)، أما في حالة وجود مثل هذا الجهاز، فإنني أرى أن الاحتياطي القانون في مثل هذه الحالة، يعود للحركة التعاونية لأن

التعاونية التي تمت تصفيتها تعتبر إحدى حلقاتها. هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الحركة التعاونية في البلدان النامية تعتبر في بدايتها وهي بالتالي أحق به من أي جهة أخرى، وذلك للنقص الحاد الذي تعاني منه في مصادر تمويلها. وتبعاً لهذا فإن الحالات التي تعترضنا فيما يتعلق بمعالجة الاحتياطي القانوني عند التصفية لا تعدو كونها إحدى الحالات الثلاثة التالية:

الحالة الأولى:

"حالة إذا أظهر الحساب الختامي ربحاً للتصفية، ففي هذه الحالة يرحل هذا الربح إلى حـ/الاحتياطي القانوني، حيث لا يجوز أن يوزع على الأعضاء أكثر من القيمة الاسمية لأسهمهم أو ما دفع منها، وثم يودع مجموع هذا الاحتياطي في البنك الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة.

فعلى سبيل المثال، إذا فرضنا أن نتيجة التصفية لإحدى الجمعيات التعاونية كانت 1000 دينار والاحتياطي القانوني قبل التصفية 2000 دينار، فإنه في هذه الحالة يسجل المصفي القيد التالي في دفاتر التصفية:

1000	من حـ/أرباح التصفية الصافي
1000	إلى حـ/الاحتياطي القانوني

وبذلك يصبح الاحتياطي القانوني 21000 دينار والذي يجب أن يودع في البنك لاستخدامه بالطريقة التي يحددها القانون.

الحالة الثانية:

إذا ما أظهر الحساب الختامي خسارة صافية للتصفية، وكانت لا تتعدى قيمة الاحتياطي المكون في هذه الجمعية، ففي هذه الحالة تخصم هذه الخسارة من الاحتياطي القانوني ويودع ما يتبقى منه (رصيد) في البنك المحدد من قبل

الجهة الإدارية المختصة. حيث إذا فرضنا أن الجمعية في الحالة الأولى حققت
خسارة قدرها 2000 دينار عند التصفية، فهنا يسجل المصفي القيد التالي:

2000	من حـ/الاحتياطي القانوني
2000	إلى حـ/ خسارة التصفية الصافية

وبذلك يصبح رصيد الاحتياطي القانوني الذي يوع في البنك المحدد من
قبل الجهة الإدارية 18000 دينار.

الحالة الثالثة:

وهي حالة إذا أظهر الحساب الختامي خسارة تزيد عن قيمة الاحتياطي
القانوني، ففي هذه الحالة يحمل الاحتياطي القانوني بقدر قيمته (رصيد) من
الخسارة ومن ثم يخصم الباقي من هذه الخسارة من رأس مال الجمعية، وبعدها
يوزع رصيد رأس المال هذا ما بين الأعضاء. فإذا افترضنا أن رأس مال
الجمعية في الحالة الأولى كان 20000 دينار موزع على 4000 سهم قيمة السهم
الواحد خمسة دنانير، وقد بلغت خسائر التصفية 22000 دينار، ففي هذه الحالة
يسجل المصفي القيد التالي:

من مذكورين	
20000	حـ/الاحتياطي القانوني
2000	حـ/رأس المال
22000	إلى حـ/خسائر التصفية

والمبلغ الباقي من رأس المال 18000 دينار يوزع على الأعضاء.

9-4 حسابات التصفية:

لتحديد نتيجة ما تسفر عنه عملية تصفية الجمعية من ربح أو خسارة، يفتح المصفي حسابات تسمى بحسابات التصفية، وهي لا تختلف عن الحسابات التي تفتح في تصفية المشاريع الخاصة لأن الأساس في عملية التصفية في كل من الجمعيات التعاونية والمشاريع الخاصة تقوم على تحويل الأصول الثابتة والمتداولة إلى نقدية، ومن ثم يتم تسديد كافة التزاماتها مع مراعاة الامتيازات القانونية لكل فئة من الدائنين.

ولهذا الغرض يقوم المصفي بفتح الحسابات التالية:

- 1- الأصول الثابتة بالقيمة الدفترية.
- 2- الأصول المتداولة بالقيمة الدفترية.
- 3- الأصول الأخرى بالقيمة الدفترية.
- 4- مصروفات التصفية (رواتب وأجور المصفي ومعاونيه).
- 5- خسائر مرحلة (مصروفات التأسيس).

أما الطرف الأيسر يسمى بالدائن، ويحمل بأرصدة الحسابات التالية:

- 1- المخصصات (مخصص الديون المشكوك فيها).
- 2- الاحتياطات (احتياطي تسوية العائد، احتياطي استبدال الأصول الثابتة).
- 3- قيمة الأصول الثابتة المباعة عند التصفية.
- 4- قيمة الأصول المتداول المباعة عند التصفية.
- 5- قيمة الأصول الأخرى المباعة عند التصفية.
- 6- قيمة المتحصل من المدينين (الأعضاء وغير الأعضاء).
- 7- قيمة ما يتنازل عنه الدائنين (اختياري أو إجباري).

(خسائر التصفية).

ويأخذ حساب التصفية الشكل التالي:

مدین	حساب التصفية كما في	دائن
المبالغ	التفاصيل	المبالغ
xx	الأصول الثابتة بالقيمة الدفترية	xx
xx	الأصول المتداولة بالقيمة الدفترية	xx
xx	الأصول المتداولة بالقيمة الدفترية	xx
xx	أصول أخرى بالقيمة الدفترية	xx
xx	مصروفات التصفية (أجور المصفي)	xx
xx	خسائر مرحلة (مصاريف تأسيس)	xx
xx	رصيد (ربح التصفية) أو	xx
xx	المجموع	xx
xx	المجموع	xx

قيود حساب التصفية:

أ- الطرف المدين منه:

من حـ / التصفية xx

إلى المذكورين

×× حـ/الأصول الثابتة بالقيمة الدفترية

xx ح/الأصول المتداولة بالقيمة الدفترية

xx ح./أصول أخرى بالقيمة الدفترية

ح/مصروفات التصفية xx

ب- الطرف الدائن منه:

من المذكورين	
حـ/المخصصات	xx
حـ/الاحتياطيات	xx
حـ/قيمة الأصول الثابتة المباعة (البنك)	xx
حـ/قيمة الأصول المتداولة المباعة (البنك)	xx
حـ/المدينين (البنك)	xx
حـ/الدائنون المتنازل عنه (البنك)	xx
إلى حـ/التصفية	xx

وبناءً عليه تقفل جميع الحسابات الممثلة للأصول والخصوم باستثناء حساب النقدية والأرصدة المدينة لجاري الأعضاء ورأس المال والاحتياطي.

2- حساب التصفية الختامي:

الحساب الختامي للتصفية يحمل بجميع الأرصدة التي لم تحمل لحساب التصفية لذلك يحمل الطرف المدين منه بالحسابات التالية:

1- النقدية بالبنك.

2- الحسابات الجارية للأعضاء.

أما الطرف الدائن فيحمل بالحسابات التالية:

1- رأس المال.

2- الاحتياطي القانوني.

ولذلك يأخذ حساب التصفية الختامي الشكل التالي:

مدین		الحساب الختامي للتصفية في / /		دائن	
المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل
xx	نقدية بالبنك	xx	رأس المال		
xx	حسابات الأعضاء الجارية	xx	الاحتياطي القانوني		
xx	خسائر التصفية أو	xx	أرباح التصفية		
xx	المجموع	xx	المجموع		

قيود إقفال الحساب الختامي للتصفية:

أ- الطرف المدين:

xx من حـ/الختامي للتصفية

إلى مذكورين

xx حـ/نقدية بالبنك

xx حـ/جاري الأعضاء

ب- الطرف الدائن:-

من المذكورين

xx حـ/رأس المال

xx حـ/الاحتياطي القانوني

xx إلى حـ/الختامي للتصفية

بعد إعداد حسابات التصفية من قبل المصفي، يقدم مع التقرير أو التقارير المرفقة لمراجع الحسابات للمصادقة عليه بهدف تقديمه فيما بعد للجهات الإدارية المختصة.

مثال تطبيقي:

نظراً لإخلال إحدى الجمعيات التعاونية بمبادئ التعاون الأساسية قررت الجهة الإدارية المشرفة على الجمعية بحلها وتصفيتها، وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية العادية، إذ أصدرت قرار الحل وعينت المحاسب عبد الباسط مصفياً لها. وقد أعد مجلس إدارة الجمعية الحساب الختامي التمهيدي التالي، وقدم للمصفي معزراً بكافة المستندات والكشوف التفصيلية لمفردات الأصول والخصوم.

الأصول	الحساب الختامي في 31/ 11/ 2001	الخصوم
10000 نقدية بالبنك	15000 رأس المال 3000 سهم بواقع	
15000 موجودات متداولة	5 دينار للسهم الواحد	
35000 موجودات ثابتة (الصافي)	10000 الاحتياطيات والمخصصات:	
6000 أقساط الأعضاء المتأخرة (جاري)	6000 الاحتياطي القانوني	
	4000 مخصص مكافأة نهاية الخدمة	
	20000 ديون ممتازة برهن على الموجودات	
	15000 ديون عادية	
	6000 الفائض الصافي للسنة الماضية	
	66000	
66000		

وفي بدء التصفية قام المصفي بإعداد مشروع تجزئة الفائض الصافي الوارد في الحساب الختامي على ضوء النصوص الواردة في النظام الداخلي للجمعية وعلى الوجه التالي:

- 1- 20% للاحتياطي القانوني.
- 2- 15% مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
- 3- 15% للتدريب التعاوني.
- 4- 15% للخدمات العامة والاجتماعية والخيرية في منطقة عمل الجمعية.

5- 15% مكافأة العاملين.

6- 20% عائد معاملات الأعضاء.

وتمت المصادقة على المشروع السابق من قبل الجهة الإدارية المشرفة والجمعية العمومية. قام المصفي بتوزيع مكافأة مجلس الإدارة وخصص مبلغ التدريب التعاوني لكلية المحاسبة ، ودفع مبلغ الخدمات العامة والاجتماعية لمعهد الصم والبكم بالمنطقة، وكما دفع مكافأة العاملين، ووزع العائد على معاملات الأعضاء كلاً حسب معاملاتهم مع الجمعية. ثم شرع بإجراء التصفية وانتهى منها في 2002/6/30، وأعد الحساب الختامي للتصفية وأشهره في إحدى الجرائد اليومية في 2002/7/30 وتمت عملية التصفية كما يلي:

- 1- بيعت الموجودات الثابتة بمبلغ 25000 دينار.
- 2- بيعت الموجودات المتداولة بمبلغ 45000 دينار.
- 3- تم احتساب مكافأة نهاية الخدمة، فوجدت أن قيمتها 3500 دينار قام بسدادها من حصيلة التصفية.
- 4- بلغت أجور المصفي ومعاونيه 600 دينار، استلمها من حصيلة التصفية.
- 5- سدد المصفي الديون الممتازة والعادية.
- 6- هناك بعض الأعضاء لم يسددوا قيمة 1200 سهم.

وبعد أن تم النشر في الجريدة انتهت التصفية على الوضع التالي:

- 1- سدد قيمة الأسهم للأعضاء.
- 2- أودع الباقي في البنك التجاري على ذمة إنشاء جمعية تعاونية جديدة.

المطلوب/ إعداد ما يلي:

1- حـ/توزيع الفائض عن السنة المالية الماضية.

2- حسابات التصفية مقتصرة على:

أ- حساب البنك.

ب- حساب التصفية.

ج- حساب رأس المال.

د- حساب الاحتياطي القانوني.

هـ- الحسابات الجارية للأعضاء.

3- الحساب الختامي للتصفية.

الحل:

1- حساب التوزيع:

له		حـ/توزيع الفائض للسنة السابقة		منه	
المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل
6000	رصيد 2001/7/1	1200	الاحتياطي القانوني 20%	900	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 15%
		900	التدريب التعاوني 15%	900	الخدمة العامة 15%
		900	مكافأة العاملين 15%	1200	عائد المعاملات 20%
6000		6000			

2- حسابات التصفية:

مدين	حساب التصفية	دائن
المبلغ	التفاصيل	المبلغ
600	إلى حـ/أجور المصفي ومعاونيه	25000
35000	إلى حـ/موجودات ثابتة	45000
15000	إلى حـ/موجودات متداولة	500
19900	الرصيد (أرباح التصفية)	
70500		70500
19900	إلى حـ/الاحتياطي القانوني	19900
19900		19900

منه	حساب/البنك	له
المبلغ	التفاصيل	المبلغ
10000	رصيد بالحساب الختامي	600
70000	إلى حـ/التصفية:	3500
	25000 موجودات متداولة	20000
	45000 موجودات ثابتة	15000
		900
		900
		900
		900
		1200
	الرصيد (الحساب الختامي للتصفية)	36100
80000		80000

منه	حساب رأس المال	له
15000	إلى الرصيد	من الرصيد 15000
15000	إلى الحسابات الجارية للأعضاء	من الرصيد 15000

منه	الحسابات الجارية للأعضاء	له
المبلغ	المبلغ	
6000	إلى الرصيد	من الرصيد 6000
6000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 15%	من رأس المال 15000
9000	إلى البنك	
15000		15000

منه	حساب الاحتياطي القانوني	له
7200	إلى الرصيد	من الرصيد 2002/11/31 6000
7200		من التوزيع 1200
27100	إلى البنك	الرصيد 2002/6/30 7200
27100		من التصفية 2002/7/30 19900
		27100

3- الحساب الختامي للتصفية:

الأصول	الحساب الختامي للتصفية في 2002/6/30	الخصوم
	15000	رأس المال
36100	7200	احتياطي قانوني
6000	19900	أرباح التصفية
42100	42100	

ثانياً- التصفية بالاندماج في جمعية أخرى:

تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً غير عادي كلما كان ذلك ضرورياً، ويكون ذلك بناء على طلب من الجهة الإدارية المختصة أو الاتحاد أو مجلس الإدارة أو ربع أعضاء الجمعية العمومية. وتتولى الجمعية العمومية غير العادة النظر في المسائل الآتية:

أ- تعديل خطة العمل السنوية عند الاقتضاء.

ب- طرح الثقة بمجلس الإدارة.

ج- تعديل النظام الداخلي.

د- الاندماج في جمعية أخرى.

هـ- حل الجمعية وتصفيتها.

و- تعرض الجمعية لأخطار طارئة.

ويجوز بقرار إدماج جمعيتين أو أكثر متى اتحدت أغراضها أو منطقة نشاطها أو كانت لا تتمكن من مزاولة نشاطها على الوجه الأكمل.

أو إذ دعت مصلحة التنظيم العام للقطاع التعاوني حل الجمعية أو إدماجها في جمعية أخرى، ومن نصوص السابقة يفهم أن تصفية الجمعية التعاونية بالاندماج يتم اختياريًا وفق قرار يصدر من اجتماع الجمعية العمومية غير العادي يصوت لصالحه بأغلبية ثلثي عدد أعضائها، وعند صدور القرار والمصادقة عليه من الجهة الإدارية المختصة يتم تعيين مصفي أو مصفين للقيام بعملية التصفية بالاندماج بعد تحديد أجورهم وحدود سلطتهم. على أن ينشر قرار التصفية بالاندماج في الجريدة الرسمية، وبمجرد نشر القرار تنتهي وكالة مجلس الإدارة للجمعية المندمجة. ويباشر المصفي بأعمال التصفية لإعداد الحسابات الختامية له.

كما أنه يتم انقضاء الجمعية التعاونية القائمة بالاندماجها بأكثر من جمعية تعاونية، وتكوين جمعية جديدة. وفي جميع الأحوال يقوم المصفي أو المصفون ببعض الإجراءات الضرورية تسمى بإجراءات التصفية بالاندماج التي تختلف عن إجراءات التصفية الأخرى، وتشمل هذه الإجراءات الخطوات التالية:

- 1- تحديد شروط الاندماج بمفاوضة الجمعية المدمجة.
- 2- إعادة تقدير أصول وخصوم الجمعية المندمجة بواسطة خبراء، وتحديد أجورهم والجهة التي تتحملها.
- 3- تسليم أصول الجمعية المندمجة للجمعية المدمجة.
- 4- تحديد التزامات الجمعية المندمجة وتحملها للجمعية المدمجة، أما جزئياً، أو كلياً.
- 5- فتح دفاتر جديدة لعملية التصفية بالاندماج يثبت فيها جميع بيانات الحساب الختامي التمهيدي المعد من قبل مجلس إدارة الجمعية المندمجة.
- 6- إعداد حسابات التصفية لتحديد نتيجة أعمال التصفية بالاندماج من ربح أو خسارة.

5-9 معالجة نتائج أعمال التصفية:

عند إعداد الحساب الختامي للتصفية من قبل المصفي، تكون نتيجته إما ربحاً أو خسارة:

- أ- عندما تكون نتيجة التصفية ربحاً، تضاف قيمته إلى الاحتياطي القانوني ويودع بحساب خاص بالبنك، ويقوم المصفي بإثبات هذه الواقعة في دفاتر التصفية بموجب القيد التالي:

××
من حـ/أرباح التصفية
××
إلى حـ/الاحتياطي القانوني

ب- عندما تكون نتيجة التصفية خسارة. ونتائج التصفية إما أن تكون:

الحالة الأولى:

خسائر التصفية أقل من الاحتياطي القانوني. في هذه الحالة تخصم
الخسارة من الاحتياطي القانوني بموجب القيد:

×× من حـ/الاحتياطي القانوني
×× إلى حـ/خسائر التصفية

الحالة الثانية:

خسائر التصفية تتعدى قيمة الاحتياطي القانوني، في هذه الحالة يخفض
المصفي الخسائر بكامل قيمة الاحتياطي، والباقي يحسم من رأس مال الجمعية،
بموجب القيد التالي:

من مذكورين
×× حـ/الاحتياطي القانوني (بالكامل)
×× حـ/رأس المال (بالفرق)
×× إلى حـ/خسائر التصفية

وفي جميع الأحوال تسحب من أعضاء الجمعية المندمجة أسهمهم القديمة
وتوزع عليهم أسهم جديدة بقيمة جديدة. أما أن تكون مساوية لقيمة الأسهم
القديمة عندما تكون نتائج التصفية ربحاً، أو خسائر لا تتعدى الاحتياطي
القانوني، أو أقل عندما تتعدى الخسائر الاحتياطي القانوني وتمس رأس المال.
ولتوضيح الفقرة الأخيرة، نفترض أن نتائج التصفية لجمعية مندمجة كانت
وفق الفروض المستقلة التالية:

- 1- خسائر قدرها 3000 دينار.
- 2- خسائر قدرها 10000 دينار.
- 3- أرباح قدرها 4000 دينار.

علماً بأن رأس مال الجمعية الظاهر في الحساب الختامي التمهيدي المعد من قبل مجلس إدارة الجمعية المندمجة كان 15000 دينار، والاحتياطي القانوني 4000 دينار، وقيمة السهم الواحد خمسة دنانير.

والمطلوب:

- 1- معالجة الخسائر والأرباح في كل حالة من الحالات السابقة.
- 2- تحديد قيمة الأسهم الجديدة المصدرة لأعضاء الجمعية المندمجة في كل حالة من الحالات السابقة.

الحل:

1- معالجة الخسارة:

الفرض الأول:

الاحتياطي القانوني - خسائر التصفية =
4000-3000 = 1000 دينار الاحتياطي المتبقي.

2- قيمة الأسهم الجديدة:

بما أن خسائر التصفية لم تتعد الاحتياطي القانوني ولم تمس رأس المال فإن قيمة الأسهم الجديدة تبقى بالقيمة الاسمية للأسهم القديمة أي خمسة دنانير.

الفرض الثاني:

1- معالجة الخسارة:

الاحتياطي القانوني - خسائر التصفية =
4000 - 10000 = (6000) دينار الخسائر الباقية تستنزى من رأس المال بالشكل التالي:

رأس المال - المتبقي من الخسائر =
15000 - 6000 = 9000 دينار مقدار رأس المال الجديد.

2- تحديد قيمة الأسهم الجديدة:

عدد الأسهم المندمجة = رأس المال القديم ÷ قيمة السهم الواحد

$$= 15000 \div 5 = 3000 \text{ سهم}$$

∴ قيمة السهم الجديد = $9000 \div 3000 = 3$ دينار

الفرض الثالث:

1- معالجة الأرباح:

الاحتياطي القانوني + أرباح التصفية =

$$4000 + 4000 = 8000 \text{ دينار تُودع بالبنك}$$

2- قيمة السهم الجديد:

بما أن رأس المال لم يتأثر فإن قيمة السهم الجديد تبقى كما كانت عليه قبل

الاندماج وهي 5 دنانير.

9-6 معالجة الاحتياطي القانوني عند التصفية بالاندماج:

إن المال المتبقي بعد التصفية بالاندماج أو الحل (بما فيه الاحتياطي القانوني). يعود للجمعية المدمجة لنفس الأسباب التي سبق وأن تطرقنا إليها عند معالجة الاحتياطي القانوني عند التصفية، ذلك لكون الجمعية المدمجة هي إحدى منظمات الحركة التعاونية، ثم أن هذه الجمعية سوف تحل محل عمل الجمعية المصفاة للاستمرار بأعمال الجمعية المندمجة وتأدية رسالتها في تقديم الخدمات لأهالي المنطقة.

7-9 حسابات التصفية بالاندماج:

سبق أن ذكرنا عند مناقشتنا لإجراءات التصفية بأن المصفي يخصص دفاتر خاصة بعملية التصفية يثبت فيها جميع عناصر الأصول والخصوم كما يثبت فيه العمليات الأخرى التي تتطلبها إجراءات التصفية بالاندماج مثلاً ما يطرأ على قيم الأصول والخصوم من تعديلات. ومن واقع هذا السجل يعد المصفي حسابات التصفية التالية:

- 1- حسابات التصفية بالاندماج.
- 2- الحساب الختامي للتصفية بالاندماج.

حساب التصفية بالاندماج:

يجعل حساب التصفية مديناً بالحسابات التالية:

- 1- مصروفات التصفية.
- 2- الأصول الثابتة والمتداولة التي وافقت الجمعية المدمجة على قبولها بالقيمة الدفترية أو بقيمة إعادة التقدير.
- 3- ثمن الأصول الثابتة والمتداولة التي لم توافق عليها الجمعية المدمجة.

أما الجانب الدائن منه، فيرحل إليه الحسابات التالية:

- 1- الديون والمطلوبات التي تعهدت الجمعية المدمجة بها.
- 2- الاحتياطات باستثناء الاحتياطي القانوني، والمخصصات فسي حالة وجودها.
- 3- ثمن الأصول الثابتة والمتداولة التي قبلت من قبل الجمعية المدمجة مع جعل حساب الجمعية المدمجة مديناً بقيمة هذه الأصول.
- 4- ثمن بيع الأصول التي لم يتم قبولها من قبل الجمعية المدمجة مع جعل حساب البنك.

ويأخذ حساب التصفية بالاندماج، الشكل التالي:

مدن		دائن	
المبلغ	التفاصيل	المبلغ	التفاصيل
xx	إلى حـ/مصرفات التصفية	xx	من حـ/الخصوم المتداولة
xx	إلى حـ/الأصول الثابتة	xx	من حـ/الدائنين
xx	إلى حـ/الأصول المتداولة	xx	من حـ/الاحتياطيات العامة
		xx	من حـ/المخصصات
		xx	من حـ/البنك (حصيلة بيع الأصول التي لم تضم للجمعية المدمجة)
xx	الرصيد (أرباح التصفية) أو	xx	الرصيد (خسائر التصفية)
xx	المجموع	xx	المجموع
xx	الرصيد (خسائر التصفية) أو	xx	الرصيد (أرباح التصفية)
xx	إلى حـ/الاحتياطي القانوني أو	xx	من حـ/الاحتياطي القانوني
xx	المجموع	xx	المجموع

مثال تطبيقي:

بناءً على القرار الصادر من الجهة الإدارية المختصة في إحدى المدن بإدماج الجمعية الزراعية (س) بالجمعية الزراعية (ص). أعد مجلس إدارة الجمعية المندمجة (س) الحساب الختامي المبين أدناه، وعين المحاسب محمود مصفياً للجمعية:

أصول		الحساب الختامي للجمعية (س)		خصوم	
دينار	التفاصيل	دينار	التفاصيل	دينار	التفاصيل
	7500 موجودات ثابتة				
	(1500) - مخصص اندثار				
6000	—	10000	رأس المال		
13000	موجودات متداولة	7000	خصوم متداولة		
1000	نقدية	3000	الاحتياطي القانوني		
20000		20000			

وقد اتفق المصطفى مع الجمعية المدمجة على ما يأتي:

- 1- تقدر الموجودات الثابتة بمبلغ 7600 دينار.
- 2- تقدر الموجودات المتداولة بمبلغ 10400 دينار.
- 3- تتعهد الجمعية المدمجة بالتزامات الجمعية المندمجة.
- 4- قبلت الجمعية المدمجة أصول الجمعية المندمجة بمبلغ 12000 دينار، ويتم تسديد قيمتها على الشكل التالي:
- أ- إصدار أسهم جديدة (عينية) بما يعادل رأس مال الجمعية المندمجة.
- ب- دفع مبلغ 2000 دينار نقداً.
- 5- بلغت أجور المصطفى 600 دينار.
- 6- انتهت أعمال التصفية في 2002/10/31.
- 7- أودع المصطفى ما يعادل قيمة الاحتياطي القانوني في البنك الكائن في مقر عمل الجمعية المندمجة.

المطلوب:

إعداد ما يلي:

- 1- حسابات التصفية في دفاتر الجمعية المندمجة.
- 2- الحساب الختامي للتصفية في 2002/10/31.

الحل:

1- حساب التصفية:

مدین	دينار	التفاصيل	دينار	حساب التصفية	دائن
	600	إلى حـ/مصرفات التصفية	7000	من حـ/خصوم المتداولة	
	13000	إلى حـ/الأصول متداولة	12000	من حـ/الجمعية الزراعية ص	
	6000	إلى حـ/الأصول ثابتة	600	رصيد (خسائر التصفية) 10/31	
	19600		19600		
	600	الرصيد 11/1	600	من حـ/الاحتياطي القانوني	

مدین	دينار	حساب رأس المال	دائن
10000	رصيد 10/31	رصيد (الحساب الختامي التمهيدي) 7/31	
10000	إلى حـ/الأسهم الجديدة	رصيد 11/1	

مدین	دينار	حساب الجمعية الزراعية (ص)	دائن
12000	إلى حـ/التصفية	من حـ/الأسهم الجديدة	
		من حـ/الصندوق	
12000		12000	

مدین	دينار	حساب الصندوق	دائن
1000	رصيد 7/31	من حـ/مصاريف التصفية	
2000	إلى حـ/جمعية (ص)	الرصيد (الحساب الختامي)	
3000			
2400	رصيد 11/1	من حـ/الاحتياطي القانوني	

المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- د. السقا، حمدي المحاسبة الخاصة. الجزء الثاني. محاسبة الجمعيات التعاونية، محاسبة القيد المفرد، الطبعة الرابعة، المطبعة الجديدة، جامعة دمشق 1976-1977.
- 2- د. رزوق، حنا، المحاسبة الخاصة، الجزء الثاني، مطبعة الدواوي، دمشق 1986-1987م.
- 3- د. أبو طبل، عيسى، بحوث في محاسبة المنشآت المتخصصة، أصحاب المهني الحرة والجمعيات التعاونية، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، بيروت 1974م.
- 4- د. عبد الرحيم، على، ود. محمود، نجيه، وآخرون، أساسيات المحاسبة المالية، ذات السلاسل، الطبعة الأولى الكويت 1983م.
- 5- عيسوي، لطفي محمود، المحاسبة في الجمعيات التعاونية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة 1963م.
- 6- الجزائر، محمد السيد، دراسات في التكاليف والمحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1989م.
- 7- د. الشناوي، محمد سعيد، محاسبة التكاليف الزراعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1989م.
- 8- د. ضيف خيرت، المحاسبة والتكاليف الزراعية، مؤسسة المطبوعات الحديثة، الإسكندرية 1960م.
- 9- سلبينيف ك. ن، أسس المحاسبة في المنظمات التعاونية، الجزء الأول، تعريب د. وليد ناجي الديالي، إصدار معهد موسكو التعاوني، موسكو 1986م.

ثانياً: المجلات والبحوث

- 1- إسماعيل، مهدي، التسويق التعاوني الزراعي، العدد الأول مارس 1975م، طرابلس، الجماهيرية.
- 2- د. ناجي وليد، أفاق تطور النظام المحاسبي للجمعيات التعاونية في البلدان النامية، منشورات وحدة أبحاث ودراسات كلية المحاسبة، غريان، الجماهيرية 1989.
- 3- د. ناجي، وليد، مقياس أداء فعالية النشاطات الاقتصادية للتجارة التعاونية، المجلة القومية للإدارة، العدد السادس 1988م، طرابلس. الجماهيرية.
- 4- د. ناجي، وليد، ضرورة وضع نظام محاسبي للجمعيات التعاونية الزراعية يتلاءم والتحويلات الجارية في ليبيا، الندوة العلمية حول دراسة النظام المحاسبي، كلية المحاسبة غريان. الجماهيرية 1988م.
- 5- د. ناجي، وليد، الحركة التعاونية في الجماهيرية العربية الليبية مشاكلها وأفاق تطورها، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس، الجماهيرية 1991م.
- 6- د. ناجي، وليد، دور الجمعيات التعاونية في عملية التنمية في الريف والبادية الأردنية، المؤتمر العلمي تنمية الريف والبادية الأردنية، جامعة آل البيت، الأردن، 1999.

ثالثاً: القوانين

- 1- قانون التعاون في مصر.
- 2- قانون التعاون في الأردن.
- 3- قانون التعاون في العراق.
- 4- قانون التعاون في سوريا.
- 5- قانون التعاون في ليبيا.
- 6- قانون التعاون في اليمن.

